رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# مسائل خلافية في النحو

## لأبي البقاء العكبري

(٥٣٨ - ٦١٦ هـ) = (١١٤٥ - ١٢١٩ م)


حققه وجمع إليه

الدكتور عبد الفتاح سليم

الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر الشريف






مكتبة الآداب

42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900868

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# مسائلُ خلافيةٌ في النحو

## لأبي البقاء العُكْبَرِيّ

(٥٣٨ ـ ٦١٦ هـ) = ( ١١٤٦ ـ ١٢١٩ م)

حقّقه، وجمع إليه

**الدكتور عبد الفتاح سليم**

الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر الشريف

Editions
Al-Adab
1923
42 Opera square - Cairo - Egypt
Tel. No. 23900868

الناشر
مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨
البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com




الناشر

مكتبة الآداب





الطبعة الثالثة : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

العكبري ، عبدالله بن الحسين بن عبدالله أبو البقاء، ١١٤٣ ـ ١٢١٩.
مسائل خلافية في النحو / لأبي البقاء العكبري ، حققه وجمع إليه عبدالفتاح سليم . ـ القاهرة: مكتبة الآداب ، ٢٠٠٨ .
١٦٤ ص ؛ ٢٤ سم
تدمك ٣ ٩٦٥ ٢٤١ ٩٧٧
١ـ اللغة العربية ـ النحو
أ- سليم ، عبدالفتاح (محقق)
ب- العنوان ٤١٥,١

عنوان الكتــاب: مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري

تــقــديـــــم : د. عبدالفتاح سليم

رقــم الإيداع : ٧٥٣٩ لسنة ٢٠٠٨م

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977 - 241 - 965 - 3



مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا ـ القاهرة
هاتف ٢٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢) ـ
-mail:adabook@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه هى الطبعة الثانية من كتاب (**مسائل خلافية فى النحو**)، وهى طبعة لم يكن من إخراجها بُدٌّ؛ إذ لم أكن راضيًا عن الطبعة الأولى كل الرضا؛ لعدة أسباب، يأتى فى مُقَدَّمتها العَجَلَةُ فى إخراجها؛ فقد كنت على أُهْبَةِ سفر، مُبْتعثًا إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة ـ حماها الله وشَرَّفَها ـ ولم أظفر بِمُرَاجِعٍ للكتاب دقيق حريص، وكان أن احتوت تلك الطبعة على هَنَات، بعضها يَسِيرٌ يدرك صحته كُلُّ قارىء، وبعضها الآخر لا يدركه إلا المختَصُّ الفَطِنُ.

كذلك اتسَمَتْ تعليقاتى بالإيجاز والاختصار والاقتصار فى مجمله، من حيث كان يَجْمُلُ الإيفاء، وتُحْمَدُ الإطالة فى بعض مسائل الكتاب.

أضف إلى هذا سوء إخراج تلك الطبعة، حروفًا وجمعًا وورقًا وتغليفًا، وقد جرى ذلك لأمور خارجة عن الرغبة والإرادة، ولا تليق بالقيمة الفنية الثمينة للكتاب، ولمؤلفه عند الدارسين.

ثم يأتي من بعد ذلك السَّبَبُ القوىُّ الذى حفز على إخراج هذه الطبعة الثانية، وهو أن هذا الكتاب بَعْضُ كتاب آخر لم أظفر به إبَّانَ تحقيقه، وظلَّ مفقودًا حتى يَسَّرَ الله أمره لمن ظفر به، وهو زميلنا الفاضل الدكتور «**عبد الرحمن العُثَيْمين**» من منسوبى جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ظفر به فى مكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتا بالهند، فحققه ونال به درجة الدكتوراه، ثم طبعه بعد ذلك ونشره، بعنوان (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) للعُكْبَرِىّ. ومن هنا كان لِزامًا أن أراجع المسائل التى وردت فى نسختنا فى طبعتها الأولى، على مسائل هذا الكتاب، وأُقَوِّم ما قد يكون بها من خَلَلٍ، بُغْيَةَ أن تَتِمَّ لى نسخة هى أقرب، ما يكون إلى مراد صاحبها العكبرىّ المؤلف.

وجدير ألاّ أنسى نسبة الفضل فى إخراج هذه الطبعة إلى أهله، فقد تولّت ذلك **مكتبة الآداب**، بعناية مديرها، الذى رصد لها من وقته وماله ودِقّته فى المراجعة ما ترى أَثَرَهُ بارزًا فيها، فجزاه الله عن العلم وأهله كل خير، ونفع بها المتخصصين فى فقه الفصحى وأسرارها وغيرهم من عُشّاق هذه اللغة الشريفة الباقية إلى يوم الدين، على رَغْم أنف الضالّين المُضِلّين، وكُرْه الكارهين. منه العون، وعليه التُّكْلان.

دكتور

**عبد الفتاح السيد سليم**

السيدة زينب ـ القاهرة

١٩ من شهر الله المحرَّم ١٤٢٥ هـ

١٠ من مارس ٢٠٠٤ م

# مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد شَغَلَ الخلافُ فى مسائل النحو بين البصريين والكوفيين عددًا غَيْرَ قليل من العلماء؛ منهم مَن تناوله تناولَ المُجْمِلين، ومنهم من عرض له عرض المفصِّلين، وكذلك منهم من أنصفَ فى الحكم بعد أن مَحَصَ الدليلَ وَوَثَق من صحته أو فساده، ومنهم من تعصَّب وتحزَّب، وأسقط حجة هذا أو ذاك جائرًا متعنِّتًا.

ومما يُؤْسفُ عليه أن أغلب هذه المؤلَّفات لم تصل إلينا؛ فالذى بَقِىَ منها مؤلفان:

**أحدهما**: كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين)، للشيخ كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن الأنبارى المتوفى سنة ٥٧٧هـ، وهو ـ فى أغلب مسائله ـ ذو اتجاه بصرى، كثيرًا ما يَدْحَضُ حُجَّةَ الكوفيين، وينتصر لمنافسيهم من أهل البصرة.

**والثانى**: هو هذا الكتاب الذى نُحَقِّقه، والذى ينتمى صاحبُه إلى المذهب الكوفى، وإن كان انتماءً فى غير تعصب.

وقد اقتضى تحقيق الكتاب أن نقدِّم دراسةً عن صاحبه، وعن موضوعه، وعن منهج تحقيقه، كما اقتضى أن نضيفَ إليه مسائلَ خلافيةً وردت فى شرح العُكْبرىِّ لديوان المتنبى، حتى نقدِّم للباحث المتخصص المهتم بالبحث فى المسائل النحوية ـ ولا سِيَّما الخلافية منها ـ معظمَ ما أُثِرَ عن العكبرى فى هذا المجال.

نسأل الله تعالى أن يجعله خالصًا لوجهه، وأن ينفع به، ويجعل جزاءنا عليه ثوابًا من عنده ورضوانًا، إنه سميع مجيب،

**د. عبد الفتاح سليم**

دار السلام بالقاهرة

١٢ من رجب ١٤٠٣هـ = ٢٥ أبريل ١٩٨٣م

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# الدراسة

## ١ـ مؤلِّفُ الكتاب

تكادُ الرواياتُ تتَّفقُ على أن العُكْبَرىَّ هو: «عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين»[١]، ويضيف ابن خلكان كُنْيَةً لأبيه هى «أبو عبد الله»، كما يضيفُ كنية أخرى لجدِّه هى «أبو البقاء»؛ فالعكبرى فى (وَفَيَات الأعيان) هو: عبد الله بن أبى عبد الله الحسين بن أبى البقاء عبد الله بن الحسين»[٢].

يُلقَّبُ العُكْبَرىُّ بـ «الشيخ محبّ الدين»، ويكنى بـ «أبى البقاء»، وينحدرُ أصلُه من «عُكْبَرا»[٣]، وهى بُلَيْدَةٌ من نواحى دُجَيْلٍ قرب صَرِيفين وأَوَانا، بينها وبين بغدادَ عَشَرَةُ فراسخَ؛ ولذا يُنسب إليها فيقالُ: «العُكْبَرِىّ»، لكن مولدَه ومنشأه ومَرْباه كان فى بغداد، وبها أيضًا طالت إقامته؛ ولذا يُنْسَبُ إليها فيقال: «البغدادىّ».

وُلدَ العكبرى سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة بعد الهجرة (٥٣٨ هـ)، وتذكرُ الروايَات أنه أُصيب بالجُدرىّ منذ صغره إصابةً بالغةً، ذهبت ببصره، فقضى عُمُرَهُ ضريرًا، حتى تُوُفِّى ليلة الأحد ثامنَ عَشَرَ ربيعِ الآخر ـ أو ربيعِ الأولِ ـ سنة ست عشرة وستمائة (٦١٦ هـ)، عن عمرٍ يُنَاهز ثمانيةً وسبعين عامًا، ودفن بمقبرة الإمام أحمد بن حنبل، بباب حرب، من مقابر بغداد.

### اتِّجاهُه الدينى:

كان العكبرىُّ متدينًا، واختارَ من بين المذاهب الفقهية مذهبَ الإمام «أحمد بن حنبل»، وقد أُولِعَ بهذا المذهب ودافع عنه، وألَّف فيه، ولم يعدل به مذهبًا آخر، ذكر السيوطى فى «البغية» أن جماعةً من الشافعية سألوه أن ينتقلَ إلى مذهب الإمام الشافعى على أن يسندوا إليه تدريسَ النحو بالمدرسة النظامية ـ مكافأةً له ـ فقال: لو أقمتمونى، وصببتم علىَّ الذهب حتى واريتمونى، ما رجعت عن مذهبى[٤].

---

(١) انظر على سبيل المثال: روضات الجنات / ٤٣٤، شذرات الذهب ٥/ ٦٧، البداية والنهاية لابن كثير ١٣/ ٨٥، نكت الهميان / ١٨٧، بغية الوعاة ٢/ ٣٨، إنباه الرواة ٢/ ١١٦، ومرآة الجنان ٤/ ٣٢، معجم البلدان ٦/ ٢٠٣.

(٢) وفيات الأعيان ٢/ ٢٨٦.   (٣) معجم البلدان «عكبرا».   (٤) بغية الوعاة ٢/ ٣٨.

### شعرُه:

أشارتْ بعضُ كتب التراجم إلى أن أبا البقاء كان شاعراً، ولكننا لم نظفر إلا بأبيات قليلة تُعْزَى إليه، وهى ذات معنًى مطروق، وخيال مألوف، لا تُتِيحُ لصاحبِها أن يُوصف بالشاعرية التى كانت لغيره من الشعراء، ومن هذه الأبيات بيتان قالهما فى الغزل، وهما:

صاد قلبى على العقيق غـزالٌ ... ذو نفار وِصَالُـهُ ما يُنـال

فاترُ الطرف تحسب الجَفْنَ منه ... ناعسًا، والنعاسُ منه مُـزال[1]

ثم ثلاثة أبيات أنشدها فى الوزير ناصر بن مهدىّ العلوى، وهى:

بـك أضحَى جِيدُ الزمان مُحَلَّى ... بعـد أن كان مـن حُلاَهُ مُخَلَّى

لا يـجاريك فـى تجاريـك خَلْقٌ ... أنـت أعلـى قَدْرًا وأعلى مَحَلاّ

دُمْتَ تُحْيِى ما قد أُمِيتَ من الفضـ ... ـل وتنفى فقرًا وتطرد مَحْلا[2]

### صفاته:

أمَّا عن صفته **الجسمية**، فلا شىء عمَّن ترجم له، إلا أنه أُصيبَ بالجدرى فى صغره، فكُفَّ بصره. وأما عن صفاته **الخُلُقية** فقد ذكروا أنه: الإمام الكامل المتين العلاَّمة الشيخ المتدين المُبَرِّزُ المتميز من بين جميع الأمثال والأقران[3].

قال عنه محبُّ الدين النجار: «كان ثقةً صدوقًا فيما ينقله ويحكيه، غزيرَ الفضل، كاملَ الأوصاف، كثيرَ المحفوظ، متدينًا، حَسَنَ الأخلاق، متواضعًا»[4].

وقال عنه ابن كثير: «كان إمامًا فى اللغة، فقيهًا، مناظرًا، عارفًا بالأصلَيْنِ والفقه»[5].

وقال عنه الصَّفَدِىّ: «كان رقيقَ القلب، سريعَ الدمعة»[6].

---

(١) شذرات الذهب ٥/ ٦٨.

(٢) نكت الهميان / ١٧٩، إنباه الرواة ٢/ ١١٨.

(٣) روضات الجنات ٤٣٤.

(٤) نكت الهميان ١٧٩.

(٥) البداية والنهاية ١٣/ ٨٥، والأصلان: الكتاب والسنة.

(٦) نكت الهميان / ١٧٩.

وقال عنه الأصبهانيّ: «برع فى المذهب، والخلاف، والأصول، وقرأ العربية حتى حاز قَصَبَ السَّبق، وصار فيها من الرؤساء المتقدمين»[1].

وقال عنه الشُّمُنِّى: «كان محباً للاشتغال والإشغال ليلاً ونهاراً، ما تَمْضى عليه ساعةٌ بلا اشتغال أو إشغال، حتى إن زوجته تقرأ له بالليل كتب الأدب وغيرها»[2].

وقال عنه اليافعى وابن خلِّكان: «لم يكن فى آخر عمره فى عصره مثْلُه فى فنونه - على ما قيل - واشتغل عليه خلقٌ كثير، وانتفعوا به، واشْتُهِرَ اسَمُه فى البلاد فى حياته بَعْدَ صيته»[3].

## طريقته فى التأليف:

كُفَّ بَصَرُ العكبرى وهو صغير، فلم يكن له حَظٌّ غيرِه من الأطفال الذين يتلقَّوْن العلم بالكتابة والقراءة، بل كان سبيله إلى ذلك هو: التلقِّى مُشافهةً وسماعًا عن مشايخ عصره، وحين تصدَّر للإقْراء والتأليف كان سبيلُه إلى ذلك هو التلقى أوَّلاً، فكانت زوجُه تقرأ له أحيانًا، كما كان تلامذتُه يقرأون له أحيانًا أخرى، وكان عَلَى العكبرى أن يَعِيَ ما يُقْرَأُ له، وأن يُرَتِّبَهُ فى فكره، ويجمعَ شَتيتَهُ، ويوازنَ بين الآراء المختلفة، ثم يمليه على هذا النحو بعد أن يُضيف إليه من رأيه، وربما فاته بعضُ ما يحتاج إليه من إيضاحٍ أو تفصيل أو وجهة نظرٍ فى رأى، ويصوِّر القِفْطِيّ ذلك فى قوله: «وكان رحمه الله إذا أراد التصنيفَ أُحْضِرَتْ له المصنفات فى ذلك الفن، وقُرِىءَ عليه منها، فإذا حصَّله فى خاطره أملاه، فكان يُخِلُّ بكثير من المحتاج إليه، وما أحسن ما وصفه به بعض الأدباء فقال: أبو البقاء تلميذُ تلاميذه! أى: هو تبعٌ لهم فيما يُلْقُونَهُ عليه من القراءةِ عند الجمع من كلام المتقدمين»[4].

---

(١) روضات الجنات ٤٣٤.

(٢) شذرات الذهب ٥/ ٦٧.

(٣) مرآة الجنان ٤/ ٣٢، وفيات الأعيان ٢/ ٢٨٦.

(٤) إنباه الرواة ٢/ ١١٨.

## مؤلفاته:

كان أبو البقاء ذا ثقافة واسعة، تَلَقَّى من كل فنٍّ، وأَلَّفَ فى كل فن، فقد بَرَعَ فى المذهب الحنبلى والخلاف والأصول، كما برع فى العربية، وغلب عليه النحو منها؛ قال ابن أبى الجيش: «كان يُفتِى فى تسعة علوم، وكان أَوْحَدَ زمانه فى النحو واللغة والحساب والفرائض والجبر والمقابلة والفقه وإعراب القرآن والقراءات الشاذة، وله فى كل هذه العلوم تصانيفُ كبارٌ وصغار ومتوسطات»، وذكر أنه قرأ عليه كثيرًا»، وقال ابن النجارى: «قرأت عليه كثيرًا وصحبته مدة»[1]. وكان من علمه أن أستاذه أبا الفرج الجَوْزِىّ ـ وكان العكبرى معيدًا له ـ كان يفزع إليه مما يُشْكِلُ عليه من الأدب[2].

**ومؤلَّفاتُه فى هذه الفنون كثيرة، منها[3]:**

١ ـ **أجوبة المسائل الحلبيَّات:** وقد ذُكِرَ فى: نكْتِ الهِمْيان، وفى إنباه الرواة. نقلاً عن النُّكَت.

٢ ـ **الاستيعاب فى أنواع الحساب:** وقد ذُكِرَ فى: نُكْتِ الهِمْيان، وشذرات الذهب، وبغية الوعاة، وإنباه الرواة. نقلا عن النَّكْت.

٣ ـ **الإشارة فى النحو:** وقد ذُكِرَ فى: نَكْتِ الهِمْيان، وبغية الوعاة، وكشف الظنون، وإنباه الرواة. نقلا عن القفطى.

٤ ـ **إعرابُ الحديث:** وقد ذُكِرَ فى: مرآة الجنان، ونكْتِ الهِمْيان، وبغية الوعاة، وكشف الظنون، ووفيات الأعيان، وإنباه الرواة. نَقْلاً عن النكت. وفى «بروكلمان» هو بعنوان (إعراب الحديث النبوى على حروف المعجم) ذُيِّل به جامع الأسانيد لابن الجوزى، ومنه نسخة فى الظاهرية بدمشق، وفى دار الكتب المصرية. وفى الموصل بعنوان: (إعراب مشكل الحديث).

٥ ـ **إعراب الحماسة:** وقد ذُكِرَ فى: نكْتِ الهِمْيان. ولعله شرحُ الحماسة الآتى بَعْدُ.

---

(١) شذرات الذهب ٥/٦٨.

(٢) نكت الهميان ١٧٩.

(٣) رتبنا هذه المؤلفات على حَسَبِ الحروف الهجائية.

٦ ـ **إعراب الشواذ:** وقد ذكر في: شذرات الذهب، وبغية الوعاة، وهو في نكت الهميان بعنوان: «إعراب الشواذّ من القراءات».

٧ ـ **إعراب القرآن:** وقد ذُكِرَ في: البداية والنهاية، وشذرات الذهب الذي ذكر أنه في مجلدين، ومرآة الجنان ـ وذكر أنه في جزءين ـ وبغية الوعاة، ونكت الهميان. وهو في إنباه الرواة بعنوان (إعراب القرآن والقراءات)، وفي روضات الجنات بعنوان (التبيان في إعراب القرآن).

وقال عنه الأصبهاني: وهو المعروف في اصطلاح هذه الأواخر بتركيب أبي البقاء، عندنا منه نسخة عتيقة، كتب على حواشيها «جميع إعراب القرآن الذي هو لأبي إسحاق السفاقسي النحوي الملقب بالقَيْسِيّ»، ولكن الأول منها مما لا يُقاس به الثاني في الاعتماد والقبول والتهذيب وكثرة بيان محتملات التركيب، وإعمال نهاية التحقيق في مقام الترجيح، والإشارة إلى ما هو الوجه الحسن والحمل الصحيح، وهذا الكتاب هو ما نعرفه اليوم باسم: «إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن». وقد طُبِع بالاسمين طبعات عدة، محققًا وغير محقق، وارتبط اسم صاحبه به، فيقال: العكبري صاحب إعراب القرآن، وأكثر ما في كُتُب المتأخرين من النقل عن العكبري مأخوذ منه.

٨ ـ **الإغراب في الإعراب:** وقد ذكره العكبري نفسه في شرح ديوان المتنبي، عند من ينسبه إليه.

٩ ـ **الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح:** وقد ذكر: في نكت الهميان، وإنباه الرواة. نَقْلاً عن النُّكَت.

١٠ ـ **البلغة في الفرائض:** وقد ذكر في: بغية الوعاة، ونكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عن النكت، وشذرات الذهب بعنوان: (بُلْغَةُ الرائض في علم الفرائض).

١١ ـ **الترصيف في علم التصريف:** وقد ذكر في: نكت الهميان، وكشف الظنون، وبغية الوعاة، وإنباه الرواة. نقلاً عن النكت.

١٢ ـ **تعليق في الخلاف:** وهو في مسائل الخلاف في الفقه، وقد ذكر في: شذرات الذهب، ونكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عن النكت، وهو في كشف الظنون بعنوان «التعليقة في الخلاف».

١٣ ـ تفسير القرآن: وقد ذكر فى: شذرات الذهب، ونكت الهميان، وبغية الوعاة.

١٤ ـ **تلخيص أبيات الشعر لأبى على**: وقد ذكر فى نكت الهميان، وإنباه الرواة ـ نقلاً عن النكت.

١٥ ـ **تلخيص التنبيه لابن جنى**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عن ابن جنى.

١٦ ـ **التلخيص فى الفرائض**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وبغية الوعاة، وكشف الظنون.

١٧ ـ **التلخيص فى النحو**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وبغية الوعاة، وكشف الظنون.

١٨ ـ **التلقين فى النحو**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وكشف الظنون، وبغية الوعاة، وذكر «بروكلمان» أن منه قطعة فى ليدن برقم ١٧٧.

١٩ ـ **التهذيب فى النحو**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عن النكت، وبغية الوعاة.

٢٠ ـ **الروضة المزهرة فى شرح كتاب التذكرة**: وقد ذكره العكبرى نفسه فى أثناء شرحه لديوان المتنبى إذا ما نُسِبَ إليه، وعلى سبيل المثال فى ١: ٣٨٨، ٢: ٢٥٦.

٢١ ـ **شرح أبيات كتاب سيبويه**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عن النكت، وهو فى بغية الوعاة بعنوان: (شرح أبيات الكتاب).

٢٢ ـ **شرح بعض قصائد رؤبة**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عن النكت.

٢٣ ـ **شرح الحماسة**: وقد ذكر فى: شذرات الذهب، ونكت الهميان، وبغية الوعاة، ومرآة الجنان بعنوان: «إعراب شعر الحماسة»، ووفيات الأعيان، وإنباه الرواة. نقلاً عن النكت، وذكر «بروكلمان» أنَّ له عدة نسخ موجودة فى كوبريلى ١٣٠٧، وينى ٩٣٤، ومدرسة خرج زاده ٥/ ١٥.

٢٤ ـ **شرح الخطب النباتية**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عن النكت، ووفيات الأعيان، وبغية الوعاة بعنوان (شرح خطب ابن نباتة)، ومرآة الجنان، وشذرات الذهب.

٢٥ ـ **شرح شعر المتنبي**: وقد ذكر في: نكت الهميان، وإنباه الرواة بعنوان: «شرح المتنبي»، ووفيات الأعيان بعنوان: (شرح ديوان المتنبي)، وكذلك في مرآة الجنان، وشذرات الذهب، وفي البداية والنهاية لابن كثير: «له حواش على ديوان المتنبي»، وذكر «بروكلمان» أن منه نسخة في آيا صوفيا ٤٠٦٥، وقد طُبِعَ هذا الشرح كثيرًا، ولعله المعروف الآن باسم (التبيان في شرح ديوان المتنبي).

٢٦ ـ **شرح الفصيح**: وقد ذكر في: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نَقْلاً عنه، وبغية الوعاة، وربما كان شرح فصيح ثعلب.

٢٧ ـ **شرح المقامات الحريرية**: وقد ذكر في: مرآة الجنان، ووفيات الأعيان، ونكت الهميان، وشذرات الذهب بعنوان (شرح المقامات)، وفي البداية والنهاية لابن كثير بعنوان (حواش على المقامات)، وذكر «بروكلمان» أن منه عدة نسخ في برلين ٢١٠٩، وميونخ ٥٦٢، ونور عثمانية ٤٠٦٨، ودار الكتب المصرية ثان ٣: ٢٢٤.

٢٨ ـ **شرح الهداية لأبي الخطاب في الفقه**: وقد ذكر في: شذرات الذهب، نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عنه.

٢٩ ـ **عدد آي القرآن**: وقد ذكر في نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عنه، وفي «بروكلمان» بعنوان (عدُّ الآي) وذكر أنه في الفاتح، وقف إبراهيم برقم ٦٣٢.

٣٠ ـ **الكلام على دليل التلازم**: وقد ذكر في: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عنه، وفي شذرات الذهب بعنوان (الاعتراض على دليل التلازم).

٣١ ـ **لباب الكتاب**: وقد ذكر في: نكت الهميان، وبغية الوعاة، وربما كان المقصود منه كتاب سيبويه.

٣٢ ـ **اللباب في علل البناء والإعراب**: وقد ذكر في نكت الهميان، وبغية الوعاة، وشذرات الذهب، وإنباه الرواة بعنوان (اللباب في علل النحو)، وكذلك في وفيات الأعيان، ومرآة الجنان، وفي (البداية والنهاية) بعنوان (اللباب في النحو)، وذكر «بروكلمان» أن منه نسخة في جامع القرويين بفاس برقم ١٢٠٣، ومنه نسختان في دار الكتب المصرية، وقد حُقِّق وطُبِعَ.

٣٣ ـ **لغة الفقه**: وقد ذكر فى نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عنه.

٣٤ ـ **المتبع فى شرح اللمع**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة بعنوان (شرح اللمع)، وكذلك فى بغية الوعاة، ووفيات الأعيان، ومرآة الجنان، وشذرات الذهب، وذكر «بروكلمان» أن منه نسخة فى بطرسبرج ثالث برقم ٩١٣، ومكتبة بلدية الإسكندرية برقم ٣٣ نحو، وبكينبور ٢٠: ٢٠١٧، وطُبِعَ هذا الشرح فى القاهرة.

٣٥ ـ **متشابه القرآن**: وقد ذكر فى شذرات الذهب، ونكت الهميان.

٣٦ ـ **المحصَّل فى إيضاح المفصَّل**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وهو فى إنباه الرواة بعنوان: (شرح المفصل)، وفى بغية الوعاة بعنوان: (إيضاح المفصل)، وذكر فى مرآة الجنان أنه شَرَحَ المفصل للزمخشرى شرحًا مفصلاً. وفى وفيات الأعيان أنه شرح المفصل للزمخشرى شرحًا مُسْتَوْفًى، وفى البداية والنهاية لابن كثير: «له حواشٍ على مفصل الزمخشرى»، وذكر «بروكلمان» أن منه عدة نسخ فى جازيت ٣٢٧، وطهران سيه سالار ٢/ ٣٨٢، والقاهرة ثان ٢: ١٢٧.

٣٧ ـ **مختصر أصول ابن السراج**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عنه.

٣٨ ـ **المرام فى نهاية الأحكام فى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عنه، وشذرات الذهب.

٣٩ ـ **مسألة فى قول النبى ﷺ: «إنما يرحم الله من عباده الرحماء»**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عنه، وربما كانت مسألة من كتاب «مسائل نحو مفردة» الآتى بعد.

٤٠ ـ **مسائل الخلاف فى النحو**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة نقلاً عنه، والأشباه والنظائر للسيوطى بعنوان: (التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، وكتابنا هذا الذى نحققه جزء منه، وسنخصه بكلمة بعد قليل.

٤١ ـ **مسائل نحوٍ مفردة**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عنه.

٤٢ ـ **المسترشد**: وقد ذَكَرَ ذلك: «بروكلمان»، وذكر أنه مختصر كتاب

(المحصل شرح المفصَّل) السابق، وأن منه نسخة فى باتنه ١ : ١٦٤ رقم ١٦٠٥، وبكينبور ٢٠ : ٢٠٢٤.

٤٣ ـ **المَشوُفُ المُعْلَمُ فى ترتيب كتاب إصلاح المنطق على حروف المعجم**: وقد ذُكِرَ فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة، وبغية الوعاة بعنوان (ترتيب إصلاح المنطق علَى حروف المعجم).

٤٤ ـ **المصباح فى شرح الإيضاح والتكملة**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وفى إنباه الرواة بعنوان (شرح الإيضاح)، وفى بغية الوعاة، ووفيات الأعيان بعنوان (شرح كتاب الإيضاح) لأبى على الفارسى، وكذلك فى مرآة الجنان، وفى شذرات الذهب بعنوان (شرح الإيضاح)، وذكر «بروكلمان» أن منه نسخة فى المتحف البريطانى أول ٦٤٠، والقاهرة ثان ٢ : ١٢٤.

٤٥ ـ **المصنف**: وقد ذكر ذلك «بروكلمان»، ويظهر أنه كتابٌ فى الحديث، كما ذكر «بروكلمان»، أن إبراهيم بن محمد بن حمزة الحسينى الدمشقى المتوفى سنة ١١٢٠هـ قد أخذ منه كتابه (البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف).

٤٦ ـ **مقدمة فى الحساب**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عنه.

٤٧ ـ **مقدمة فى النحو**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عنه.

٤٨ ـ **المنتخب من كتاب المحتسب**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عنه، وربما كان اختصاراً لكتاب ابن جنى (المحتسب فى القراءات الشاذة).

٤٩ ـ **المُنَقَّحُ من الخَطَل فى علم الجَدَل**: وقد ذكر فى: نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلا عنه، وشذرات الذهب، وفى بغية الوعاة بعنوان (الملقح فى الجدل).

٥٠ ـ **الموجز فى إيجاز الشعر الملغز**: وهو شرحٌ للتعبيرات والتراكيب الغريبة فى الشعر القديم، ذكر ذلك «بروكلمان»، وذكر أن منه نسخة فى برلين، برقم ٦٥٨١.

٥١ ـ **الناهض فى علم الفرائض**: وقد ذكر فى: شذرات الذهب، وبغية الوعاة، ونكت الهميان، وإنباه الرواة ـ نقلاً عنه.

٥٢ ـ **نزهة الطرف فى إيضاح قانون الصَّرف**: وقد ذكر فى نكت الهميان، وإنباه الرواة. نقلاً عنه.

٥٣ ـ **نزهة العين فى اختلاف المذهبين**: وقد ذكَرَهُ العكبرى نفسه فى (شرح ديوان المتنبى ١/ ١٢٩).

شيوخه:

عاش العكبرىُّ فى القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجرى، وهى مدة زمنية ازدهرت فيها العلومُ والفنون عامةً فى البلدان الإسلامية، ولا سيما مدن العراق التى كانت مَوْئِلَ العلماء، ومَقَرَّ الأشياخ فى كل فن، وكانت بغداد ـ خاصة من بين مدن العراق ـ ذات هوًى فى النفوس ومطمحًا لكل مُفْتَنٍّ أو طالب شهرة وبُعْدِ صيتٍ؛ ذلك لأنها مَقَرُّ الخلافة، حيث الخلفاء يَسْخُونَ بِبِدَرِ الأموال مكافأةً للمبرزين من العلماء، بل قد يشاركون فى حلقات العلم، رغبةً فيه، أو طلبًا لتخليد الذكر، بوضع أسمائهم فى المؤلفات وإهدائها إليهم، ومن ذلك ما نجد فى كتاب (الإيضاح والتكملة) لأبى على الفارسى؛ إذ صدَّرَهُمَا بالإهداء إلى عَضُدِ الدولة البُوَيْهِىِّ.

وزاد من مكانة بغداد ورِفْعَتِها أَنْ أُنْشِئَ فيها (المدرسة النظامية)، أنشأها (نظام المُلْك أبو على الحسن بن إسحاق بن العباس)، وكان لهذه المدرسة أثرُها فى النهضة العلمية؛ إذ خُصِّصت فيها الرواتب للمعلمين والطلبة، وأُجْرِيَتْ عليهم الجرايات، ومن العلماء مَنْ تَلَقَّى فيها ثُمّ رَقِىَ إلى التدريس بها، ويدلُّ على عِظَم مكانة هذه المدرسة فى نفوس العلماء ما سبق أن قررناه من أن العكبرى نفسه قد عُرِضَ عليه التصدر للتدريس فيها مكافأةً له، على أن يهجر مذهبه الحنبلى إلى المذهب الشافعى.

فى رحاب هذه النهضة العلمية نشأ «أبو البقاء»، آخذًا من كل فن على أيدى شيوخه الكثيرين، فقد تلقى علومَ القراءات والحديث والعروض واللغة والأدب والنحو والفقه والأصول والحساب وغيرها، وتبحَّر فيها وألَّف ودرَّس، على نحو ما سبق.

**وفيما يلى أهم أشياخه الذين أخذ عنهم، وقد رتبناهم على حسب سِنِى الوفاة:**

١ ـ **أبو حَكَم النهاوندى**: وقد دَرَس العكبرى عليه (الفقه الحنبلى)، ذكر ذلك الصفدى فى (نكت الهميان) وهو: إبراهيم بن دينار بن أحمد النهروانى الرزاز، يلقب بأبى حكم أو أبى حكيم، فَرَضِىٌّ من فقهاء الحنابلة من أهل بغداد، كان يَكْسِبُ من عمل يده، يَخِيطُ الثيابَ، وله تصانيف فى الفقه والفرائض، منها (شرح الهداية) كتَبَ فيه تسع مجلدات ولم يُتِمَّهُ، وُلد سنة ٤٨٠ هـ وتوفى سنة ٥٥٦ هـ[١].

---

(١) الأعلام للزركلى ١/ ٣٢

٢ ـ **أبو يَعْلَى الفرَّاء**: ذُكِرَ ذلك فى: روضات الجنات، وبغية الوعاة، وشذرات الذهب، وهو: القاضى: أبو يعلى الصغير الحنبلى محمد بن أبى حازم محمد بن القاضى أبى يعلى الكبير بن الفراء البغدادىّ، شيخ المذهب، تفقَّه على أبيه وعمه أبى الحسين، وكان مناظرًا فصيحًا، ولِىَ قضاءَ واسط مدَّةً، ثم عُزِلَ عنها، فلزم منزلَهُ، وأُضِرَّ بِأخِرَةٍ، وسمع الحديث من أبى البركات العاقولى، وأبى على الثكلى وغيرهما، وله مصنفات كثيرة، منها: المفردات، والتعليقة فى مسائل الخلاف، وشرح المذهب، وكتاب النكت والإشارات، وقرأ عليه جماعةٌ غَيْرُ العكبرى، منهم: أبو إسحاق الصقال، وأبو العباس القطيعى، ويحيى بن الربيع الشافعى. وُلِدَ فى شعبان سنة ٤٩٤هـ، وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٥٦٠هـ[١].

٣ ـ **أبو الفتح بن البَطِّى**: وقد أَخَذَ العكبرىُّ عنه الحديثَ، ذكر ذلك صاحب نكت الهميان، وبغية الوعاة، ومرآة الجنان، ووفيات الأعيان، وهو: محمد بن عبد الباقى بن أحمد بن سليمان البغدادى، يُلَقَّبُ بـ (مسند العراق)، أجاز له أبو نصر الزينبى، وتفرَّد بذلك وبالرواية عن البانياسى وعاصم بن الحسن وعلى بن محمد بن محمد الأنبارى والحميدى وغيرهم، وكان ديِّنًا عفيفًا محبًا للرواية صحيح الأصول، ولد سنة ٤٧٧هـ، وتوفى سنة ٥٦٥هـ[٢].

٤ ـ **أبو بكر بن النَّقُور**: وكان شيخه فى الحديث، كما ذكر فى نكت الهميان، وهو: عبد الله بن محمد أبى الحسين أحمد بن محمد البغدادى البزاز، ثقة مُحَدِّثٌ، من أولاد الشيوخ، وسمع العلاف وابن الطيورى وطائفة، وطلب بنفسه، مع الدين والورع والتحرى، ولد سنة ٤٨٣هـ، وتوفى سنة ٥٦٥هـ[٣].

٥ ـ **أبو زُرْعَةَ المقدسى**: وكان شيخه فى الحديث أيضًا، كما ذكر فى نكت الهميان، وبغية الوعاة، ومرآة الجنان، ووفيات الأعيان، وهو: طاهر بن محمد بن طاهر، من المشهورين بعلوِّ الإسناد وكثرة السماع، سمع فى صباه من جماعة، منهم: أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد الدوبى بالرى، وأبو الفتح عبدوس بن عبد الله بهمذان، وأبو عبد الله محمد بن عثمان الكامخى، وأبو الحسن مكى بن منصور السلار، وقَدِمَ بغداد فسمع بها من أبى القاسم على بن أحمد بن ريان

---

(١) شذرات الذهب ٤/ ١٩٠.

(٢) شذرات الذهب ٤/ ٢١٣.

(٣) شذرات الذهب ٤/ ٢١٥.

وغيره، وسكن بعد وفاة أبيه بهمذان، وكان يَقْدُمُ بغداد للحج، فَحَدَّث بها أكثر سماعاته، وُلِدَ بالرى سنة ٤٨١هـ، وتوفى بهمذان سنة ٥٦٦هـ(١).

٦ ـ **ابن الخشاب**: وقد أخذ العكبرى عنه علوم اللغة والنحو بخاصة، ذُكِرَ ذلك فى: إنباه الرواة، وروضات الجنات، وبغية الوعاة، ومرآة الجنان، ونكت الهميان، ووفيات الأعيان، وشذرات الذهب. وابن الخشاب هو: عبد الله بن أحمد بن نصر البغدادىّ، يكنى بـ (أبى محمد) نحوى، لغوى، أديب، محدِّث، فقيه، مشارك فى المنطق والفلسفة والحساب والهندسة والتفسير والنسب والفرائض، ومن مؤلفاته: شرح اللمع لابن جنى فى النحو، وحاشية على درة الغواص، والمرتجل فى شرح الجمل للجرجانى، ولد سنة ٤٩٢هـ، وتوفى سنة ٥٦٧هـ(٢).

٧ ـ **يحيى بن نجاح**: ذُكِرَ ذلك فى: نكت الهميان، وبغية الوعاة، وروضات الجنات. وهو: أبو البركات يحيى بن نجاح بن مسعود بن عبد الله اليوسفى المؤدب الأديب الشاعر الحنبلى، سمع من أبى العز بن كاوش وغيره، وقال ابن الجوزى: سمع الحديث كثيرًا، ثم قرأ النحو واللغة، وكان غزير الفضل، يقول الشعر الحسن، سمع منه جماعة من الطلبة، وتوفى فى شوال سنة ٥٦٩هـ، ودفن بمقبرة الإمام أحمد(٣).

٨ ـ **أبو الحسن البطائحى**: وكان أستاذًا للعكبرى فى القراءات، ذُكِرَ ذلك فى: روضات الجنات، وبغية الوعاة وشذرات الذهب. وهو: على بن عساكر بن المرجب بن العوام البطائحى الضرير، مقرىء عارف بالعربية، من أهل العراق، ولد سنة ٤٩٠هـ، وتوفى سنة ٥٧٢هـ، وله كتاب فى القراءات(٤).

٩ ـ **عبد الرحيم بن العصار**: وقد أخذ عنه الأدب، كما ذكر فى نكت الهميان. وهو: أبو الحسن على بن أبى الحسين عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الملك، الرَّقِّىُّ الأصل، البغدادى المولد والدار، الملقب (مهذب الدين) المعروف بابن العصار (أو القصار) اللغوى، كان من الأدباء المشهورين، علاّمة فى اللغة، وحجة فى العربية، وقرأ على ابن الشجرى والجواليقى، وبرع فى ذلك، وأقرأ الناس زمانًا،

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٥٩١.

(٢) معجم المؤلفين ٧/ ٢٥.

(٣) شذرات الذهب ٤/ ٢٣٦.

(٤) معجم المؤلفين ٧/ ١٥٠.

ثم رحل إلى مصر، ولقى ابن بَرِّى، وقرأ عليه جمع كثير فى العراق والشام ومصر، ولد سنة ٥٠٨هـ، وتوفى ببغداد سنة ٥٧٦هـ[١].

١٠ ـ **أبو الفرج بن الجوزى**: ذكر ذلك فى: نكت الهميان، وشذرات الذهب (وقد زاد أن العكبرى كان معيدًا له). وهو: عبد الرحمن بن على بن محمد التيمى البكرى البغدادى الحنبلى الواعظ المُتفنِّنُ، صاحب التصانيف الكثيرة فى أنواع العلم من التفسير والحديث والفقه والزهد والوعظ والأخبار والتاريخ والطب وغير ذلك، ولد سنة ٥٠٥هـ (أو قبلها)، وسمع من عَلىٍّ الدينورى وأبى الحصين وأبى عبد الله البارع، قال عن نفسه: «لا يكاد يُذْكَرُ لى حديث إلا ويمكننى أن أقول: صحيح أو حسن أو محال، ولقد أقدرنى الله على أن أرتجل المجلس كله من غير ذكر محفوظ»، سئل عن مصنفاته فقال: زيادة على ثلثمائة وأربعين مصنفًا. توفى فى شهر رمضان سنة ٥٩٧هـ[٢].

١١ ـ **أبو محمد عبد المنعم**: ذكر ذلك العكبرى نفسه فى شرح ديوان المتنبى (٢:٩٨)، وهو: عبد المنعم بن نصر بن هبة الحرانى الحنبلى، ويلقب بـ (نجم الدين)، فقيه، واعظ، شاعر، رحل إلى بغداد، وتوفى فى ربيع الأول سنة ٦٠١هـ ودفن بباب حرب، وله مصنفات وشعر[٣].

١٢ ـ **أبو الحرم مكّى**: ذكر ذلك العكبرى فى شرح ديوان المتنبى (٢:٩٨، ٢:١٣٧)، وهو مكىّ بن زيان بن شبة الماكسينىّ (صائن الدين) شاعر، ضرير، عالم بالقراءات، ولد ونشأ بماكسين (من أعمال الجزيرة على نهر الخابور)، وذهب بصره وهو ابن ثمانى سنين أو تسع، ورحل إلى بغداد والشام، واستقرّ فى الموصل إلى أن توفى بها، قال ابن المستوفى: كان يتعصب لأبى العلاء المعرى، للجامع بينهما من الأدب والعمَى، توفى سنة ٦٠٣هـ[٤].

١٣ ـ **أبو العباس المرقعانى**: ذُكِرَ ذلك فى: نكت الهميان، ولم نعثر له على ترجمة.

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢٥، شذرات الذهب ٤/ ٢٥٧

(٢) وفيات الأعيان ٢/ ٣٩٤.

(٣) معجم المؤلفين ٦/ ١٩٤.

(٤) الأعلام للزركلى ٨/ ٢١٤.

• **منهجه النحوى:**

لم يَرِدْ ـ فيما وقع لنا من كتب التراجم ـ النصُّ على أن العكبرى كُوفِىُّ النزعة النحوية أو بَصْرِيُّها، ومن هذه الكتب: شذرات الذهب، وروضات الجنات، ونكت الهميان، وبغية الوعاة، وإنباه الرواة، ووفيان الأعيان، ومرآة الجنان، فكلها تقتصر فى نسبه على أنه «العكبرى الأصل، البغدادى المولد والدار، وأنه كان نحويًا»، دون الإشارة إلى منهجه فيه، وأنه تلقى النحو عن ابن الخشاب، ومعروف أن هذا من متأخرى النحاة الذين جمعوا بين النزعتين، واختاروا ما بدا لهم صحتُه أو رجحانه.

ومع هذا ذهب الشيخ (محمد الطنطاوى) إلى أن العكبرى كان آخذًا بمذهب الكوفيين فى النحو، وأنَّ ذلك واضحٌ من مؤلفاته، وأنه كان يرجِّحُ كثيرًا من آراء الكوفيين، انتصارًا لمذهبه؛ يقول: «فقد ألَّف ـ يعنى فى الخلاف بين المذهبين ـ بعد الأنبارى «أبو البقاء العكبرى» كتابه «التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين» ولم نعثر على هذا الكتاب، إلا أن المعروف عن العكبرى أنه كُوفىُّ النزعة، كما يتضح جليًا من مؤلفاته، ومما لا مِرْيَةَ فيه أنه قد اطَّلع على كتاب «الإنصاف»، وشاهدُ هذا أنه فى شرحه لديوان المتنبى قد ينقلُ عبارة الإنصاف بنصِّها عند ذكْر الخلاف بين الفريقين، أو يلخِّصها تلخيصًا لا يذهب معه تَعَرُّفُ الأصل المأخوذ منه...»[1]. وبعد أن يذكرَ الشيخُ ستَّ مسائل من الإنصاف ذكرها العكبرى بحذاء ستة أبيات من ديوان المتنبى؛ يقول: «فبالضرورة لا بُدَّ أنه قد رجَّح كثيرًا من آراءِ الكوفيين، انتصارًا لمذهبه فى كتابه (التبيين) وحاجَّ الأنبارىَّ فيها»[2]. أ هـ.

أما ادِّعاءُ فَقْدِ الكتاب فلا سبيل إليه الآن بعد أن عُثِرَ عليه، أو على قطعة منه (على ما سيأتى بيانُه)، وأما أن **العكبرى كوفىُّ المذهب** فقد يبدو ذلك فى بعض تعبيراته، مثل قوله فى (التبيان شرح ديوان المتنبى) [على أنه من تأليفه] عند الاستدلال على مسألة خلافية: «ورأَىُ أصحابنا الكوفيين» أو «وحجتنا» أو «لنا»؛

---

(١) نشأة النحو ١٣٥.

(٢) المرجع نفسه ١٣٦.

يقصد بذلك الإشارة إلى المذهب الكوفى فى مقابلة الاستدلال على المذهب البصرى، **وانظر على سبيل المثال:**

١ ـ ما ذكره فى شرح الديوان من أن مذهبَ الكوفيين أن: «كلا وكلتا» فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأن المذهب البصرى: أنَّ فيهما إفرادًا لفظيًا وتثنية معنوية؛ يقول: وحجتنا ـ يقصد الكوفيين ـ النقل والقياس. ثم يقول: وحُجَّةُ البصريين[1].

٢ ـ وما ذكره عند قول المتنبى:

لولا الأميرُ مساورُ بن محمدٍ ... ما جُشِّمَتْ خطرًا ورُدَّ نصيحُ

من أن (الأمير) مرتفع بالابتداء عند البصريين، وعندنا أن الاسم مرفوع بها .. ثم يذكر أدلة الفريقين[2].

٣ ـ وما ذكره عند قول المتنبى:

لعلَّ بَنِيهُمُ لبنيكَ جُندٌ ... فأوَّلُ قُرَّحِ الخيلِ المِهارُ

إذ يقول: ذهبَ أصحابنا الكوفيون إلى أن لام (لعل) الأولى أصلية. وقال البصريون: بل هى زائدة ... وحجتنا ... إلخ. وحجة البصريين[3]...

٤ ـ وكذلك عند قول المتنبى:

لا خَلْقَ أسمحَ منك إلا عارفٌ ... بك رَاءَ نفسك لم يقل لك: هاتها

يقول ذهب البصريون إلى أن النكرة التى مع (لا) مبنية على الفتح **وذهب** أصحابُنا إلى أنها نكرة معربة منصوبة بـ (لا)، وحجتنا ... إلخ[4].

٥ ـ وكذلك فى (رُبَّ)؛ يقول: إنها حرف عند البصريين، وعندنا **أنها اسم،** وقد حملناها على (كم)[5].

٦ ـ وكذلك فى (واو رُبَّ) يقول: قال أصحابنا: واو (رُبَّ) **تعمل فى النكرة**

---

(١) التبيان شرح الديوان ١/١٢٨، ١٢٩.

(٢) التبيان شرح الديوان ١/١٥٥

(٣) التبيان ١/٣٠٧.

(٤) التبيان ١/١٤٥.

(٥) التبيان ١/١٤٢.

الخفضَ بنفسها، وإليه ذهب المبرد، وقال البصريون: العمل لـ (رُبَّ) مقدَّرة، وحجتنا . . . إلخ[1].

٧ ـ وكذلك فى نداء ما فيه (أل)؛ يقول: هو جائز عندنا: أن ينادَى ما فيه التعريف، نحو «يا الرجل، يا الغلام»، وأبَى البصريون ذلك، وحجتنا. . . إلخ[2].

٨ ـ وكذلك فى ترخيم الثلاثى؛ يقول: ذهب أصحابنا الكوفيون إلى جواز ترخيم الثلاثىّ من الأسماء، إذا كان متحركَ الوسط؛ كعُمَر وزُفَر، وقال البصريون والكسائى: لا يجوز. . إلخ[3].

٩ ـ وكذلك فى تَرك صرف المصروف للضرورة؛ يقول: وهو جائز عندنا، غير جائز عند بعض البصريين، وحُجَّتنا . . . [4].

١٠ ـ وكذلك فى (كى)؛ يقول: إنها حَرْفٌ ناصبٌ، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرفًا خافضًا، وحجتنا . . . إلخ[5].

ولا تكادُ مسألةٌ خلافية ذكرها أبو البقاء فى شرح ديوان المتنبى تخلو من الإشارة إلى انتمائه إلى مذهبِ الكوفيين، وسترى ذلك عند تحقيق هذه المسائل، إن شاء الله.

وأمّا الادِّعاء بأن العكبرى لا بُدّ أن يكونَ قد رجَّح كثيرًا من آراء الكوفيين، انتصارًا لمذهبه، فأمرٌ لا سبيل إلى إطلاق القول به، وهو تعسُّفٌ بيّنٌ فى الحكم على العكبرى، إذا ما بحثنا ما ذكره من مسائل خلافية، ثم ما رجَّحه منها، فالذى نميل إليه هو أنه كان ذا رأى معتدل، وكان منصفًا فى الحكمِ على حسب ما يراه من حُجَجٍ، شأنه شأن أستاذه «ابن الخشاب» وشأن كثيرٍ ممَّن عاصره، أو جاء بعده، مِن أولئك الذى اطَّرحوا نزعةَ التعصُّب لأحدِ المذهبين، لكنهم قارنوا ووازنوا واختاروا.

---

(١) التبيان ١/ ٢٤٩.

(٢) التبيان شرح الديوان ١/ ٣٤٧.

(٣) التبيان ٢/ ٣٦٦.

(٤) التبيان ١/ ١٧٣.

(٥) التبيان ١/ ٢٦٤.

وهذه إشاراتٌ تدلُّ على أنه لم يكن متعصبًا لرأى الكوفيين:

١ ـ المعروف فى باب التنازع أن الكوفيين يُعْمِلُون الأوَّلَ وأن البصريين يُعْمِلُون الثانى، وقد ذكر العكبرى ذلك فى «اللباب»، وذكر أدلة البصريين، ثم قال: «واحتج الآخرون ـ يقصد الكوفيين ـ بأبيات عَمِل فيها الأول، وليس فيها حُجَّة على الأوْلى، بل الجواز . . . فإن قالوا: الأول أهم للبدء به، قيل: لو اشتد الاهتمام به لجعل معموله إلى جانبه، على أن الاهتمام بالأقرب أشد، على ما بَيَّنَّا»[١].

٢ ـ والمعروفُ أن خبرَ المبتدأ المفرد لا يتحمَّلُ ضميرًا إذا كان جامدًا عند البصريين، وعند الكوفيين يتحمل الضمير، وقد أشار العكبرى إلى ذلك، ثم رأى صحة المذهب البصرى وفساد المذهب الكوفى، قال: فإذا لم يكن الخبر المفرد مشتقاً لم يكن فيه ضميرٌ، وقال الرمَّانى والكوفيون: فيه ضمير، وما قالوا فاسد لثلاثة أوجه . . . إلخ[٢].

٣ ـ والمعروف أن المذهب البصرى لا يُجيز تقديمَ التمييز على عامله، وقال المازنى والمبرد والكوفيون: هو جائزٌ، وقد ذكرَ العكبرى حجة البصريين ثم قال: «واحتج الآخرون بقول الشاعر:

أتهجرُ سَلْمَى بالفِراقِ حبيبها وما كانَ نَفْسًا بالفراقِ تطيبُ

وبأن العاملَ فى هذا المنصوب فعل متصرّف، فجاز تقديمه عليه كالحال»[٣]. ثم نَقَضَ هذا الدليل وبيَّنَ فسادَهُ بقوله: والجوابُ عن البيت من ثلاثة أوجه. . . إلخ، وبقوله: «وأما القياس على الحال ففاسد؛ لأن الحالَ فضلةٌ محضة، والمميز هنا فى حكم اللازم، وهو الفاعلُ، فافترقا»[٤].

٤ ـ والمعروفُ أن تَرْكَ صرف ما ينصرف فى الضرورة لا يجوز إلاَّ عند الكوفيين، وقد ذكرَ العكبرى ذلك، واحتج للفريقين ثم قال: «والناسُ اليوم على مذهبِ أهل البصرة».

---

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب (الورقة ٩ـ ب).

(٢) المرجع نفسه (الورقة ٢٤ ـ أ).

(٣) اللباب فى علل البناء والإعراب ( الورقة ٦٣/ ١).

(٤) التبيان شرح الديوان ٣/ ١٣٧ .

٥ ـ والمعروف أن الفعل المنصوب بعد (كى) إنما يُنصب بـ (أنْ) مضمرة بعدها عند البصريين، وبها نفسها عند الكوفيين، يذكر أبو البقاء ذلك، ويحتج للرأيين ثم يقول معقبًا على حجة البصريين: «وهذه حجة حسنة لهم...»(١).

٦ ـ وعند شرح قوله تعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾ [النساء: ١٢٨] قال: (امرأة) مرفوع بفعل محذوف؛ أى: وإن خافت امرأة، واستغنى عنه بـ (خافت) المذكور، وقال الكوفيون: «هو مبتدأ وما بعده الخبر، وهذا عندنا خطأ؛ لأن حرف الشرط لا معنى له فى الاسم فهو مناقضٌ للفعل»(٢).

بل نَقَلَ السيوطىُّ مسألةً خلافيةً من كتاب (التبيين) للعكبرى وضَّح فيها استقلالَ أبى البقاء فى الرأى، وعدمَ انحيازه إلى مذهب من المذهبين، قال السيوطى: قال أبو البقاء فى (التبيين): جاء فى الشعر: لولاى ولولاك، فقال معظمُ البصريين: الياء والكاف فى موضع جر، وقال الأخفشُ والكوفيون: فى موضع رفع، قال أبو البقاء: وعندى أنه يمكنُ أمران آخران: أحدهما ألاّ يكون للضمير موضع؛ لتعذر العامل، وإذا لم يكن له عامل لم يكن له عمل، وغير ممتنع أن يكون الضمير لاموضعَ له كالفعل، وممكن أن يُقال: موضع الضمير نصبٌ؛ لأنه من ضمائر المنصوب(٣).

٧ ـ وكثيرًا ما يتخلّى العكبرى عن مصطلحات الكوفيين، ويُؤْثِرُ عليها المصطلحات البصرية، مثل استعمال (الجرّ) دون الخفض، و(حروف الجر) دون الإضافة، و (المصروف وغير المصروف) دون المُجْرَى وغير المُجْرَى، و(التمييز) دون (التفسير أو التبيين)(٤).

وهكذا نجده كوفياً فى غير تعصُّب، يذكر أدلة المذهبين، ثم يوازنُ ويختارُ، وقد يترك الاختيارَ، مكتفيًا بتقرير الأدلة، إذا ما كان لكلٍّ وجهةٌ عنده، وكثيرًا ما فعل فى مسائل الخلاف، على ما ستراه.

ولعل الشيخ (محمد الطنطاوى) إنما حكم بما حكم من كوفُيَّة العكبرى، استنادًا إلى ما ذكره هو من اعتماده على فَقْدِ كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين) وعلى

---

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ٢٦٤.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١/ ١٩٦.

(٣) الاقتراح، وسنضيف هذه المسألة إلى هذا الكتاب.

(٤) انظر على سبيل المثال: شرح ديوان المتنبى ١/ ٢١١،ـ١/ ١٤٢، ـ ١/ ٤٠١، ١/ ١٧٣، ٢/ ٣٥٣.

أن (شرح ديوان المتنبى) المطبوع من تأليفه، وفى كلا الأمرين نَظَر، ثم على أن معظم كتب التراجم والطبقات ذكرت ذلك. وفى كُلٍّ هذه الثلاثة نَظَر.

* أما أن الكتاب مفقود فقد عثَرَ عليه أحدُ الفضلاء بالسعودية وهو الدكتور «عبد الرحمن العثيمين» وحققه، ونال به درجة علمية.

* وأما أن كتاب (التبيان شرح ديوان المتنبى) للعكبرى؛ فقد نازع فى ذلك باحثون، فى مقدمتهم الدكتور «مصطفى جواد»، الذى نشر عنه مقالاً فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق [المجلد ٢٢، سنة ١٩٤٧م]، ضمَّنه أدلةً على أن الكتاب ليس للعكبرى، إنما هو لتلميذ له اسمه (علىّ بن عدلان) وهو صاحب اتجاه كوفىّ.

* وأما أن معظم كتب الطبقات والتراجم ذكرت أن (التبيان) للعكبرى؛ فلا ينهض ذلك وحده دليلَ إثبات، بل لا بد من فحص وتمحيص ومقارنة لما فى داخل الكتاب بما عُرِفَ عن صاحبه وبمؤلفاته، وذلك أن المألوفَ فى هذه الكتب أن بعضها ينقل من بعض، وأن اللاحق منها يعتمد على السابق، وكثيرًا ما نسبوا كتابًا إلى عالم، ثم اتضح عند التحقيق والتدقيق أنه ليس لمن نسبوه إليه ـ على أن الشيخ (الطنطاوى) لم يذكر شيئًا عن الكتاب الذى نحققه اليوم، والذى هو للعكبرى بالتأكيد، وكان فى ميسوره أن يراه ويطّلع عليه؛ إذ هو مخطوط فى دار الكتب المصرية، وفيه تصريح بِبَصْرِيَّة العكبرى.

* * *

## ٢- موضوع الكتاب

واضحٌ من عنوان هذا الكتاب أنَّ موضوعَهُ هو الخلافُ الذى دبَّ بين علماء البصرة وعلماء الكوفة فى فَهْم بعض الأساليب والألفاظ العربية وتوجيهها، وهو خلافٌ جرَى معظمُه فى مسائلَ نحوية، وقليلٌ منه فى مسائلَ صرفية، وهو كذلك خلافٌ بدأ يسيرًا هيِّنًا، ثم ما لبث أن استشرَى خطرُه واستعظمَ أمرُه على مَرِّ الأيام، حتى تحزَّبت الأحزابُ، واعتصبَ القومُ، كلٌّ إلى وجهةٍ بصرية أو كوفيةٍ يؤيدُها وينافح عنها، ويتطاول على معارضيه فيها.

ونحنُ إن كنَّا نعرفُ هذا الخلافَ وندرسُه اليومَ على أنه خلافٌ علمى، فلا ينبغى أن نغفلَ عن أنه نشأ أولاً خلافًا سياسيًا منذ القرن الأول الهجرى، وعلى وجه التحديد منذ موقعة (الجَمَل) التى كانت بين «على بن أبى طالب» ورهطه من جهة، و«عائشة» ومَنْ والاها من جهة أخرى - رضى الله عنهم أجمعين - وقد كان الإمَامُ علىٌّ يستوطنُ الكوفةَ، كما كانت عائشة تستوطنُ البصرة، وكان من أمر انتصار علىٍّ وهزيمة عائشة أنْ غضبَ أهلُ البصرة خاصَّة، والمطالبون بثأر عثمان ابن عفان عامَّة، وقد جَرَّهُمْ ذلك إلى تطاول بعضهم على بعض بالقول سبًا أو هجاءً أو مفاخرةً، وفى كتاب «البلدان» لأبى عبد الله الهمذانى المعروف بابن الفقيه كثير مما ترَاميا به من الأقوال، وتباريا فيه من المفاخرات، ومن ذلك على سبيل المثال قولُ أعشى هَمَدَان على لسان أهل الكوفة:

فإذا فاخـرتمونـا فاذكُـروا ... ما فعلنا بكـمُ يوم الجَمَلْ

واشتدَّ أُوارُ هذا الخلاف السياسىِّ مَنْشأً - ثم العلمىُّ فيما بَعْدُ - بقيام الدولة الأموية ومعاضدتها للبصرة، ثم بقيام الدولة العباسية ومعاضدتها للكوفة؛ إذ كان أهلوها أوّلَ مَن عاون (أبا العباس السفاح) داعية العباسيين، فعزَّت الكوفة بعد ذلٍّ، ونهضت بعد حطّة، وأصبحت كلمتها فى اللغة هى العُلْيا، حتى إن لم يُسْعفْها الدليلُ البيِّنُ، وكلمة البصرة هى السفلى، حتى إن قَوِيَتْ حجتها، وسطع برهانُها.

وليس أدلَّ على ذلك من تلك المناظرة المشهورة التى جَرَتْ بين الكِسائى - وهو

إمامِ الكوفة ـ وسيبويه ـ وهو إمام البصرة ـ فى (المسألة الزنبورية)؛ إذ رجَحَت كِفَّةُ الكسائى مع ضعف رأيه؛ بتدبيرٍ غير علمى، حتى لقد عاد منها سيبويه حزينًا، وماتَ بَعْدَها كَمَدًا[1].

وواضحٌ من هذا أن الدَّوْرَ السياسىَّ إنما يأتى مناصرةً لمذهبٍ، وإضعافًا لمذهب آخر، بعد أن يَحْتَدِمَ الخلافُ فى المسألة العلمية، وذلك يقتضينا أن نفرِّقَ بين المذهبين أوّلاً ببيان الركائز التى اعتمد عليها كلاهما فى تأسيس مذهبه، والدواعى التى أسهمتْ فى اعتماد هذه الركائز.

* **فأهلُ البصرة** قد اعتمدوا فى تأسيس مذهبهم على الركائز الآتية:

١ ـ الوثوقُ من مصدر اللغة، وذلك بأن يتحرَّوْا عن القائل؛ ليتأكَّدوا من نَسَبه، وخلوص عربيته من العجمة، ومن الاختلاط بمن يُشْتَبَهُ فى لغته من سُكَّان أطراف الجزيرة ممن جاور غَيْرَ العرب الأقحاح، فكانوا لا يعتدُّون إلا بلغة سكان البوادى، بل كانوا إذا ما ارتابوا فى أمرِ أحدٍ من هؤلاء امتحنوه بإلقاء الكلام الملحون على مسامعه، فإذا فَهِمَهُ لم يأخذوا عنه؛ لأن العربىَّ الخالصَ ـ فى رأيهم ـ لا يَفْهَمُ الكلامَ الملحونَ؛ ومن ذلك ما ذكره «ابنُ جنى» من أنه لم يستطع أن يجعل «محمد بن العسَّاف» ـ وهو أعرابى عقيلى من تميم ـ ينطقُ جملةً ملحونةً صنعها له، وهى: (أكرمَ أخوك أبوك) ـ برفعهما ـ وأنه لم يستطعْ كذلك أن يُنْطِقَ أعرابيًا آخرَ بـ (عِثامين) فى جَمْع عثمان، قياسًا على (سراحين) فى جمع سِرْحان، وكان ردُّ الأعرابى: «أَيْشٍ هذا؟ أرأيتَ إنسانًا يتكلمُ بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدًا». ويعلِّقُ ابنُ جَنىٍّ على موقف هذا الأعرابى من عدم النطق بالخطأ بقوله: «أمَا ترى إلى هذه النَّحيزة ـ يعنى الغريزة والطبيعة ـ ما أبقاها، وأشد محافظة هذا البدوى عليها؛ حتى إنه استُكره على تركها فأبى إلا إخلادًا إليها»![2]، ومن هنا وجدنا أبا زيد يَحُطُّ من رأى الكسائى فى مسائل اللغة؛ لأنه «لقى أعراب الحُطَمِيَّة، فأخذ عليهمُ الفسادَ من الخطأ واللحن، واحتج به»[3].

---

(١) انظر تفاصيل هذه المسألة فى: الأشباه والنظائر (الفن السابع ٣/ ٦٥). وقد وردت هذه المناظرة فى أغلب كتب الأدب والتاريخ والتراجم، مثل: أمالى الزجاجى، الفهرست، نزهة الألبا، وفيات الأعيان، إنباه الرواة، معجم الأدباء.

(٢) معجم الأدباء ١٢/ ١٠٣.

(٣) مراتب النحويين / ٧٢.

٢ ـ الوثوقُ من تلقِّى اللغة عن هؤلاء الأعْراب، للتأكُّد من أمانة الناقل وحفظه ودقَّته، فلم يعتدُّوا بكثيرٍ مما نقله هؤلاء الذين اتُّهِمُوا بالوضع مثل حَمّاد الراوية وابنَ دأب والشَّرَقِى بن القطامى ومحمد بن إسحاق بن يسار؛ قال الأصمعى: «جالستُ حمَّادًا فلم أجد عنده ثلثمائة حرف، ولم أرْضَ روايته»[١]. وقال أبو حاتم: «كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حمَّاد الراوية وغيره، وكانوا يضعون الشعرَ ويَقْتَفُونَ المصنوع منه، وينسبونه إلى غير أهْله، وقد ذكرٍ الأصمعىٌ وأبو عبيدة وأبو زيد عن يونس أنه قال: إنِّى لأعجبُ كيفَ أخذَ الناسُ عن حماد وهو يَلْحَنُ ويكْسِرُ الشعرَ ويكذب ويُصَحِّف»[١].

٣ ـ عدمُ الاعتداد بالشاهد الواحد، فلا بُدّ عنهم من كثرة مسموعة تُمكّنُ من استنباط القاعدة واطِّرادها، وتجعلُ ما خالفَها مما يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، وهذا فيما وردتْ فيه شواهد كثيرة، أما إذا لم يرد إلا الشاهدُ الواحُد من غير نظائر تخالفه فإنه يُعَدُّ أصلاً تُؤسَّسُ عليه القاعدةُ، كما فعل سيبويه فى إلحاق (فَعُولَة) بـ (فَعِيلَة) فى النسب فى حذف حرف المدِّ وقلب الحركة فتحة، اعتمادًا على سماعه النَسب إلى شَنُوءة بقولهم: (شَنَئِىّ)، وعدم سماع ما يخالفه نسبًا من هذا الوزَن، فهو جميعُ المسموع منها، فصار أصْلاً يُقاسُ عليه.

ولعلَّ فى مقدمة الدواعى التى أسهمتْ فى هذا الاتجاه البصرى هو ما تميَّزَت به البصرةُ موقعًا وسكانًا، ذلك بأنها على طرف البادية ممَّا يلى العراق، وهى بذلك أقربُ المدن العراقية إلى العرب الخُلَّص الذين لم تَلُكْ ألسنتهم عُجْمَة الحواضر، فعلى مَقْربةٍ منها بوادى نجد غربًا والبحرين جنوبًا، وكان من السهل على أعراب البوادى أن يفدوا إليها فى غير مشقَّةٍ، وأن يَطِيبَ لهم فيها المُقام.

وزاد من أهمية هذا الموقع وجود (المرْبد) فى الجهة الغربية منها، مما يلى البادية، بينه وبينها قُرَابة ثلاثة أميال، و(المربد) سوقٌ أدبيةٌ تُذكِّرُ العربَ بأسواق الجاهلية (عُكَاظ ومَجَنّة وذى المجاز) فيها يجتمعون قبل أن يدخلوا الحَضَرَ، حيث تتألفُ حلقات الإنشاد والمفاخرة والمناظرة ومجالس العلم والأدب. وقال الأصفهانى: «وكان لراعى الإبل والفرزدق وجلسائهما حَلْقَةٌ بأعلى المربد بالبصرة، يجلسون فيها»[٢].

---

(١) مراتب النحويين / ٧٢.

(٢) الأغانى ( أخبار جرير ٨/ ٢٩)

* **أمَّا أهلُ الكوفة** فقد كانوا أجمعَ للشعر من أهل البصرة، كثُرتْ عندهم رواياتُه، وزاد قائلوه من العرب الخُلَّص وغيرهم ممن يسكنون الكوفة أو يَفِدُ إليها أو إلى الكُنَاسة سُوقِها - القريب منها - وقد كان منهم اليَمَانُون، وهم كثيرٌ، وفى لغتهم شىءٌ؛ لمجاورتهم الأحباش والهنود؛ أمَّا العربُ الذين صَفَتْ ألسنتُهم من اللُّكْنة فقليلٌ هم؛ لبُعْد المسافة بين أواسط جزيرة العرب والكوفة، ثم لحيلولة صحراء السماوة بين المكانين؛ ففى الانتقال مشقَّةٌ وعُسْرٌ وثِقَلُ مؤُونة، ومن هنا وجدنا المذهبَ الكوفى يميلُ إلى التساهُلِ فى الأخذ وفى الاستنباط.

١ - فهو لا يكادُ يُميِّزُ بين عربىّ وعربى، فكلُّهم حجة، يُستشهدُ بقوله.

٢ - وهو لا يرى أنَّ كثرةَ المسموع شرطٌ فى تأسيس القاعدة، وإنما يكفى عنده الشاهد الواحد، وقد تتعدَّدُ القاعدة بتعدد الشواهد، فلا شاذَّ عندهم، بل كل المأثور يُقاسُ عليه.

٣ - وهو لا يهتم بالقائل نسبًا، وإنما يكفى عنده الورودُ المطلق عن العرب، فكثيرًا ما احتجوا بمجهول القائل.

٤ - كذلك يرى أصحابُ هذا المذهب أنَّ دعوى البصريين بوضع بعض الأشعار من أناس بأعيانهم كحماد وغيره، أمرٌ قد بُولِغ فيه؛ فليس كل ما رواه هؤلاء موضوعًا، ولا هو يدعو إلى اطِّراح كل ما رَوَوْه؛ وإنما الأمرُ عندهم وَقْفٌ على الثقة ببعض ما روى هؤلاء وغلبة الظن على صحته، فما تحقَّق فيه ذلك لا ينبغى تركُه، وإنما يُستشهد به، وتُبنى القواعدُ عليه.

٥ - وكذلك يَرَى الكوفيون أن السماعَ ليس هو كلَّ شىء فى اللغة، ففتحوا بابًا للقياس النظرىّ الذى لا يعتمد على السماع، ومن ذلكَ أنهم قاسوا (لكنْ) على (بلْ) فى العطف بعد الإيجاب، وقاسوا تثنية (أجمع وجمعاء) وتوابعهما قياسًا على ما ورد من جمعهما، على ما سيأتى.

وقد لخَّصَ الأندلسىُّ فى شرحِ المفصَّل الاتجاهَ الكوفىَّ فى قوله: «الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه، بخلاف البصريين، قال: وممَّا افتخَرَ به البَصريون على الكوفيين أنْ قالوا: نحنُ نأخذُ اللغةَ من حَرَشَةِ الضباع وأكَلَةِ اليرابيع، وأنتم تأخذونها من أكَلَةِ الشواريز وباعة الكواميخ»(١).

---

(١) الاقتراح ٢٠٢

وهذه بعضُ مسائل خلافية بين المذهبين توضِّحُ لك اتجاهَ كلٍّ منهما، والأساسَ الذى ابتُنِىَ عليه هذا الاتجاه:

١ - يرى البصريون أنه لا يجوزُ إظهار أنْ بعد (كى)، ويجيزه الكوفيون، واحتجوا بقول الشاعر:

أردتَ لكيما أن تَطِيرَ بِقِربَتى فتتركها شنًّا ببيـداء بلقـع[1]

ولا يعرف قائل هذا البيت.

٢ - ويرى البصريون أنَّ (أنْ) المصدرية إذا حُذِفَتْ لا تعمل النصبَ، وإنما يُرْفَعُ الفعل، ويُجيز الكوفيون النصبَ مع الحذف، محتجين بما ورد من قولهم: «خذ اللصَّ قَبْلَ يأخذَك، و«تَسْمَعَ بالمُعَيْدِىِّ خير من أن تراه»[2]، والبصريون يَرَوْنَ أنَّ هذا يُعارِضُ الكثيرَ المسموع فى مثله، فهو شاذٌّ يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه.

٣ - ويمنع البصريون صوغَ العدد على فُعال - بضم الفاء - مما فوق الأربعة؛ فلا يقال: خُماس ولا سُداس». . إلخ، ويُجيزُه الكوفيون قياسًا، مع أنه غيرُ مسموعٍ، وما ورد منه قيل عنه: إنه موضوعٌ[3].

٤ - ويمنع البصريون دخولَ اللام فى خبر (لكنَّ)، ويجيزه الكوفيون محتجين بما ورد من قوله:

* ولكننـى عـن حبّهـا لَعميـد *

وهو مجهول القائل، ولم يرد من البيت إلا هذا الشطر[4].

٥ - ويمنع البصريون تثنية أجمع وجمعاء وتوابعهما، ويجيزُ ذلك الكوفيون؛ قياسًا على ما ورد من جمعها، مع اتفاقهم على عدم السماع[5].

---

(١) الإنصاف ٣٤٢.

(٢) الصبان على الأشمونى ٣/ ٣١٥.

(٣) شرح درة الغواص للخفاجى ١٤٨ ، ١٤٩ - والأبيات من وضع خلف الأحمر، على ما قيل.

(٤) الصبان على الأشمونى ١/ ٢٨٠.

(٥) شرح الكافية (باب التأكيد).

٦ ـ ومنع البصريون مجيءَ (لكنْ) عاطفةً للمفرد بعد الموجب، وأجازه الكوفيون قياسًا على (بل)، وليس لهم به شاهد[١].

ولم يكن الخلافُ بين المذهبين مقصورًا على مسائل اللغة نحوًا وصرفًا، بل تجاوزه إلى مصطلحات هذا الفن؛ فالنعتُ والبدل والجر والمصروف وواو المعية وضمير الشأن عند أهل البصرة، هى عند أهل الكوفة: الصفة والترجمة والمُجْرَى وواو الصرف وضمير المجهول.

ولا ينبغى أن يؤخذَ كلامنا هنا على أن المذهبَ الكوفى باطلٌ كُلُّه، فذلك أمْرٌ لم يَدُرْ بِخَلَدنا، ولا بِخَلَدِ أحد من العلماء، حتى علماءِ البصرة أنفسهم، فمنهم من مال إليه فى بعض المسائل، بعد أن قَوِيَتْ حُجَّتُه عنده أو استقام دليله لديه، (كالأخفش) الذى وافق الكوفيين فى جواز تثنية (أجمع وجمعاء وتوابعهما)[٢]، وكالمازنى والمبرد اللذين أجازا تقديم التمييز على عامله المتصرف[٣]، وكابن بَرْهان والفارسىّ اللذين وافقا الكوفيين فى جواز ترك صرف المصروف للضرورة[٤].

وكذلك لا ينبغى أن يؤخذ كلامنا هذا على أنَّ المذهبَ البصرى صحيحٌ كُلُّهُ، فذلك أمر لم يَدُر بخلدنا، ولا بخلد أحد من العلماء، فمن مسائله ما جرى على وجهٍ من التعسف فى التأويل، أو كانَ غيرَ مستقيم الحجة.

وهذه بعضُ **مسائل ضُعِّف فيها المذهب البصرى ورُجِّحَ المذهبُ الكوفى:**

١ ـ يمنع البصريون الفصل بين المتضايفيْن فى سعة الكلام بمنصوب المضاف، مفعولاً به أو ظرفًا أو بالقَسَمِ، ويجيزه الكوفيون، وشواهده كثيرة، حتى قال الصبَّان: ولا عبرة بِرَدِّهِ مع ثبوتها ـ القراءة ـ بالتواتر»[٥].

٢ ـ ويمنعُ البصريون أن يعملَ اسمُ المصدر عمل المصدر، ويجيزه الكوفيون، وعليه شواهد كثيرة[٦].

---

(١) شرح الكافية (حروف عطف النسق).

(٢) شرح الكافية (باب التأكيد).

(٣) انظر: شرح ديوان المتنبى ١/ ١٧٣.

(٤) انظر: شرح ديوان المتنبى ١/ ١٧٣.

(٥) الصبان ٢/ ٢٧٦.

(٦) الصبان ٢/ ٢٨٤.

٣ ـ ويمنع البصريون العطفَ على الضمير المجرور من دون إعادة الجار فى سعة الكلام، ويجيزه الكوفيون، وبه جاءت القراءة القرآنية: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] ـ بجرّ الأرحام ـ وجاءت أشعار كثيرة[١].

**وتلك نظرة جيدة مدققة فى وجهات النظر كانت لبعض الآخذين بأحدِ المذهبين، يعدل بها عن مذهب قومه، إذا ما رأى قوَّةَ الحجة مع غيره، وهى ـ بلا شك ـ نظرة امتدَّت واتسع نطاقها بين العلماء مِن بعدهم، وكانت اللَّبِنَةَ الأولى فى تأسيس مذهبٍ آخر يعتمد الموازنة والترجيح والاختيار، وهو ما عُرِفَ بـ (المذهب البغدادى) عندَ من يثبته من الباحثين.**

بقى مما يتعلق بموضوع الخلاف أمران:

**الأمر الأول: حصر مسائل هذا الخلاف:** وهو أمر بادى الصعوبة؛ إذ هذه المسائل مبثوثة فى بطون كتب النحو، وفى أبوابه المتفرقة وهى كثيرة، بعضُها معلَّلٌ له، وبعضها ذُكر بغير تعليل، وبعضها رُجحت فيه وجهة على أخرى، وبعضها الآخر اكتُفِى فيه بِسَرْدِ الوجهتين من غير ترجيح.

ويزيد فى صعوبة الحصر أنَّ كثيرًا من كتب الخلاف مفقودٌ، وربما كان يضمٍ مسائل خلافية لم يُشَرْ إليها فى الكتب التى وصلتْ إلينا، وقد سَرَدَ السيوطىُّ مسائلَ للخلاف فى كتابه (الأشباه والنظائر) آخذًا إيَّاها من كتابين اثنين هما: كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) للأنبارى، وكتاب (التبيين فى مسائل الخلاف) للعكبرى[٢]، وعدَّتها فى الكتاب مائةُ مسألة واثنتان، ثم عقَّب عليها بقوله: «وقد فات ابنَ الأنبارى مسائلُ خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن إياز فى مؤلَّفٍ.

منها: الإعرابُ أصلٌ فى الأسماء فرعٌ فى الأفعال عند البصريين، وقال الكوفيون: أصلٌ فيهما.

ومنها: لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة، وجَوَّزه الكوفيون.

بَيْدَ أن كتاب الإنصاف للأنبارى يحوى وَحده مائة وثمانى عَشْرَةَ مسألةً، أضاف

---

(١) الصبان ٣/ ١١٤.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٥ ـ ١٤٠.

إليها المحقق الشيخ (محمد محيى الدين) ثلاث مسائل أخرى وجدها زيادة فى بعض النسخ عند التحقيق، فَتَمَّ له مائة وإحدى وعشرون مسألة[1].

**والأمر الثاني: حَصْرُ الكتب الى سردت مسائل الخلاف**، أو وردَ فيها أكثر هذه المسائل على نحوٍ ظاهر، وذلك أيضًا بالغُ الصعوبة فى الاستقصاء؛ لما يتطلبه من التنقيب فى كل كتب التراجم والتاريخ والطبقات، فضلاً عن أن كَثيرًا من تلك المراجع لم تحصر كل الكتب المؤلفة؛ وإنما اكتفى ببعض المؤلفات لكل عَلَمٍ، ثم التعقيبِ بأن له «غير ذلك» أو الإشارة إلى أن له مؤلفات فى النحو.

وسأثبت فيما يلى ما تيسر لى جمعه من كتب الخلاف، مشيرًا إلى المرجع الذى أثْبَتَه:

١ ـ **المُهَذَّب فى النحو**: لأحمد بن جعفر أبى على الدينورى المتوفى سنة ٢٨٩هـ، ذكره القفطى فى إنباه الرواة ١ : ٣٤، وقال: إنه ذكر فى صدره اختلاف الكوفيين والبصريين، وَعزا كلَّ مسألة إلى صاحبها، ولم يعتلَّ لواحد منهم، ولا احتج لمقالته، فلما أمعن فى الكتاب ترك الاختلاف ونقل مذهب البصريين، وعوَّلَ فى ذلك على كتاب الأخفش (سعيد بن مسعدة)، وربما كان هذا الكتاب أول مؤلف فى موضوع الخلاف.

٢ ـ **اختلاف النحويين**: لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ ذكره القفطى فى إنباه الرواة ١ : ١٥٥، وابن النديم فى الفهرست ٧٤، وذُكر فى كشف الظنون بعنوان: «**اختلاف النحاة**»، وكذلك فى «وفيات الأعيان» ١ : ٨٧.

٣ ـ **المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون**: لأبى الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ، ذكره ابن النديم فى الفهرست ٨٢، والسيوطى فى بغية الوعاة ١ : ١٩ بعنوان: «**ما اختلف فيه البصريون والكوفيون**»، وذكره فى كشف الظنون ٢ : ٢٩٧ بعنوان: «**ما اختلف البصريون والكوفيون فيه**».

---

(١) انظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة صبيح، الطبعة الثانية.

٤ ـ **الرد على ثعلب فى اختلاف النحويين:** لأبى محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه المتوفى زُهاء سنة ٣٣٠هـ، ذكره القفطى فى إنباه الرواة ٢ :١١٤، وابن النديم فى الفهرست ٦٣، وقال عن صاحبه: «كان مُفَنّنًا فى علوم كثيرة من علوم البصريين، ويتعصب لهم عصبية شديدة».

٥ ـ **المقنع فى اختلاف البصريين والكوفيين:** لأبى جعفر أحمد بن محمد المصرى المعروف بابن النحاس المتوفى سنة ٣٣٧ هـ، ذكره القفطى فى إنباه الرواة ١ :١٠٣.

٦ ـ **اختلاف النحاة:** لأبى الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ هـ، ذكره حاجى خليفة فى كشف الظنون ١/ ٣٣.

٧ ـ **مسائل الخلاف فى النحو:** لابن الغرس عبد المنعم بن محمد الغرناطى المتوفى سنة ٥٥٧ هـ، ذكره فى كشف الظنون ١ :٨١٣، ٢ :٤٢٥.

٨ ـ **الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:** للأنبارى عبد الرحمن بن محمد المتوفى سنة ٥٧٧ هـ، ذكره فى كشف الظنون ١ :١٧٢.

**٩ ـ التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: لأبى البقاء العكبرى المتوفى سنة ٦١٦ هـ، ذكره السيوطى فى الأشباه والنظائر، ونقل عنه فى غير موطن، وسنوضح القول فيه فيما بعد، وذكره بروكلمان ٥ :١٧٥ بعنوان «المسائل الخلافية»، وهذا الكتاب الذى بين يديك بعضٌ منه، وقد حققه ونال به درجة علمية، ثم نشره بعد ذلك الدكتور عبد الرحمن العثيمين بالسعودية.**

١٠ ـ **مسائل الخلاف فى النحو:** لابن إياز جمال الدين بن بدر المتوفى سنة ٦٩١ هـ، ذكر فى كشف الظنون ١ :٩٥، ٢ :٤٢٥، وذكر فى موطن آخر بعنوان «الإسعاف فى مسائل الخلاف».

١١ ـ **اختلاف العلماء:** لابن الكوفى أبى الحسن على بن محمد بن الزبير الأسدى (لم تحدد سنة وفاته) ذكره ابن النديم فى الفهرست ٩٩، وقال: «رأيت منه شيئًا يسيرًا».

١٢ ـ **كتاب الاختلاف:** لأبى القاسم عبد الله بن محمد الأزدى، من أهل البصرة (لم تحدد سنة وفاته) ذكره ابن النديم فى الفهرست ٥٥.

١٣ ـ **تخلط المذهبين (؟)**: للكشى، ذكره القفطى فى إنباه الرواة ٣ : ٤٠، ولم يذكر شيئًا عن الكتاب ولا عن مؤلفه سوى أنه أعجمى من خراسان.

١٤ ـ **ائتلاف النُّصْرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**: لعبد اللطيف بن أبى بكر الشرجى الزبيدى، المتوفى سنة ٨٠٢ هـ. وقد ظهر مطبوعًا بتحقيق الدكتور طارق الجنابى، سنة ١٩٨٧ م.

* * *

# ٣ـ الكتاب

يَغلِبُ على الظنِّ أن لأبى البقاء العكبرى كتابين فى مسائل الخلاف النحوى؛ **أحدهما**: يتناول المسائل الجزئية فى الخلاف على نحو ما عَرَضَ له الأنبارى فى كتابه (الإنصاف)، وهذا الكتاب مفقود، وقد أشار العكبرى إليه بعنوان (نزهة العين فى اختلاف المذهبين) فى غير موضع عند شرحِه لديوان المتنبى، عند من يرى أن هذا الشرح للعكبرى.

**أما الكتاب الثانى** فيعرض لقضايا الخلاف الكلية، التى يصح أن نطلق عليها «فلسفة النحو»، والتى هى أقرب إلى مباحث فقه اللغة وأسرار العربية. وبين أيدينا الآن نسخة من هذا الكتاب تقع فى ثمانى عشرة ورقة، مسطرتها سبعة عشر سطرًا بكل من وجهى الورقة، وقد كُتبت هذه النسخة بخط يوسف بن يوسف بن محمد بن خضر بن يعقوب بن خضر الشافعى، كما هو مدون فى نهاية النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٢٨ نحو ـ ش) والتى دُونت تاليةً لكتاب الزمخشرى بعنوان «المحاجاة بالمسائل النحوية» وتتضمنها أوراق المخطوطة من الورقة الحادية والتسعين إلى الورقة الثامنة بعد المائة، وعدة مسائلها (خمس عشرة) مسألة.

أما **عنوان** هذا الكتاب فواحد من ثلاثة:

**أحدها**: «**المسائل الخلافية**»، وهو العنوان الرئيس للنسخة، ويبدو أنه بخط مفهرسى دار الكتب؛ إذ فى مقدمة الكتاب إسقاط حرف التعريف.

**والثانى**: «**مسائل خلافية**» ـ من دون حرف التعريف ـ وهو ما جاء فى مقدمة الكتاب فى الورقة (٩١ ـ أ)؛ ففى أولها جاء: «قال الشيخ الإمام العلامة محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى رحمه الله: هذا كتاب «**مسائل خلافية فى النحو**» وقعت إملاءً...»، وربما يُفهم منه أنه هو العنوان الذى اختاره المؤلف نفسه.

**والثالث**: «**التبين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**»، وهو العنوان الذى أورده السيوطى فى كتابيه: الأشباه والنظائر، والاقتراح. ومن المؤكد أنه كان

يحتفظ بنسخة منه بهذا العنوان، فقد نقل عنها ـ بهذا العنوان ـ فى مواطن متعددة من كتابيه، وبخاصة كتاب «الأشباه والنظائر». والدليل على ذلك ـ قبل العثور على كتاب (التبيين) ونشره ـ هو تلك النقول التى أوردها السيوطى فى كتابيه (الأشباه والنظائر) و(الاقتراح فى علم أصول النحو) مما سماه (التبيين) للعكبرى، والتى تطابق ألفاظها ألفاظ الكتاب الذى معنا إلى حد كبير، ومن ذلك:

ـ ما أورده السيوطى فى ٥ :٥٨ من (الأشباه) قال أبو البقاء فى التبيين: «الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق، منها: وجود حد الاشتقاق فى الفعل، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص. . .» إلخ. وقد نقل السيوطى صفحتين كاملتين، وهما فى كتابنا هذا فى المسألة السادسة بالألفاظ الواردة نَصّاً.

ـ وما أورده فى ١ : ١٢٠ من الأشباه) قال أبو البقاء فى التبيين: «عرفنا من طريقة العرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوَّضوا أخيراً مثل عِدَةٌ وَزِنَةٌ» . . . إلخ، وقد نقل فوق عشرة أسطر، وهى موجودةٌ فى المسألة الرابعة، مع تغيير عدة ألفاظ».

ـ وما أورده فى ١ : ١٤٥ من (الأشباه) قال أبو البقاء فى (التبيين): «فالخفيفُ من الكلمات ما قَلَّتْ مدلولاتُه ولوازمُه». . . إلخ، ونقل عدة أسطر هى فى كتابنا هذا فى المسألة الرابعة عشرة.

ونُقُولُ السيوطى عن (التبيين) فى كتابيه: (الأشباه والنظائر) و(الاقتراح) تدل على أن النسخة التى كانت تحت يده ضَمَّت مسائل خلافية لم ترد فى نسختنا هذه، وهو ما يكادُ يقطع بأن نسخة دار الكتب المصرية التى نشرع فى تحقيقها بعد قليل ـ ينقصها بعض المسائل الخلافية، وبعض الفقرات، وهو نقصٌ لا يدل أبداً على أنهما كتابان يتميز كل منهما عن الآخر، وربما كان هذا هو السِرَّ فى أن يُعَنْوَنَ للكتاب فى مقدمته بعنوان «مسائل خلافية» على سبيل التنكير، ومن هذه النقول التى تشهد بنقص النسخة التى بأيدينا ما يأتى:

ـ قال أبو البقاء فى التبيين: «تصغير ذا (ذَيَّا)، وأصله ثلاث ياءات» . . . إلخ، ولم يرد ذلك فى نسختنا (الأشباه ١ : ٢١).

ـ وقال أبو البقاء فى التبيين: «ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ، بدليل المقصور» . . . إلخ، ولم يرد ذلك فى نسختنا (الأشباه ١ : ١٤٠).

ـ وقال أبو البقاء فى التبيين: «المجاورة توجبُ كثيرًا من أحكام الأول للثانى والثانى للأول» . . .إلخ، ولم يرد ذلك فى نسختنا (الأشباه ١ :١٤٩).

ـ وقال أبو البقاء فى التبيين: «اعلم أنهم لا يريدون بالحركة المنقولة فى الوقف فى نحو: هذا بَكُرْ ومررْتُ ببكِرْ أن حركة الإعراب فى الكاف» . . . إلخ، ولم يرد ذلك فى نسختنا (الأشباه ١ :١٧٣).

ـ وقال أبو البقاء فى التبيين: «أصل كان وأخواتها أن تكون دالة على الحدث، ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان» (الأشباه ١ : ٢٠٠).

والملاحظ على المسائل الخمس عشرة التى جاءت فى الكتاب أنها تعالجُ قضايا كلية فى معظمها؛ كقضية الكلام والكلمة، وحدّ الاسم، واشتقاقه والأصل فى الاشتقاق، والغرض من الإعراب، ولِمَ كان فى آخر الكلمة؟، ومفهوم الصرف، وهل الإعراب أمر معنوى أو لفظى؟ وهل الحركة الإعرابية سابقةٌ حركةَ البناء أو لا؟ وهى قضايا فلسفية أصولية، شبيهة بتلك التى عالجها الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٧ هـ فى كتابه (الإيضاح فى علل النحو).

وإذ ثبت لنا نقص النسخة التى بأيدينا اليوم رأينا أن نستكمل هذا النقص على قَدْرِ ما نستطيع؛ لنظفر بكتاب يضم جُلَّ ما تناوله العكبرى من مسائل الخلاف، وكان سبيلنا إلى ذلك أن أضفنا مسائل خلافية وردت عن السيوطى، ونَصَّ على أنها من (التبيين)، ثم مسائل أخرى تبلغ ثمانيًا وعشرين مسألة، تتناول الخلاف بين المذهبين فى قضايا جزئية تتعلق بالإفراد والتركيب والبناء وصياغة الأساليب والصرف وعدمه والنداء . . إلى آخر ما ستراه إن شاء الله.

وقد جمعنا تلك المسائل الخلافية من كتاب (التبيان شرح ديوان المتنبى) له ـ عند مَن يثبته للعكبرى ـ ولا سيما بعد أن رأيناها مشروحة مشفوعة بالحجج لكل فريق، مع الترجيح أحيانًا.

ونعتقد أننا بهذا نُخرج لطالبى العربية كتابًا يكاد يكون كاملاً، حاويًا لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، على حسب ما أراد العكبرى أن يكون.

# منهج التحقيق

تحتفظُ مكتبةُ التراث العربى بكتابٍ للأنبارىِّ فى مسائل الخلاف هو (الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، وهو يعتمد وجهةَ أهل البصرة، وينحاز إليهم فى أكثر مسائله، وكتابنا هذا هو الكتاب الثانى (الأخير) مما بقى من كتب التراث الباحثة فى مسائل الخلاف، وصاحبه من الآخذين بالوجهة الكوفية، فلم يكن غريبًا ـ إذن ـ أن تكون لهذا الكتاب أهمية خاصة تحفز إلى إخراجه، لتتعادل الكفتَّان، وتستبين الوجهتان، ويقف المُطالع المُدقق موقف النَّصَفَة من الرأيين.

**ومن أجل ذلك بَذَلْتُ جهداً فى تحقيقه وإخراجه، أُلَخِّصُهُ فيما يلى:**

١ ـ حافظت على ألفاظ النص، فلم أُغَيِّرْ منها إلا ما يستدعى السياق تغييره، وأشرتُ إلى ذلك.

٢ ـ ضبطتُ بعضَ الألفاظ التى تحتاج إلى ضبط، لخفائه على الكثيرين، أو لما يؤدى إليه عدم الضبط من اللبس.

٣ ـ ترجمتُ للأعلام الواردة فى الكتاب.

٤ ـ خرَّجتُ شواهدَ الكتابِ من آيات قرآنية وأشعار.

٥ ـ أضفتُ إلى النص بعضَ العناوين والرَّقْم، مما يُحْتاج إليه فى نَسَقِ الكلام، ومظهر الإخراج، وأشرت إلى ذلك بأن وضعت الزائد بين معقوفين [ ].

٦ ـ حرصت على الإشارة إلى بدء الصفحة ونهايتها فى متن المخطوط، فوضعت أرقامًا تدل على ذلك، ورمزت للوجه الأيمنِ من الورقة بالرقم مقرونًا بالحرف (أ) وللوجه الأيسر منها بالرقم مقرونًا بالحرف (ب).

٧ ـ أشرت إلى بعض المسائل التى وردت فى هذا الكتاب مناظرةً لما فى كتابىْ: (الإيضاح فى علل النحو) لأبى على الفارسى و(الإنصاف) للأنبارى، وغيرهما، وذكرت موطن ذلك.

٨ ـ نبهت على تكرار بعض المسائل، ومواطن ذلك، وبخاصة تلك المسائل التى جمعتها من شرح ديوان المتنبى.

٩ ـ جرى فى أسلوب العكبرى فى الكتاب بعض الاستعمال الذى قد يُعَدُّ مخالفًا لقواعد العربية عند بعض النُّقَّاد اللغويين، وقد أشرت إلى ذلك، وبيّنتُ وجهته، تصويبًا أو تخطئة.

١٠ ـ ذيّلت الكتاب بفهارس منوعة: للآيات القرآنية، وللأشعار، وللأعلام، والمسائل الخلافية.

والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن يا كريم

قال الشيخ الإمام العلامة [illegible] الدين أبو

العباس أحمد بن [illegible] رحمه الله هذا كتاب

[illegible] في النحو وقعت إملاء وهي

**مسألة** الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة كقولك زيد

منطلق وإن [illegible] قام زيد وقم وقعد وما أشبه ذلك فأما اللفظ المفرد

نحو زيد [illegible] ونحو ذلك فلا يسمى كلاما بل كلمة هذا قول الجمهور وذهب

[illegible] إلى أن الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد إطلاقا حقيقيا

[illegible] إلا أنه لفظ اختص بإطلاقه على الجملة المفيدة [illegible]

فيها كالشرط وجوابه والدليل على أنه يعبر به عنها لا إشكال فيه أنه متفق عليه

[illegible] تخصيصه بذلك دون غيره [illegible]

[illegible] الجملة كلام والأصل في الإطلاق

الحقيقة والثاني أن الكلام يتوكد به الجملة كقولك تكلمت كلاما وكلمته

[illegible] المصدر المؤكد نائب عن إعادة الجملة الأولى فقولك قمت قياما ونكلمت

[illegible] لأن الأصل في التوكيد إعادة الجملة بعينها والثالث

[illegible] عن الشيء يؤدي

عن معناه وإن [illegible] عبارة عن [illegible]

ص ٣٩ الصفحة الأولى من المخطوطة

بصيغة اخرى وهي اضرب ولان الجزم هناك بالام فاذا حذف
الجازم لا يبقى عمله كما اذا حذف الجار لم يبق الجر فلذلك هاهنا
لو حذفت اللام لم يبق عملها هذا لو كان الحذف للام وحدها فكيف
اذا حذفت اللام وحرف المضارعة وتغيرت الصيغة واما الشعر
فهو على الخبر لا على الامر الا انه حذف اليا من اخر الفعل ضرورة
والاصل تفدي وتبكي وجواب اخر وهو انه حذف اللام
وبقي حرف المضارعة ولم تتغير صيغة الفعل بخلاف مسئلتنا
والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والماب

تم هذا الاملا للشيخ محب الدين ابو البقا

وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

حاكمة تعالى ومن

والحمد لله

علقت هذه الكراريس من خزانة الكتب ... المولى ... اسم
العالم العلامة الوحيد الفريد الاصيل البليغ العربي
المفيد القاضي البدر ... محمد ...

[illegible]

ص ــ ٤٠ الصفحة الأخيرة من المخطوطة

# النَّصُّ المحقَّق

# مسائل خلافية فى النحو

## لأبى البقاء العكبرى

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [٩١ أ]

(رَبِّ يَسِّرْ وأعِنْ يا كَرِيم)

قال الشيخ الإمامُ العلاّمة مُحِبُّ الدين أبو البقاء عبدُ الله ابنُ الحسين العكبرى رحمه الله:

هذا كتاب «مسائل خلافية فى النحو» وقعَتْ إملاءً؛ وهى:

# المسألة الأولى(*)
# [حَدُّ الكلام]

الكلامُ(١) عبارةٌ عن الجملةِ المفيدةِ فائدةً تامَّةً؛ كقولك: زيد منطلق، وإن تأتنى أُكْرِمْكَ، وقُمْ، وصَهْ(٢)، وما كانَ نحو ذلك، فأما اللفظة المفردة نحو «زيد» وَحْدَهُ(٣) ونحو ذلك؛ فلا يسمَّى كلامًا، بل كلمةً، هذا قول الجمهور(٤). وذهب شِرْذِمَةٌ من النحويين إلى أن الكلامَ يُطلقُ(٥) على المفيدِ وغيرِ المفيدِ إطلاقًا حقيقيًا(٦).

والدليلُ على القول الأول أنه لفظٌ يُعَبَّرُ بإطلاقه عن الجملة المفيدة، فكان حقيقةً فيها كالشرط وجوابه، والدليلُ على أنه يُعَبَّرُ به عنها لا إشكالَ فيه؛ إذ هو متفَّق عليه، وإنما الخلاف فى تخصيصه بذلك دون غيره، وبيانُ اختصاصه بها مِن ستَّةِ أوجُه:

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: اللباب فى علل البناء والإعراب (الورقة ٢ـ ب)، وهمع الهوامع ١/٣، ١٠. وهذه هى المسألة الأولى أيضًا فى كتاب التبيين المطبوع ص ١١٣.

(١) أى فى اصطلاح النحاة، وإليه يشير ابن مالك بقوله: (كلامنا لفظ مفيد)، وإلا فهو يطلق لغةً على الخط والإشارة وما يفهم من حال الشىء، وعلى التكليم الذى هو المصدر وعلى ما فى النفس من المعانى التى يعبر عنها.

(٢) يشير بهذه الأمثلة إلى أنه لا فرق بين أن تكون جملة اسمية أو فعلية، ظاهرة الفاعل أو مستترته، كما فى فعل الأمر للواحد، كذلك لا فرق فى الإفادة بين أن يكون طريقها التركيب أو ما يحل محله من اسم الفعل، ما دامت الفائدة محققة. والفائدة التامة هى الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه.

(٣) كذا فى المخطوط، ولعل المراد: إطلاق هذا اللفظ مفردًا، بلا ضميمة إليه، من مسند أو مسند إليه، وفى التبيين المحقق ص ١١٣: «وحده ومَنْ ونحو ذلك».

(٤) وهل يشترط إفادة المخاطب شيئا يجهله أو لا ؟ وهل يشترط قصد الإفادة أو لا؟ وهل يشترط اتحاد الناطق بالجملة المفيدة أو لا؟ خلاف بين العلماء فى ذلك كله، انظره فى: همع الهوامع ١/ ١٠، والصبان على الأشمونى ١/ ٢٠.

(٥) فى الأصل «ينطلق» ولعله سبق قلم. وما أثبته موافق للمصدر بعده، ولكلام سائر النحاة، وهو ما فى التبيين المحقق ص ١١٣.

(٦) ممن تبع هؤلاء الإمام الخفاجى؛ فقد قال فى كتابه (سر الفصاحة): «الكلام عندنا: ما انتظم من حرفين فصاعدًا من الحروف المعقولة، إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الإفادة». وانظر شرح ذلك فى: همع الهوامع ١/ ١١.

**أحدها:** أنه يُطلق بإزائها؛ فيقال: هذه الجملةُ كلامٌ. والأصلُ فى الإطلاق الحقيقةُ.

**والثانى:** أن الكلام تُؤكَّدُ به الجملة؛ كقولك: تكلمتُ كلامًا، وكَلَّمْتُه كلامًا، والمصدرُ المؤكِّد نائبٌ عن إعادة الجملة؛ ألا ترى أن قولك: قمتُ قيامًا وتكلمتُ كلامًا، تقديره: قُمْتُ قُمْتُ[1]؛ لأن الأصلَ فى التوكيد إعادةُ الجملة بعينها، ولكنهم آثروا ألاّ يعيدوا الجملةَ بعينها، فجاءوا بمفردٍ فى معناها، والنائبُ عن الشىء يؤدِّى عن معناه.

**والثالث:** أن قولك[2] عبارة عن أنك أفهمته معنى بلفظ / والمعنى المستفاد [٩١ ب] بالإفهام تامٌّ فى نفسه، فكانت العبارةُ عنه موضوعةً له، لا مُنْبِئَةً عنه، والكلامُ هو معنى كلَّمته.

**والرابع:** أن مصدر تكلَّمت: التكلُّم، وهو مشدَّد العين فى الفعل والمصدر، والتشديدُ للتكثير، وأدنى التكثيرِ الجملةُ المفيدة، أما[3] كَلَّمتُ فمشددٌ أيضًا، وهو دليلُ الكثرة، ومصدره التكليم، والتاءُ والياءُ فيه عِوَضٌ عن التشديد.

والخامس: أن الأحكام المتعلقة بالكلام لا تتحقق إلا بالجملة المفيدة؛ فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ومعلوم أن الاستجارة لا تحصل إلا بعد سماع الكلام التامِّ المعنى، والكلمةُ الواحدة لا يحصلُ بها ذلك، وكذلك قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، والتبديل: صرْفُ ما يدلُّ اللفظُ عليه إلى غير معناه، ولا يحصل ذلك بتبديل الكلمة الواحدة؛ لأن الكلمة الواحدة إذا بُدِّلت بغيرها كان ذلك نَقْلَ لغة إلى لغة أخرى، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [التوبة: ٧٥]، وإنما عقلوا المعنى التام ثم حرَّفوه عن جهته، ومثله قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، ومن ذلك تعليقُ اليمين بسماع الكلام؛ فإنه لو قال: «واللهِ لا سمعتُ كلامك»، فنطق بلفظة واحدة، ليس فيها معنًى تامّ، لم يَحْنَثْ.

---

(١) أى: وتكلمت تكلُّمتُ، ليحسُن نظم الكلام.

(٢) فى التبيين المحقق ص ١١٤: «وقولك كلمته».

(٣) فى التبيين المحقق ص ١١٤: «وأما».

**والسادس**: أن العرب قد تتجوَّز بالقول عن العجماوات؛ كقول الشاعر[من الرجز] :

* امتلأ الحـــوْضُ وقـــال: قَطْنـــى *

* سيْلاً رُوَيْدًا قـــد مَلأتَ بطْنِى[1] *

وهو كثير فى استعمالهم، ولا يُنسَبُ الكلام إلىٰ مثلِ ذلك؛ فلا يقال: تكلم الحوض ولا الحائط /، ولا سببَ لذلك إلا [أن][2] الكلامَ حقيقةٌ فى الفائدة التامة، والقولُ لا يُشترط فيه ذلك، وإذا ثبتَ ما ذكرناه بَانَ أنه حقيقةٌ فى الدلالة على الجملة التامة المعنى.

[٩٢]

**فإن قيل**: يَتَوجَّهُ عليه أسئلةٌ:

**أحدُها**: أن إطلاقَ اللفظ على الشىء لا يَلْزَمُ منه الحقيقةُ؛ فإن المَجاز يُطلَق على الشىء، كما يُقال للعالِم: بَحْرٌ، وللشجاع: أسد، وقال تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]، ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، وكلٌّ ذلك مجاز، وقد أُطْلِق على هذا المعنى، فلا يلزم من الإطلاق ـ على ما ذكرتم ـ الحقيقةَ.

**السؤال الثانى**: أن الإطلاقَ يكونُ حقيقةً مشتركَةً أو جنسًا تحتَه مفرداتٌ؛ فالمشترك كلفظ (العين)[3]، والجنس مثل (الحيوان)؛ فإن الحيوانَ حقيقةٌ فى الجنس، والواحدُ منه حقيقةٌ أيضًا، فَلِمَ لا يكون الكلامُ والكلمةُ من هاتين الحقيقتين؟

---

(١) من الرجز، ولا يعلم قائله، و(قطنى) بمعنى حَسْبِى، فالحوض لا يتكلم ولكن لما أريد به نهاية الامتلاء التى يزاد عليها فكأنه قد تكلم بذلك، وفيه شاهد آخر فى (قَطْنِى) حيث استعمله بنون الوقاية. والبيت فى: مجالس تعلب ١٨٩، الخصائص ١/ ١٣٢، المخصص ١٤/ ٦٢، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٣١٣: ٢/ ١٤٠، وابن يعيش ٢/ ١٣١، ٣/ ١٢٥، شرح شواهد العينى ١٠/ ٣١١ والأشمونى على الألفية ١/ ١٢٥، ولسان العرب (قطط) وفيه ( سَلاًّ) بدلاً من (مهلاً) ومثلها رواية مجالس ثعلب. والسَّلُّ: هو انتزاع الشىء وإخراجه فى رفق.

(٢) زيادة على الأصل يتطلبها السياق.

(٣) إذ يطلق على: الباصرة، وأهل البلد، وأهل الدار، والإنسان، والجاسوس، وعين الماء، وحرف الهجاء المعروف، والذهب، والشمس .. وغير ذلك من المعانى الموجودة فى المعاجم، واللفظ يطلق عليها جميعا إطلاقاً حقيقياً، على سبيل الاشتراك.

**والسؤال الثالث**: أن الكلامَ مُشْتَقٌّ من (الكَلْم) وهو الجَرْح، والجامعُ بينهما التأثير، والكلمةُ كذلك؛ لأن الحروفَ الأصولَ موجودةٌ فيها، وهى مؤثِّرةٌ أيضًا؛ إذ[1] كانت تدل على معنى، وهى جزءُ الجملة التامَّة الفائدة، والجزء يُشارك الكُلَّ[2] فى حقيقة وضعه؛ ألا ترى أن الحقَّ يَثْبُتُ بشاهدَين مثلاً، وكلُّ واحد منهما شاهدٌ حقيقةً، وإثباتُ الحق بهما لا يَنْفِى كَوْنَ كلٍّ واحد منهما شاهدًا، كذلك ها هنا؛ ألا ترى أن قولك (قام زيد) يشتمل على جزأين، كلٌّ واحد يُسَمَّى كلمةً؛ لدلالته على معنى، وتوقُّفُ الفائدة التامَّة على حكم يترتب على المجموع، ولا ينفى ذلكَ اشتراكُ الجزأين فى الحقيقةِ، وعلى هذا ترتَّب التحريفُ والتبديلُ؛ إذ[3] كان كلُّه[4] حكمًا يُستفاد بالجملة ولا ينفِى حقيقةَ الوَضْعِ.

ثم ما زكَّيْتُموه[5] معارَضٌ بقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، وبقوله: ﴿كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤]، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً﴾ [الأنعام: ١١٥]، ومعلوم أنه أراد بالكلمة: الجملةَ المفيدةَ.

وإذا وقعت الكلمةُ على المفرد جاز أن يقع الكلامُ على المفرد.

**والجواب**: أمّا الإطلاقُ فَدَليلُ الحقيقة؛ إذ كان المجاز على خلاف الأصل، وإنما يُصار إليه بقرينة صارفة عن الأصل، والأصلُ عدمُ القرائن، ثم إن البحثَ عن الكلام الدالِّ على الجملةَ المفيدة لا يوجَدُ فيه قرينةٌ، بل يُسَارَعُ إلى هذا المعنى من

---

(١) فى الأصل (إذا)، وما ذكرناه أدَلُّ على المقصود، وهو التعليل.

(٢) فى التبيين المحقق ص١١٧ «شارك». و إدخال الألف واللام على لفظى (كل وبعض) مما خطأه بعض العلماء، وفى مقدمتهم «الأصمعى»، وهو لم يرد عن الأقدمين إلا فى إحدى روايتى بيت لِسُحَيْم عبد بنى الحسحاس هو قوله:

رأيت الغَنِىَّ والفقير كليهما ... إلى الموت يأتى الموت لِلْكُلِّ معمدًا

(عنوان المسرة ١٣٥)، لكن هذا الاستعمال ورد فى استعمال بعض علماء اللغة كسيبويه فى الكتاب ٨٢/٢، وكالأخفش والزجاج (لسان العرب: بعض)، وسيذكر العكبرى فى (المسألة ١٦) أن أبا على الفارسى أجاز ذلك على القياس، ولعله تبعه فى ذلك.

(٣) فى الأصل (إذا) وما ذكرناه أدَلُّ على المقصود، وهو التعليل.

(٤) فى التبيين المحقق ص ١١٧: «كان ذلك كله».

(٥) فى الأصل كلمة عسرة القراءة. وقد قرئت لى فى دار الكتب المصرية كما كتبتها هنا، وهى بمعنى: قويتموه وعززتم حجته، وقد قرأها محقق التبيين: ذكرتموه.

غير توقُّف على وجود قرينة، وهذا مثلُ لفظ العُموم، إذا أُطلِقَ حُمِلَ على العموم من غير أنْ يُحتاج إلى قرينةٍ تَصرِفُهُ إليه، بل إنْ وُجِدَ تخصيصٌ احتاجَ إلى قرينةٍ.

**وأما السؤال الثانى**: فلا يصِحُّ على الوجهين المذكورين.

أمّا الاشتراكُ ففيه جوابان:

**أحدهما**: أنه على خلاف الأصل؛ إذ[1] كان يُخِلُّ بالتفاهم؛ ألا ترَى أنه إذا أطلق لفظُ «العين» لم يُفْهَم منها ما يصحُّ بناءُ الحكَم عليه، والكلامُ إنما وُضع للتفاهم، وإنما عَرَضَ الاشتراكُ من اختلافِ اللغات.

**والثانى**: أن الاشتراك هنا لا يتحقق؛ لأن الكلام والكلمة من حقيقة واحدة، ولكن الكلامَ مجموعُ شيئين فصاعدًا، والكلمةُ: اللفظةُ المفردَةُ، والاشتراك[2] بينهما، وإنما الكلام مستفادٌ بالأوصاف والاجتماع، وليس كذلك المشترَكُ، بل كلُّ واحدة من ألفاظه كالأخرى فى كونها مفردَةً. وأما الجنسُ فغيرُ موجودٍ هنا؛ لأن الجنس يُفَرَّقُ بينه وبين واحدِه بتاء التأنيث[3]، نحو (تمرة وتمر)[4]، وهذا غير موجود فى الكلام والكلمة، بل جنس الكلمة (كَلِمٌ)، وليس واحدُ الكلامِ (كلامَةٌ) / ؛ فبَانَ أنه ليس بجنس. [٩٣ أ]

**وأما السؤال الثالث**: فخارجٌ عمّا نحن فيه، وبيانه: أن اشتقاقَ الكلمةِ من الكَلْم، وهو التأثير، والكلام تأثيرٌ مخصوصٌ لا مُطْلَقَ التأثير، والخاصُّ غَيْرُ المطلق، يدلُّ عليه أن الكَلْمَ الذى هو الجَرْحُ مؤثِّرٌ فى النفس معنًى تامّا وهو الألم مثلاً، والكلامُ أشبَهَ بذلك؛ لأنه يؤثر تأثيرًا تامًا، وأما الكلمة المفردة فتأثيرُها قاصرٌ لا يتمُّ منه مَعْنًى إلا بانضمام تأثير الآخَر[5] إليه؛ **فهما مشترِكان فى أصل التأثير، لا فى مقداره.**

---

(١) فى الأصل (إذا)، وما ذكرناه أَدَلُّ على المقصود، وهو التعليل.

(٢) فى التبيين المحقق ص ١١٩ : «ولا اشتراك بينها».

(٣) هذا من باب التسامح فى التعبير، إلا فالمشهور أن هذه تاء الوحدة، وليست تاء التأنيث، وما ذكره العكبرى ليس هو كل الفرق بين اسم الجنس وواحده، إذ منه ما يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو زنجىّ وزنج.

(٤) اعتبار هذا النوع من أسماء الأجناس (الجمعية) مُرَاعًى فيه مذهب البصريين، أما الكوفيون فيَعُدُّون ذلك من جمع التكسير، وانظر فى تفصيل هذا: تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوى ٢٣٤ وما بعدها.

(٥) فى التبيين المحقق ص ١١٩ : «تأثير آخر إليه».

وأما المعارضةُ بقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥] فلا يَتَوجَّه[1]؛ لأن أكثر ما فيه أنه عَبَّر بالجزء عن الكل[2]، وهذا مَجازٌ ظاهرٌ؛ إذ كان الواحد ليس بجمع ولا جنس، بل قد يعبَّرُ به عن الجمع والجنس مجازًا، ووجهُ المجازِ أن الجملة تتآلف[3] بعضُ أجزائها إلى بعض، كما تتآلف حروفُ الكلمة المفرَدة بعضها إلى بعض، فلمّا اشتركا فى ذلك جاز المجاز، وليس كذلك التعبير بالكلام عن الكلمة؛ لأن ذلك نقيض[4] معناها، ودليلُ المجاز فى الكلمة ظاهر، وهو قوله: ﴿تخرُج مِنْ أفوَاهِهِمْ إنْ يَقولونَ إلاَّ كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، والكذبُ لا يتحقق فى الكلمة المفَردة، وإنما يُتَصَوَّرُ فيما هو خَبَرٌ، والخبرُ لا يكون مفردًا فى المعنى.

واحتج الآخرون بأن الاشتقاقَ موجودٌ فى الكلمة والكلام بمعنًى واحد، وهو التأثير، فكان اللفظُ شاملاً لهما، يَدُلُّ عليه أنك تقول: تكلمت كلمة، وأما:[5] تكلم بكلمة[6] فيؤكَّد باللفظة المفردة الفعل، كما يؤكد بالكلام، فيلزم من ذلك إطلاق العبارتين على شىءٍ واحد.

والجواب عن هذا ما تقدم فى جواب السؤال، والله أعلم بالصواب.

* * *

---

(١) فى التبيين المحقق ص ١١٩: «لا تتوجَّه».

(٢) انظر التعليقة السابقة رقم ٢ ص ٤٥ من هذه المسألة.

(٣) فى التبيين المحقق ص ١١٩: «تتآلف».

(٤) فى التبيين المحقق ص ١١٩: «نقض».

(٥) فى التبيين المحقق ص ١٢٠: «وما تكلم».

(٦) كذا بالأصل، وفيها اضطراب لا يساعد على فهم المراد، ولعل الموافق للمراد هو: (تكلمت كلامًا) بعد حذف (أما) ليكون فى مقابلة (تكلمت كلمة).

# المسألة الثانية(*)
## [حدُّ الاسْمِ] (*)

[٩٣ ب] اختلفتْ(١) عباراتُ النحويين فى حدِّ الاسم. وسيبويه(٢) / لم يصرِّح له بحدٍّ(٣)، فقال بعضهم: «الاسمُ: ما استحقَّ الإعرابَ فى أوَّل وضعه»(٤). وقال آخرون: «ما استحقَّ التنوينَ فى أول وضعه». وقال آخرون: «حدُّ الاسم: ما سمَا بمسمَّاه، فأوضَحَه وكشف معناه». وقال آخرون: «الاسمُ: كلُّ لفظ دلَّ على معنىً مفرد فى نفسه». وقال آخرون: «كلُّ لفظٍ دل على مَعْنًى فى نفسه ولم يدلّ على زمان ذلك المعنى». وقال ابن السرّاج(٥): «هو: كلُّ لفظ دَلَّ على معنى فى نفسه غير مقترنٍ بزمانٍ مُحَصَّل». وزادَ بعضُهم فى هذا الحد: «دلالة الوضع».

---

(*) هذه هى المسألة الثانية فى التبيين ص ١٢٠. وقد ذكر الزجاجى هذه المسالة فى كتابه (الإيضاح فى علل النحو ٤٨ وما بعدها) كما ذكرها ابن فارس فى كتابه (الصاحبى ٤٩ وما بعدها.

(١) فى الأصل (اختلف) والتأنيث أعلى وأكثر.

(٢) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ولد بفارس ونشأ بالبصرة، وأخذ النحو عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر وغيرهم، وبرع فى علمه حتى فاق أترابه، فاحتفى به علماء البصرة التى صار إمامها، كما صار كتابه فى النحو إماماً لكل الكتب من بعده، توفى سيبويه سنة ١٨٠هـ.

(٣) وإنما حَدَّهُ بالمثال إذ قال: فالاسم رجل وفرس وحائط، انظر (١/ ١٢) بتحقيق عبد السلام هارون، وفى الصاحبى: «إلا أن ناسًا حكوا عنه أن الاسم هو المُحَدَّثُ عنه» يقول ابن فارس: وهذا شبيه القول الأول، لأن (كيف) اسم ولا يجوز أن يُحَدَّثَ عنه، وفيه أيضا نقل عن أبى العباس المبرد يقول: مذهب سيبويه أن الاسم: ما صلح أن يكون فاعلاً، قال: وذلك أن سيبويه قال: ألا ترى أنك لو قلت: إنَّ يَضرِبَ يأتينا، وأشباه ذلك لم يكن كلامًا، كما تقول: إن ضاربك يأتينا ، قال : فَدَلَّ هذا على أن الاسم عنده ما صلح له الفعل (الصاحبى ٤٩).

(٤) فى التبيين المحقق ص ١٢٠: «فى أصل وضعه». وهذا هو تعريف المجاشعى للاسم فى (شرح عيون الإعراب ص ٣٦) وهو الحدّ الصحيح عنده.

(٥) أبو بكر محمد بن السَّرِىّ، نشأ ببغداد، وسمع من المبرد، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وله من التصانيف النحوية الباقية كتاب (الأصول) جمع فيه أصول العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب، ذكر ذلك ياقوت، توفى سنة ٣١٦هـ، وكتابه مطبوع. وما ذكر هنا هو شرح للتعريف هناك؛ إذ عَرَّفَ ابن السراج الاسم فى (الأصول) ١/ ٣٦] بأنه: ما دلّ على معنى مفرد . =

وقبل الخوض في الصحيح، من هذه العبارات، نُبَيِّنُ حدَّ الحدِّ الصحيح. والعباراتُ الصحيحةُ فيه مختلفةُ الألفاظ متَّفِقَةُ المعاني:

فمنها: «اللفظُ الدالُّ على كمالِ ماهيةِ الشيء»، وهذا حَدٌّ صحيح؛ لأن الحدَّ هو الكاشف عن حقيقةِ المحدود، ويُراد بالماهيَّة ما يُقالُ في جواب (ما هو؟)، واحترزوا بقولهم: «كمالِ الماهية» من أن بعض ما يدل على الحقيقة قد يحصل من طريقِ الملازَمة، لا من طريق المطابقة، مثاله: أن نقول: حدُّ الإنسان هو (الناطق)، فلفظُ الحدِّ يكشفُ عن حقيقة النُّطْق، ولا يدل على جنس المحدود، وإن كان لا ناطقَ إلا الإنسان، ولكن ذلك معلومٌ من جهةِ الملازمة، لا من جهة دلالة اللفظ، ومثالهُ من النحو (المصدر)[1] يدلُّ على زمانٍ مجهول، وليس كذلك؛ فإن لفظ المصدر لا يدلُّ على زمانٍ ألبتَّةَ، إنما الزمانُ مِنْ مُلازماته، فلا يدخلُ في حدِّه، ولو دخلَ ذلك في الحدِّ لوجَبَ أن يقال: الرجلُ والفرسُ يدلُّ[2] على الزمان والمكان؛ إذ لا يُتصَوَّرُ انفكاكها عنهما، ولكن لمّا لم يكن اللفظُ دالا عليهما لم يدخلا في حَدِّه.

وقال قوم: / «حدُّ الحدِّ هو عبارة عن جُملةِ ما فرَّقه التفصيل». [٩٤ أ]

وقال آخرون: «حَدُّ الحدِّ ما اطَّرَدَ وانْعكَسَ»، وهذا صحيح؛ لأن الحدَّ كاشفٌ عن حقيقةِ الشيء؛ فاطِّرادُه يثبتُ حقيقتَه، أينما وُجِدَتْ، وانعكاسُه ينفيها حيثما فُقِدتْ، وهذا هو التحقيق. بخلاف العلامة؛ فإن العَلامةَ تطَّردُ ولا تنعكسُ؛ ألا ترى أن كلَّ اسمٍ دخلَ عليه حرفُ الجر والتَنوين، وما أشبههما، أينَ وُجِدَ حُكِمَ بكون اللفظ اسمًا، ولا ينتفى كونُه اسمًا بامتناعِ حرفِ الجرّ، ولا بامتناعِ التنوين[3].

وإذْ قدَّمنا[4] حقيقةَ الحد، فنشرعُ في تحقيق ما ذُكِرَ من الحدود، وإفسادِ الفاسد منها:

---

= وانظر حدوداً أخرى للاسم وآراء للعلماء فيها في: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني [١/ ٦٩ـ ٧١]، وشرح الجمل لابن عصفور [١/ ٩٠ـ٩٥]، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب [١/ ٦٣ـ٦٦]، والصاحبي لابن فارس [٤٩-٥١]، والحلل في إصلاح الخلل للبطليوسيّ [٥٩-٦١]، وشرح المفصل لابن يعيش [١/ ٢٢ـ٢٣]، والإيضاح في علل النحو للزجاجيّ [٤٨- ٥٢].

(١) في التبيين المحقق ص ١٢٣ : «وقولهم المصدر».

(٢) في التبيين المحقق: «بدلاً من».

(٣) في التبيين المحقق زيادة قوله: «ونحوهما».

(٤) في التبيين المحقق: «وإذ قد بانت».

أما قولهم: «الاسمُ كلُّ لفظٍ دلَّ على معنى مفرد فى نفسه، فحدٌّ صحيحٌ؛ إذ الحد: ما جمعَ الجنسَ والفصلَ واستوعبَ[1] جنسَ المحدود، وهو كذلك ها هنا؛ ألا ترى أن الفعل يدلُّ على معنيين: حدث وزمان. و(أمسِ) وما أشبههُ يدلُّ على الزمانِ وحده، فكان الأولُ فعلاً، والثانى اسمًا، والحرفُ لا يدلُّ على معنًى فى نفسه؛ فقد تحقَّقَ فيما ذكرناه الجنسُ والفصلُ والاستيعابُ.

وأما قولُ ابن السرَّاج فصحيحٌ أيضًا؛ فإن الاسمَ يدلُّ على مَعْنًى فى نفسه؛ ففيه احتراز من الحرف، وقوله: «غير مقترن بزمان محصّل» يخرج منه الفعل؛ فإنه يدل على الزمان المقترن به، وأما المصادر فلا دلالةَ لها على الزمان، لا المجهولِ ولا المعيَّنِ، على ما ذكرنا، ومَنْ قال منهم: يدل على الزمان المجهول، فقد احترز عنه بقولهَ: «محصل»؛ فإن المصدر لا يدل على زمان معنى، وأما من زاد فيه «دلالة الوضع» فإنه قَصَدَ بذلك دَفْع النقض بقوله: «أتيتُكَ مقْدمَ الحاجِّ، وخُفُوقَ النجمِ، وأتت / الناقة على مَنْتِجها»[2]، فإن هذه مصادرُ، وقد دلَّتْ على زمانٍ مُحَصَّلٍ، فعند ذلك تخرج عن الحَد، وإذا قال: «دلالة الوضع» لم ينتقضِ الحدُّ بها؛ لأنها دالَّةٌ على الزمان، لا من طريق الوضع، وذلك أن «مَقْدم الحاج» يتَّفق فى أزمنة معلومة بين الناس، لا أنها معلومةٌ من لفظ المَقْدم، والدليل على ذلك أنك لو قلت: «أتيتك وقت مقدم الحاج»، صَحَّ الكلام، وظهر فيه ما كان مقدَّرًا قبله. [٩٤ ب]

والتحقيقُ فيه أن الحدودَ: تكشف عن حقيقة الشىءِ الموضوعِ أوَّلاً، فإذا جاء منها شىءٌ على خلاف ذلك لِعارضٍ، لم ينتقض الحدُّ به، وسيأتى نظائر ذلك فيما يمر بك من المسائل.

فأمّا من قال: «هو ما استحقَّ الإعرابَ فى أوَّل وَضْعه، أو ما استحق التنوين»، فكلامٌ ساقطٌ جدا، وذلك أن استحقاق الشىء لحكم ينبغى أن يُسْبَقَ العلْمُ بحقيقته؛ حتى يترتب[1] عليه الحكمُ؛ ألا ترى أنه لو قال فى لفظة (ضرب): هذا

(١) فى التبيين المحقق: «واستوعبه».

(٢) يقصد الأمثلة التى وقع فيها المصدر نائباً عن ظرف الزمان، وهى كثيرة يقاس عليها، و(مقدم الحاج): الوقت الذى يرجعون فيه من مكة.

و(خفوق النجم): انحطاطه فى المغرب. و(أتت الناقة على مَنْتِجها) أى: الوقت الذى تنتج فيه، وهو مَفْعِل (بكسر العين).

(٣) فى التبيين المحقق: «يرتب».

اسمٌ؛ لأنه يستحق الإعراب فى أوَّل وضعه، لاحتجتَ أن تُبيِّنَ[1] أنه ليس باسمٍ، ولا يتعرَّض[2] فى ذلك بالإعراب وعدمه؛ ولو قال قائل: أنا أُعْرِبُهُ، أو أحكم باستحقاقه الإعرابَ لقيل له: ما الدليل على ذلك؟ فقال: لأنه اسمٌ، فيقال له: ما الدليلُ على أنه اسم؟ فإنْ قال بعد ذلك: لأنه يستحق الإعراب، أَدَّى إلى الدَّوْر[3]؛ لأنه لا يثبتُ كونه اسمًا إلا باستحقاق الإعراب، ولا يستحقُّ الإعرابَ إلا بكونه اسمًا، وهكذا سبيلُ التنوين وغيره.

وأما قول الآخر: «ما سَمَا بِمُسَمَّاهُ»، فحدٌّ مدخولٌ أيضًا، وذلك أنه أراد: ما سَمَّى مسماه، ولهذا قال: «فأوضحه»، فجعل فى الحد لفظَ المحدود، وإذا كنا لا نعلم معنى الاسم، فكيف نجعل فيما يوضحه لفظًا مشتقا منه، وذلك / أن الاشتقاق يستدعى فَهْمَ المشتقِّ منه أوَّلاً، ثم يؤخذ منه لفظٌ آخَرُ يدل على معنى زائد. [٩٥ أ]

قال عبدُ القاهر[4] فى شرح «جُمَلِه»: «حدُّ الاسمِ: ما جازَ الإخبارُ عنه»، قال: «والدليل على ذلك من وجهين»[5]:

**أحدهما**: أنه مطَّردٌ ومنعكس، وهذا أمارة صحة الحدِّ.

**والثانى**: أن الفعل لا يصح الإخبار عنه، والحرف لا حَظَّ له فى الإخبار، فتعيَّنَ أن يكونَ الاسمُ هو المُخبَرَ عنه؛ إذ لا يجوز أن تَخْلُوَ الكلمةُ من إسناد الخبر إليها، وإذا كان الفعل والحرف والاسم لا يسنَد إليه خبراً[6] ارتفع الإخبار عن جملة الكلام[7].

والدليلُ على أنه ليس بحَدٍّ، وإنما هو علامةٌ[8] ـ وقد اختار ذلك عبد القاهر فى شرح الإيضاح ـ أن هذا اللفظ يطَّرد ولا ينعكس، والدليل عليه قولك: إذ، وإذا،

---

(١) فى الأصل: «لاحتجب إذ تبين» وما أثبتناه من التبيين المحقق، وهو أوضح.

(٢) فى التبيين المحقق: «يعترض».

(٣) الدَّوْر توقف كل واحد من الشيئين على الآخر، ويلزمه توقف الشىء على ما يتوقف عليه. وهو نوع من التسلسل ويستلزمه. ولمزيد من التفصيل انظر: دستور العلماء، أو جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون لأحمد نَكَرِى [٢/ ٧٨].

(٤) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى، نحوى بيانى متكلم فقيه مفسر؛ توفى بجرجان سنة ٤٧١ هـ ومن تصانيفه: شرح الإيضاح للفارسى، وإعجاز القرآن، والعوامل المائة، والعمدة فى التصريف، وانظر عبارته التى هنا فى شرح الجمل ( الورقة ٢، ٣).

(٥) فى التبيين المحقق: «خبر».

(٦) ذكر هنا ثلاثة أوجه لا وجهين.

(٧) كذا بالأصل، وفى العبارة غموض.

(٨) الفرق بين الحدّ والعلامة: أن «الحدّ»: ما يعرف به ماهية الشىء معرفة ذاتية، وليس بشىء =

وأيّان، وأين، وغير ذلك، فإنها[1] أسماء ولا يصح الإخبار عنها، فعند ذلك يبطلُ كونُهُ حدًا.

**والوجه الثالث**[2]: أن قولك: «ما جار الإخبار عنه» لا يُنبيءُ عن حقيقة وضعه، وإنما هو من أحكامه، ولذلك لو ادَّعى مُدَّعٍ أن لفظة (ضرب) يصح الإخبار عنها بأن يقول: ضرب اشْتَدَّ، كما تقول: الضربُ مشتدٌّ، لم يصح معارضَتُه[3] بالمنع المجرد حتى يَبِينَ وجهُ الامتناع، والحدُّ لا يحتاج إلى دليل يقام عليه؛ لأنه لفظ موضوع على المعنى، ودلالة الألفاظ على المعانى لا تثبت بالمناسبة والقياس.

**فإن قيل**: (إذ وإذا) ونحوهما يصحُّ الإخبار عنها من حيث إنها[4] أوقات وأمكنة، وكلاهما يصح الإخبار عنه، وإنما عرض لها أنها لا تقع إلا ظروفًا، فمن حيث هى ظروفٌ لا يخبر عنها، ومن حيث هى أوقاتٌ وأمكنةٌ يصح الإخبارُ عنها؛ ألا ترى / أنك لو قلت: (طاب وقتنا، واتّسع مكاننا) كان خبرًا صحيحًا. [٩٥ ب]

والجواب: أن كونها ظروفَ أوصاف[5] انضمَّت إلى كونها وقتًا[6] أو مكانًا لم يستعمل إلا بهذه الصفة، فهى كالمخصَوص[7] من العموم، والخصوص لا يُحَدّ بحد العموم؛ ألا ترى أن الإنسان حيوان مخصوص، ولا يُحَدُّ بِحَدِّ الحيوان العام؛ لأن ذلك يُسقط الفَصلَ الذى يُمَيِّزُ به من بقية أنواع الحيوان، والحَدُّ: ما جمعَ الجنسَ والفصلَ؛ فالوقتُ[8] الذى يدلُّ عليه إذًا هو الجنس، وكونُه ظرفًا بمنزلة الفصل كالنطق فى الإنسان، **وبهذا يحصل جواب قوله: «يطَّرِد وينعكس»؛ لأنا** قد بَيَّنَّا **أنه** لا يعكس، **والله أعلم بالصواب.**

* * *

= خارج. أما العلامة فهى: أمارة عارضة تدل على الشيء، وقد تفارقه، وقد تعدد الأمارات لشيء واحد، بخلاف الحدود التى لا تتعدد. وفى المقام تفصيل وتوضيح يعرف فى كتب المنطق.

(١) فى الأصل (وإنها) وما أثبتناه أوضح.

(٢) فى الأصل (والوجه الثانى) وواضح أنه الثالث.

(٣) فى الأصل (معارضة) وما ذكرناه أوضح.

(٤) فى التبيين المحقق: «إنها».

(٥) فى التبيين المحقق: «ظروفًا أو صفات».

(٦) فى الأصل (وقتًا ومكانًا) و(أو) هنا أصوب لغة؛ لأن الظرف إما زمان أو مكان، ولا يكون زمانًا ولا مكانًا معًا.

(٧) فى الأصل (كالمخفوض)، وفى التبيين المحقق: كالخصوص»، وما أثبتناه أوضح.

(٨) فى الأصل (والوقت). ونسق الكلام يقتضى استعمال الفاء.

# المسألة الثالثة(*)
## [وجهُ الاسمية فى كيف]

(كيف) اسمٌ بلا خلاف، وإنما ذكرناها ـ ها هنا ـ لِخَفَاءِ الدليل على كونها اسمًا، والدليل على كونها اسمًا مِن خمسة أشياء:

**أحدها**: أنها داخلة تحت حدِّ الاسم[1]، وذاك أنها تدل على معنى فى نفسها، ولا تدل على زمان ذلك المعنى.

**والثانى**: أنها تُجاب بالاسم، والجواب على وَفْقِ السؤال، وذلك قولهم: كيف زيد؟ فيقول: صحيح، أو مريض، أو غنى، أو فقير. وذلك أنها سؤال عن الحال، فجوابها ما يكون حالا.

**والثالث**: أنك تبدل منها الاسم فتقول: كيف زيد؟ أصحيح أم مريض[2]؟ والبدل ها هنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك: أصحيح زيد أم مريض؟ والبدل يشارك المبدَلَ[3] فى جنسه.

**والرابع**: أنَّ مِن العربَ من يُدْخِلُ عليها حَرْفَ الجر[4]، قالوا: عَلَى كَيْفَ تبيع الأحْمَرَيْنِ[5]، وقال بعضهم: انظرَ إلى كيف نصنع؟ وهذا شاذ فى الاستعمال، ولكنه يدلُ على الاسمية.

---

(*) واضح مما يذكره هنا أن هذه ليست من المسائل الخلافية، ونذكر أن الخلاف فى (كيف) وقع فى المجازاة بها، أى: فى دلالتها على الشرط، انظر فى هذا الخلاف: المسألة (٩١) من الإنصاف، وهذه هى المسألة الثالثة أيضًا فى التبيين المحقق.

(١) يبدو أن هذا هو الحد الذى اختاره هو للاسم، وإلا فقد ذكر حدودًا أخرى فى المسألة السابقة.

(٢) الإبدال من الاسم المضمن معنى الاستفهام يقتضى دخول همزة الاستفهام على البدل، كما هنا، يقول ابن مالك فى الألفية:

وبَــدَلُ المضمَّــن الهمز يلــــى همزًا كَمَــنْ ذا: أسعيــدٌ أم على

(٣) فى التبيين المحقق: «المبدل منه».

(٤) أى: على لفظها بلا تأويل.

(٥) الأحمران: الخمر واللحم، وقد قيل: الأحامرة، فالثالث هو الخَلُوق، أى: على أىِّ حال تبيعها. وهذه اللهجة غير منسوبة فى كتب التراث، انظر: مغنى اللبيب ١/ ١٧٣ (كيف).

**والخامس**: أن دليل السَّبْر(1) والتقسيم أوجبَ كَوْنَها اسمًا، وذلك أن يقال: لا تخلو «كيف» مِن أن / تكونَ اسمًا أو فعلا أو حرفًا، فكونها حرفًا باطل؛ لأنها [٩٦ أ] تُفيد مع الاسمِ الواحد فائدةً تامة، كقولك: كيف زيد؟ والحرفُ لا ينعقد به وبالاسم جملة مفيدةٌ، فأمَّا (يا) فى النداء ففيها كلامٌ يُذْكَرُ فى موضعه، وكونُها فِعْلاً باطلٌ أيضًا لوجهين:

**أحدهما**: أنها لا تدلُّ على حدث وزمانٍ، ولا على الزمانِ وَحْدَهُ.

**والثانى**: أن الفعل يليها بلا فَصْلٍ؛ كقولك: كيف صنعتَ؟ ولا يكون ذلك فى الأفعال، إلا أنْ يكون فى الفعل الأول ضمير؛ كقولك: أقبلَ يُسرع، أى: أقبلَ زيدٌ أو رجلٌ، وإذا بَطَلَ القسْمان ثَبَتَ كونُها اسمًا؛ لأن الأسماء هى الأصول، وإذا بطلت الفروعُ حُكِمَ بالأصل، والله أعلم بالصواب.

* * *

---

(1) يقصد بالسَّبْر: ذكر الوجوه المحتملة ثم اختبارها لاستبقاء ما يصلح ونفى ما عداه، والسَّبر من طريق استنباط علل النحو، وقد وضح السيوطى ذلك فى كتابه (الاقتراح) [١٤٠] وما بعدها.

# المسألة الرابعة(*)
## [اشتقاق الاسم]

الاسم مشتقٌ مِن السُّمُوِّ عندنا[1]، وقال الكوفيون: مِن[2] الوَسْم؛ فالمحذوفُ عندنا لامُه، وعندهم فاؤه.

لنا فيه ثلاثُ مسالك، المعتمد منها أن المحذوف يعود فى التصريف إلى موضع اللام؛ فكان المحذوف هو اللام[3] كالمحذوف من (ابْن)؛ والدليل على عوْده إلى موضع اللام أنك تقول: سَمَّيْتُ وأسميتُ، وفى التصغير (سُمَىّ)، وفى الجمع (أسماء وأسَام)، وفى فعيل منه (سَمِىّ)؛ أى: اسمك مثلُ اسمه، ولو كان[4] المحذوفُ من أوّله لعادَ فى التصريف إلى أوّله، وكان يقال: أوْسَمْت ووَسَمْت ووَسِيم ووَسْم وأوْسَام؛ وهذا التصريف قاطعٌ على أن المحذوف هو اللام.

فإن قيل: [يَرِدُ على هذا أمران: الأول أن][5] هذا إثباتُ اللغة بالقياس، وهى لا تثبت [به]، والثانى أن عَوْدَ[6] المحذوف إلى الأخير لا يلزم منه أن يكون المحذوفُ من الأخير، بل يجوز أن يكون مقلوبًا، وقد جاء القلبُ كثيرًا عنهم، كما قالوا (لَهْىَ أبوك) فأخّروا العينَ إلى موضع اللام[7]، وقالوا: (الجاه) وأصله الوجه، / [٩٦ ب]

(*) هذه المسألة ظاهر فيها الاتجاه إلى تأييد المذهب البصرى، كما يبدو منها انتماء العكبرى إلى المدرسة البصرية حين يقول (عندنا، لنا) وهو غريب بعد ما عرفت كوفية العكبرى، إلا أن تكون هذه المسألة دخيلة على نسخة العكبرى، وانظر هذه المسألة فى (الإنصاف: المسألة الأولى)، وفى التبيين المحقق ص ١٣٢.

(١) فى الأصل (عنده)، وصحته (عندنا) بدليل الكلام بَعْدُ.

(٢) فى التبيين المحقق: «هو من الوسم».

(٣) فى الأصل (الكلام) وصحته ما أثبتناه.

(٤) فى الأصل (قال) وصحته ما أثبتناه.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) فى التبيين المحقق: «عودة».

(٧) هذا من القلب المكانى، وهو سماع عن العرب، وقد حكى سيبويه: لَهْىَ أبوك، مقلوب عن (لاهِ أبوك) والألف فيها منقلب عن الياء، بدليل هذا القلب (لسان العرب: لها).

وقالوا: (أَنْوُق)، وقالوا: (قِسِيّ) وأصله (قُوُوس)، وقالوا في الفُوق: (فُقًى) والأصل (فُوقٌ)[1]، وإذا كثر في كلامهم جاز أن نحملَ ما نحن فيه عليه.

**والجوابُ:** أمّا الأوّل فغيرُ صحيحٍ؛ فإنّا لا نُثْبِتُ اللغةَ بالقياس، بل يستدَلُّ بالظاهر على الخفِيّ، خصوصًا في الاشتقاق؛ فإن ثبوتَ الأصل والزائد والمحذوف لا طريق له على التحقيق إلا الاشتقاقُ، ويدلُّ عليه لفظ (ابنْ) فإنهم لما قالوا: (بَنِيّ وأبناء وتَبَنَّيْتُ والبُنُوَّة) عُلِم أن المحذوفُ لامُه، وأما دَعْوَى القلبِ فلا سبيل إليه؛ فإن[2] القلبَ مخالفٌ للأصل؛ فلا يصار إليه ما وجِدَتْ عنه مندوحة، ولا ضرورةَ هنا تدعو إلى دَعوى القلب، ويدل على ذلك أن القلبَ لا يطَّرِدُ هذا الاطِّراد؛ ألا ترى أن جميع ما ذُكِرَ من المقلوبات[3] يجوز إخراجه على الأصل.

**المسلك الثاني:** أنّا أجمعْنا على أن المحذوفَ قد عُوِّض عنه[4] في أوله، فوجب أن يكون المحذوفُ من آخره، كما ذكرنا في (ابن)، وإنما قلنا ذلك لوجهين:

**أحدهما:** أنّا عرَفْنا من طريقة العرب أنهم إذا حَذفوا مِن الأوّلِ عوَّضوا أخيرًا مثلِ (عِدَةٌ وَزِنَةٌ) وإذا حذفوا من آخِرِه عوَّضوا من أوله مثل (ابن)، وهنا قد عوَّضوا في أوله، فكان المحذوفُ من آخره.

**والثاني:** أن العوَضَ مخالف للبدل، فَبَدَلُ الشيء يكون في موضعه، والعوض يكون في غير [مكان][5] المُعَوَّضِ عنه، فلو كانت الهمزةُ عِوَضًا من الواو في أوله لكانت بدلاً من الواو، ولا يجوز ذلك؛ إذ لو كانتَ كذلك لكانت همزةً مقطوعةً، ولَمَّا كانت ألفَ وصلٍ حُكِم بأنها عوض.

---

(١) الفوق: مَشَقُّ رأس السهم حيث يقع الوتر، وعلى القلب جاء قول الفِنْد الزِّمّاني (نهشل بن شيبان):

ونَبْــــلِي وَفُقَـــاهَـــا كـــ ... عــراقيــب قَطًــا طُحْـــلِ

وعلى الأصل بلا قلب جاء قول الكميت:

ومن دون ذاك قِسِيُّ المنو ... ن لا الفُوقُ نَبْلاً ولا النُّصَّلُ

(لسان العرب: فوق).

(٢) في التبيين المحقق: «لأن».

(٣) في التبيين المحقق: «المقلوب».

(٤) في التبيين المحقق: «منه».

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

فإن قيل: التعويض فى موضع لا يوثق بأن المعوَّض عنه فى غيره؛ لأن الغرض[1] منه تكميل الكلمة، وأين[2] كَمَلَتْ حَصَلَ / غرض التعويضِ؛ ألا ترى أن همزَة الوصل فى (اضرب) وبابه عِوَضٌ مِن حركة أول الكلمة، وقد وقعت فى موضع الحركة. [97

**والجواب**: أن التعويض ـ على ما ذكرنا ـ يغلب على الظن أنَّ موضعَه مخالفٌ لموضعِ المعوَّض منه؛ لما ذكرْنا من الوجهين، (و)[3] قولهم: (العوض تكميل الكلمة) ليس كذلك، وإنما الغرضُ العدولُ عن أصلٍ إلى ما هو أخفُّ منه، والخفةُ تحصل بمخالفة[4] الموضع، فأما تعويضه فى موضع محذوف فلا تحصل منه خفَّةٌ؛ لأن الحذف قد يثقل موضعه[5]، فإذا أزيل عنه حصل التخفيفُ.

**المسلك الثالث**: أن اشتقاق الاسم من السُّموٌ مطابق للمعنى، فكان المحذوفُ الواو كسائر المواضع، وبيانه: أن الاسم أحَدُ أقسام الكَلِم، وهو أعلى[6] من صاحبَيْه؛ إذ كان يُخبَرُ به وعنه، وليس كذلك صاحباه، فقد سَما عليهما، ولأن الاسمَ يَنُوِّه بالمُسَمَّى ويدفعه[7] للأذهان بعد خَفَائه، وهو[8] معنى السمُوّ.

فإن قيل: هذا معارَضٌ باشتقاقه من الوَسْم؛ فإن المعنى فيه صحيح، كما أن المعنى فيما ذكرتموه صحيحٌ، فبماذا يثبتُ الترجيحُ؟ قيل: الترجيحُ مَعَنَا لوجهين:

**أحدهما**: أن تسميةَ هذا اللفظ اسمًا اصطلاحٌ من أرباب هذه الصناعة، وقد ثبت من صناعتهم عُلُوُّ[9] هذا اللفظ على آخرين، ومثلُ هذا لا يوجد فى اشتقاقه من الوسم.

**والثانى**: أنه يتخرَّج بما ذكرنا[10] من المسالك المتقدمة.

---

(1) فى التبيين المحقق: «القصد».
(2) فى التبيين المحقق: «فأين».
(3) زيادة لربط الكلام.
(4) فى التبيين المحقق: لمخالفة».
(5) فى التبيين المحقق: «لأن الحرف قد يثقل بموضعه».
(6) فى الأصل (إعلام) وهو خطأ.
(7) فى التبيين المحقق: «ويرفعه».
(8) فى التبيين المحقق: «وهذا»
(9) فى الأصل (على) وما أثبتناه من التبيين المحقق، وهو أوضح.
(10) فى التبيين المحقق: «يترجح».

أما حجَّتهم[1] فقد قالوا: الاسمُ علامةٌ على المُسَمَّى، والعلامةُ تُؤْذِنُ بأنه من الوسم، وهى العلامة[2]، فيجبُ أن يكونَ مشتقّاً منها.

والجواب عنه ما تقدَّمَ من الأوجه الثلاثة، على أن اتفاق / الأصلين فى المعنى [٩٧ ب] ـ وهو العلامة ـ لا توجب أن يكون أحدُهما مشتقّاً من الآخر؛ ألا ترى أن (دَمِثًا ودمَثْرًا)[3] سواءٌ في المعنى، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر، وكذلك (سَبْط وسبَطْر)[4]، وأَبْعَدُ من ذلك: (الأسد والليث) بمعنى واحد، ولا يجمعها الاشتقاق، والله أعلم بالصواب][5]

* * *

(١) يقصد الكوفيين.

(٢) الا ترى أنك إذا قلت: زيد أو عمرو دَلَّ على المسمى فصار كالوسم عليه، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: «الاسم سِمَةٌ توضع على الشيء يعرف بها».

انظر: الإنصاف ص ٤١ (المسألة الأولى).

(٣) أرض دمثة: سهلة لينة، ودمثر: دمث، والدمثرة: الدمائة، ويوصف بها الناس مجازًا. (لسان العرب: دمث ودمثر).

(٤) السبطر: السبط الممتد (لسان العرب: سبطر)، وواضح أن أصل المعنى موجود فى اللفظين، وزيادة الراء أضافت معنى الامتداد.

(٥) زيادة من التبيين المحقق، وهكذا فى نهاية كل مسألة تالية.

# المسألة الخامسة(*)

## [حد الفعل]

اختلف عباراتُ النحويين فى حَدّ الفعل:

فقال ابنِ السراج[1] وغيرِه: «حَدُّه: كُلُّ لفظ دلَّ على معنًى فى نفسه مقترن بزمان مُحَصَّل». وهذا هو حَدُّ الاسم، إلا أنهم أضافوا إليه[2] لفظ (غير) ليدخلَ فيه المصدر، وإذا حذفت (غير) لم يدخل فيه المصدر؛ لأن الفعل يدل على زمان محصَّل، ولأن المصدر لا يدل على تعيين الزمان، وإن شئت أضفتَ إلى ذلك (دلالةَ الوضع)، كما قَيَّدْتَ حدَّ الاسم بذلك، وإنما زادوا هذه الزيادة؛ لئلا ينتقض بـ (ليس) و(كان) الناقصة.

وقال أبو على[3]: الفعلُ ما أسند إلى غيره، ولم يُسْنَدْ غيرُه إليه، وهذا يقرب من قولهم فى حد الاسم: «ما جاز الإخبار عنه»؛ لأن الإسناد والإخبار متقاربان فى هذا المعنى، وهذا الحدُّ رسميٌّ[4]؛ إذ هو علامةٌ، وليس بحقيقيٍّ؛ لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظًا، وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه.

والذى قاله سيبويه[5] فى الباب الأول: «وأما الفعل فأمثلةٌ أُخذَت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لما مضى، ولما يكون، ولما هو كائن لم ينقَطع»[6]. وقد

---

(*) انظر هذه المسألة: فى الإيضاح فى علل النحو للزجاجى [٥٢، ٥٣]، والصاحبى [٥٢]، وهى فى التبيين المحقق ص ١٣٩.

(١) سبق التعريف به فى المسألة الثانية من هذا الكتاب. وانظر الأصول فى النحو [١/٣٨]، ونصّ عبارته هناك: «ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان، إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل».

(٢) أى: إلى حد الاسم.

(٣) أبو على الحسن بن أحمد، نشأ بـ«فسا» من بلاد فارس، ثم ورد بغداد، فأخذ النحو عن الزجاج ومبرمان وابن السراج وابن الخياط وغيرهم، ذاع صيته فى الأقطار ورفع من شأن المذهب البصرى، ومن مؤلفاته: التذكرة، والمسائل: الحلبية، والبغدادية، والشيرازية، والحجة فى القراءات، توفى ببغداد سنة ٣٧٧م. ونص عبارته فى الإيضاح: «وأما الفعل فما كان مستندًا إلى شىء، ولم يسند إليه شىء، مثال ذلك: خرج عبد الله، وينطلق بكر». انظر [المقتصد ١/٧٦].

(٤) أى صورى غير حقيقى.

(٥) سبق التعريف به فى المسألة الثانية من هذا الكتاب، وفى التبيين المحقق: «والذى قال سيبويه».

(٦) انظر: كتاب سيبويه ١/ ١٢ بتحقيق عبد السلام هارون.

أتى فى هذا بالغاية؛ لأنه جمع فيه قوله: (أمثلة)، والأمثلة بالأفعال أحقُّ منها بالأسماء والحروف، وبيَّن أنها مشتقة من المصادر، وقوله: «من لفظ أحداث الأسماء» ربما أُخذَ عليه أنه أضاف الأحداث إلى الأسماء، والأحداثُ للمسميات لا للأسماء، وهذا الأخذُ غير وارد عليه / لوجهين: [٩٨ أ]

**أحدهما:** أن المرادَ بأحداث[١] الأسماء: ما كان منها عبارة عن الحَدَث وهو المصدر؛ لأنه من بين الأسماء عبارةٌ عن الحدث، وهو من باب إضافة النوعِ إلى الجنسِ.

**والثانى:** أنه أراد بـ (الأسماء) المُسَمَّيَات، كما قال تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم﴾ [يوسف: ٤٠]، والأسماء ليست معبودة، وإنما المعبود مسمياتُها. وقوله: (بُنِيَتْ لما مضى) الفعلُ[٢] إشارةٌ إلى دلالتها على أقسام الزمان: الماضى، والحاضر، والمستقبل.

**فإن قيل:** يَرِدُ على الحدود كلها (ليس، وكان) الناقصة وأخواتها، فإنها أفعال ولا تدل على الحدث، وتنعكس بأسماء الفعل؛ نحو: صَهْ ومَهْ ونَزَالِ[٣]، فإنها أسماء، وقد دلَّتْ على الزمان.

**والجواب:** أما (ليس) فقد ذهبَ قومٌ[٤] إلى أنها حرفٌ، وذلك ظاهرٌ فيها؛ لأنها تنفى ما فى الحال مثل (ما) النافية، ولا تدلُّ على حدث ولا زمانٍ ولا تدخل عليها (قد)، ولا يكون منها مستقبَلٌ. وقال الأكثرون: هىَ فعلٌ لفظى، بدليل اتصال علامات الأفعال بها، كتاء التأنيث نحو (ليست)، وضمائر المرفوع نحو (ليسا وليسوا ولَسْنَ ولَسْتَ ولَسْت)، وإنما اقتصر بها على بناءٍ واحدٍ؛ لأنها تنفى ما فى الحال لا غير، فهى كفعل التَعجب وحَبَّذَا.

---

(١) فى الأصل: «بالأحداث الأسماء»، وليست من عبارة سيبويه السابقة، ولا التى فى نص كتاب سيبويه.

(٢) فى التبيين المحقق: «الفصل».

(٣) (صه): اسم فعل أمر معناه: اسكت، و(مَهْ): اسم فعل أمر معناه: انكفف، و(نزالِ): اسم فعل أمر معناه: أنْزِلْ، والأولَّان من سماع عن العرب، والثالث مقيس من فعل الأمر الثلاثى.

(٤) منهم ابن السراج وتبعه الفارسى فى الحلبيات وابن شقير وجماعة، انظر: مغنى اللبيب ١/٢٢٧ «ليس».

وأما (كان) الناقصة فأصلُها التمام؛ كقولك: «قد كان الأمرُ»؛ أي: حدث[1]، ولكنهم خلعوا[2] دلالتها على الحدث، وبقيت دلالتها على الزمان، وهذا أمرٌ عارض لا تنتقضُ[3] به الحدود العامة.

وأما (صَهْ) وأخواتها فواقعةٌ موقع الجُمَل؛ فـ (صَهْ) نائب عن (اسكُت) و(مَهْ) عن (اكفُف)، و(نَزَالِ) عن (انزِلْ)، وغيرُ ممتنع أن يوضعَ الاسم أو الحرف مَوْضِعَ غيره[4]؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (ما قام زيد) كان ذلك جملةً، وإن قال المجيب: (بلَى) كان حرفًا نائبًا عن إعادة الجملة، فكأنه / قال: قد قام زيد. واللهُ أعلم [بالصواب]. [٩٨ ب]

* * *

(١) فى التبيين المحقق: «قد حدث».

(١) فى الأصل «جعلوا» ولا معنى له، وقد أصلحناه استرشادًا بنقل السيوطى هذه العبارة فى الاقتراح [١/ ٢٠٠] بقوله: قال أبو البقاء فى التبيين: أصل كان وأخواتها أن تكون دالة على الحدث، ثم خلعت دلالتها عليه، وبقيت دلالتها على الزمان.

(٣) فى التبيين المحقق: «لا تنقض».

(٤) فى التبيين المحقق زيادة: ألا ترى أن قولك: بلى ونعم ولا، حروف موضوعة موضع الجمل».

# المسألة السادسة(*)

## [أصل الاشتقاق]

الفعلُ مشتقٌّ من المصدر، وقال الكوفيون: المصدر مشتقٌّ من الفعل. ولما كان الخلاف واقعًا فى اشتقاق أحدهما من الآخر، لزمَ من[1] ذلك بيانُ شيئين: أحدهما: حدُّ الاشتقاق، والثانى: أن المشتقَّ فرعٌ على المشتق منه.

أما حَدُّ الاشتقاق[2] فأقربُ عبارةٍ فيه ما ذكَرَهُ الرُّمَّانى[3] وهو قوله: «الاشتقاق [اقتطاع] فرعٌ من أصلٍ يدورُ فى تصاريفه الأصلُ»[4]، فقد تضمَّن هذا الحدُّ معنى الاشتقاق، ولَزِمَ منه التعرُّضُ للفرع والأصل.

وأما الفرعُ والأصلُ فهما فى هذه الصناعة غَيْرُهُما فى صناعة الأقيسة الفقهية[5]، والأصلُ ها هنا يُرادُ به الحروفُ الموضوعة على المعنى وضعًا أوَّليا، والفرع لفظٌ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغييرٍ ينضم إليه معنًى زائد على الأصل، والمثالُ فى ذلكَ (الضَّرْبُ) مثلاً، فإنه اسمٌ موضوعٌ على الحركة المعلومة المسمَّاة ضَرْبًا، ولا يدلُّ لفظُ الضرب على أكثر من ذلك[3]، فأمَّا (ضربَ يضربُ

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ٢٨)، والإيضاح فى علل النحو للزجاجى (٥٦) شرح عيون الإعراب (١٥٨) وما بعدها، وأسرار العربية (٦٩)، وشرح ابن يعيش [١/١٣٥]، والتصريح [١/٣٩٣]، والإيضاح لابن الحاجب [١/٢١٨]، والكافية الشافية [٢/٦٥٣]، وشرح الرضى [٢/١٧٨]، وهذه المسألة فى التبيين المحقق ص ١٤٣.

(١) فى التبيين المحقق: «فى».

(٢) فى التبيين المحقق: «أما الحد».

(٣) أبو الحسن على بن عيسى، من تلاميذ ابن السراج وابن دريد، ولد ببغداد سنة ٢٧٦ هـ، وتوفى بها سنة ٣٨٤، ومن عيوبه فى رأى بعض معاصريه أنه كان يمزج كلامه بالمنطق، فلا يفهم منه شيء، ومن تصانيفه: النكت فى مجاز القرآن، وكتاب الحروف، والحدود فى النحو.

(٤) القياس الفقهى هو: المعنى المستنبط من النص لتعدية الحكم من المنصوص عليه إلى غيره، وهو جمع بين الأصل والفرع فى الحكم.

(٥) يُخَطِّىءُ بعض العلماء هذا الاستعمال، لمجافاته قواعد التفضيل، إذ معنى التفضيل: أن يشترك أمران فى صفة ويزيد أحدهما على الآخر فيها، فمفهوم التعبير هنا إذن يقتضى إثبات الكثرة للضرب الذى ذكره قَبْلُ، وبعضهم يخرِّجه على عدم إرادة التفضيل، ولكن ذلك وُقِفَ على السماع، وقد شاع هذا الاستعمال فى مؤلفات المتأخرين، ويرى بعضهم أنه منقول عن التركيب الأجنبى، وأن العرب يستعملون هنا لفظ (غير، وفوق) فيقولون: ولا يدل لفظ الضرب على غير ذلك، (انظر: لغة الجرائد لليازجى ٥٣). أو: على ما فوق ذلك.

وضاربٌ ومضروبٌ) ففيها حروفُ الأصلِ، وهى الضاد والراء والباء، وزياداتٌ لفظية لزمَ من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنًى آخر.

وإذا تقرَّر هذا المعنىَ، جئنا إلى مسألة الخلاف[1]، وقد نصَّ سيبويه[2] على اشتقاق الفعل من المصدر، وهو قوله فى الباب[3]: «أما الأفعالُ فأمثلةٌ أُخِذَت من لفظِ أحداثِ الأسماء، وبُنِيَتْ لما مَضَى، ولما هو كائنٌ لم ينقطع، ولما سيكون»[4]. و(أُخِذَتْ) بمعنى اشْتُقَّتْ، و(أحداثَ الأسماء) ما كان منها عبارة عن الحدث، وهو المصدر.

## والدليلُ على أن الفعلَ مشتقٌّ من المصدر طُرُقٌ:

منها وجودُ حَدِّ الاشتقاق / فى الفعل، وذلكَ أن الفعلَ يدُلُّ على حدث وزمان مخصوصٍ، فكان مشتقًا وفرعًا على المصدر؛ كلفظ (ضارب ومضروب)، وتحقيقُ هذه الطريقة أن الاشتقاق يُزاد[5] لتكثير المعانى، وهذا المعنى لا يتحقق إلا فى الفرع الذى هو الفعل، وذلك أن المصدر له معنى واحد، وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدل على الزمان بلفظه، والفعلُ يدلُّ على الحدَثِ والزمان المخصوص، فهو بمنزلة اللفظ المركب، فإنه يدل على أكثر[6] مما يدل (غير)[7] المركب عليه، ولا تركيب إلا بعد الإفراد، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمانِ المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده، وقد مُثِّل ذلك بالنُّقْرَة[8] من الفضة؛ فإنها كالمادة المجردة عن الصورة، فالفضةُ من حيث هى فضَةٌ لا صورةَ لها، فإذا صِيغَ منها خاتمٌ[9] أو مرآة أو قارورةٌ كانت تلك الصورة مادةً مخصوصةً، فهى فرعٌ عن المادة

[٩٩ أ]

(١) فى التبيين المحقق: «المصدر».

(٢) سبق التعريف به فى المسألة الثانية.

(٣) فى الأصل زيادة (وهو قوله) بعد (الباب)، وفى التبيين المحقق: «الباب الأول».

(٤) الكتاب ١/ ١٢ بتحقيق عبد السلام هارون

(٥) فى التبيين المحقق: «يراد».

(٦) انظر ما قلناه فى الحاشية رقم(٣) من هذه المسألة ص ٦٠.

(٧) زيادة على النص يقتضيها المقام، وفى الأشباه والنظائر١/ ٥٨ نقل هذا الجزء، وجاء فيه: «فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد»، وهو واضح.

(٨) النقرة «بضم النون»: القطعة المذابة من الفضة.

(٩) فى التبيين المحقق: «جام».

المجرَّدة، كذلك الفعل هو دليلُ الحدَثِ وغيرِه، والمصدرُ دليلُ الحدث وحدَهُ، فبهذا يتحقق كون الفعل فرعًا لهذا الأصل.

طريقة أخرى: هى أن تقول: الفعل يشتمل لفظهُ على حروفٍ زائدةٍ على حروف المصدر، (و)[1] تدلُّ تلك الزيادة على مَعان[2] زائدة على معَنى المَصدر، فكان مشتقا من المصدر، كأسماء[3] الفاعل والمفعولَ والمكان والزمان كـ (ضارب ومضروب)[4]. وبيانه أنك تقول فى الفعل: (ضرب)، فتحرك الراء فيختلف معنى المصدر، ثم تقول: (سيضرب)[5] فتدلُّ هذه الصيغة على معنى آخر، ثم تقول: (اضرِب، وتضرِب)[6] فتأتى بهذه[7] الزوائد على حروفِ الأصل - وهى الضاد والراء والباء - مع وجودها فى تلك الأمثلة، ومعلوم أن ما لا زيادةَ فيه أصلٌ لِما / فيه الزيادة. [٩٩ ب]

طريقة أخرى: وهى أن المصدرَ لو كان مشتقّا من الفعل، لأدَّى ذلك إلى نقض المعانى الأوَلِ، وذلك يُخِلُّ بالأصول. بيانه: أن لفظَ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعانٍ زائدة، وهى دلالتُه على الزمان المخصوص، وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب، والمصدرُ يُذْهِبُ ذلك كُلَّهُ إلا الدلالة على الحدث، وهذا نقضٌ للأوضاعِ الأُوَل (و)[8] الاشتقاقَ ينبغى أن يفيد تشييد الأصول وتوسعةَ المعانى، وهذا عكسُ اشتقاق المصدر من الفعل.

**واحتجَّ الآخرون**[9] من ثلاثة أوجه:

**أحدهما:** أن المصدرَ (مَفْعَل)، وبابُه أن يكون صادرًا عن غيره، فأما أن يصدرَ عنه غيرهُ فلا[10].

---

(١) زيادة واو العطف هنا لاتِّساق الكلام.

(٢) فى الأصل (معانى) وما أثبتناه أصوب.

(٣) فى الأصل (كاسم) وما أثبتناه أصوب.

(٤) كان عليه أن يمثل لاسْمَىْ المكان والزمان أيضاً (مضرب)، وفى التبيين المحقق: «كضارب وضرب ومضروب».

(٥) فى التبيين المحقق: «سنضرب».

(٦) فى التبيين المحقق زيادة: «ونضرب ويضرب».

(٧) فى التبيين المحقق: «هذه».

(٨) زيادة يتطلبها السياق.

(٩) مراده بالآخرين هنا الكوفيون.

(١٠) فى الأصل (فكذا) ولا معنى لها فى موضعها.

**والثانى**: أن المصدر يعتلُّ باعتلال[1] الفعل، والاعتلالُ حكمٌ تسبقه علَّته، فإذا كان الاعتلالُ فى الفعل أوّلاً وجبَ أن يكون أصلاً، ومثالُ ذلك قولكَ: (صام صيامًا، وقام قيامًا) فالواو فى (قام) أصل اعتلَّت فى الفعل، فاعتلت فى القيام، وأنت لا تقول: اعتَلَّ (قام) لاعتلال القيام.

**والوجهُ الثالث**: أن الفعل يَعْمَلُ فى المصدر؛ كقولك: (ضربتُه ضربًا)؛ فـ(ضربًا) منصوبٌ بـ(ضرب)، والعامل مؤثر فيه[2]، والقوة تجعل القَوِىَّ أصلاً لغيره.

**والجواب:**

**أما الوجهُ الأول** فليس بشىء، وذلك أن المصدرَ مشتقٌّ من (صَدَرْتُ عن الشىء) إذا ولَّيْتَهُ صَدْرَكَ وجعلته وراءك، ومن ذلك قولهم: (المَوْرِد والمصدَر) يُشارُ به إلى الماء الذى تَرِدُ عليه الإبلُ ثم تصدر عنه، ولا معنى لهذا إلا أن الإبل تتولَّى عن الماء وتَصْرِفُ عنه صُدُورَها، فيقال: قد صَدَرَتْ عن الماء، وقد شاعَ فى الكلام قَوْلُ القائل: فلانٌ موفَّق فيما يُورِدُ ويُصْدِر، وفى موارده ومصادره، وكُلُّ ذلك بالمعنى الذى ذكرناه، وبهذا يتحقق كونُ الفعل مشتقًّا من المصدر؛ لأنه بمنزلة المكان الذى يَصْدُرُ عنه.

**أما الوجهُ الثانى** فغير دالٍّ على دعواهم، وذلك أن الاعتلالَ شىءٌ يوجبه التصريف وثِقَلُ الحروف، وبابُ ذلك الأفعال؛ لأن صيغَها تختلف لاختلاف معانيها؛ فـ (قام) مثلاً أصلُه (قَوَمَ) فأبدلت الواوُ ألفًا لتحرُّكها[3]، فإذا ذكرت المصدر[4] كانت العلةُ الموجبة للتغيير قائمةً فى المصدر، وهو الثقل.

**وجوابٌ آخَرُ**، وهو أن المصدر الأصلىَّ هو (قَوْمٌ) كقولك (صَدَرٌ)[5]، ثم اشتققت منه فعلاً وأعللته؛ لما ذكرنا، فعدلتَ عنِ (قَوْمٌ) إلى (قيامٌ)؛ لتناسب بين اللفظين للمعنيين المشتركين فى الأصل، يدلُّ على ذلك أن المصدر قد يأتى صحيحًا غَيْرَ معتل؛ والفعل يجب فيه الاعتلال: مثل (الصوم والقوم[6] والبيع)،

---

(١) فى التبيين المحقق: «اعتلال».

(٢) فى التبيين المحقق: «فى المعمول».

(٣) وانفتاح ما قبلها «على حسب قاعدة الإعلال».

(٤) فى التبيين المحقق زيادة: «من ذلك».

(٥) فى الأصل «ضور» وما أثبتناه هو الأوضح، والصدر (بفتح الدال) اسم مصدر من صدر عن المكان صَدْرًا (بسكون الدال) بمعنى رجع، ومنه طواف الصدر، وفى التبيين المحقق: صوم».

(٦) فى التبيين المحقق: «والقول».

فإذا اشتققتَ منها أفعالاً أعْللتها فقلت: (صام وقام وباع)، فقد رأيتَ كيف جاء الإعلالُ فى الفعل دون المصدر، فاختلف الثقة[1] بما عَلَّلَ به.

**وأما الوجه الثالث** فهو فى غاية السقوط، وبيانه من أوجه ثلاثة:

**أحدها**: أن العاملَ والمعمولَ من قبيل الألفاظ، والاشتقاق من قبيل المعانى، ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقًا.

**والثانى**: أن المصدر قد يعمل[2] عَمَلَ الفعل؛ كقولك: (يعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمرًا) فلا[3] يدل ذلك على أنه أصل.

**والثالث**: أن الحروف تعمل فى الأسماء والأفعال، ولا يدلُّ ذلك على أنها مشتقة أصلاً، فضلًا عن أن تكون مشتقةً من الأسماء والأفعال، واللهُ أعلم [بالصواب].

* * *

(١) هكذا قرئت فى دار الكتب، ولعله يقصد العلماء لإثبات الذين يوثق في علمهم، وفى التبيين المحقق: فَأَضَلَّتْ.

(٢) فى الأصل «تعمل» وما ذكرناه أصلح.

(٣) فى التبيين المحقق: «ولا».

# باب المُعْرَب

## المسألة السابعة(*)

## / [المضاف إلى ياء المتكلم: معرب أم مبنى] [١٠٠ ب]

ليس فى الكلام كلمةٌ لا مُعْرَبَةٌ ولا مبنيةٌ، وذهبَ قومٌ إلى ذلك، فقالوا فى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامى ودارى: هو لا مُعْرَبٌ ولا مَبْنِىّ[١].

وحُجَّةُ الأولين أن القسمةَ العقلية تَقْضِى[٢] بانحصار هذا المعنى فى القسمين المذكورين: المعرب والمبنى؛ لأن المعرب: هو الذى يختلف آخره باختلاف[٣] العامل فيه لفظًا أو تقديرًا، والمبنىّ: ما لَزِمَ آخرُه حركةً أو سكونًا، وهذان ضدّان لا واسطةَ بينهما؛ لأن الاختلاف وعدم الاختلاف يقتسمان قَسِيمَى[٤] النفى والإثبات، وليس بينهما ما ليس بثابت[٥] ولا منفى، يدل عليه أن[٦] الأضداد قد تكثر مثل البياض والحمرة والسواد، ولكنْ لكلٍّ واحد منها حقيقة فى نفسه، والنفى والإثباتُ بينهما واسطةٌ هى ضِدٌّ يُنْبِىءُ عن حقيقةٍ، كالحركة والسكون.

واحتج الآخرون بأن المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعرَب؛ إذ لو كان معربًا لظهرتْ فيه حركةُ الإعراب؛ لأنه يقبلُ الحركة، وليس بمبنىٍّ؛ إذ لا عِلَّةَ للبناء هنا،

---

(*) أشار العكبرى إلى هذه المسألة فى كتابه «اللباب فى علل البناء والإعراب» فى الورقة ٦ ب، وهى فى التبيين المحقق ص ١٤٨.

(١) فى المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب: أحدها أنه معرب بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاثة، وهو مذهب الجمهور. والثانى أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة، وفى الجر بكسرة ظاهرة، واختاره فى التسهيل. والثالث أنه مبنى وإليه ذهب الجرجانى وابن الخشاب. والرابع أنه لا معرب ولا مبنى، وإليه ذهب ابن جنى (انظر: الصبان على الأشمونى ٢/٢٠٣) وهو يقول عن المذهبين الأخيرين: وكلا هذين المذهبين بَيِّنُ الضعف.

(٢) فى الأصل «تقتضى» وهو يستدعى حذف الباء مما بعده.

(٣) فى التبيين المحقق: «الاختلاف».

(٤) فى التبيين المحقق: «قِسْمَى».

(٥) فى التبيين المحقق: «يثبت».

(٦) فى الأصل «لأن»، ولا معنى للتعليل.

فلزمَ أن ينتفَى الوصفان هنا(١)، ويجبُ أن يُعرف باسم يخصُّه، وتلقيبه بالخَصى موافقٌ لَمعناه؛ لأن الخَصِىَّ مُعْدَمٌ فائدة الذُّكورية، ولم يثبت له صفةُ الأُنُوثية(٢)،
فهو فى المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم، فإنه كان قبل الإضافة معربًا (فلما عَرَضَتْ له الإضافةُ زالَ عنه الإعرابُ ولم يثبت له صفة البناء)(٣)، كما أن السليمَ الذَّكَرِ والخُصْيَيَنِ(٤) عرضَ لَهُ إزالتها، ولم يَصِرْ بذلك أنثى.

**والجواب** عمّا ذكروه مِن وجهين:

**أحدهما**: أنّا نقول: هو معربٌ تارةً، لكن ظهورَ الحركة فيه مستثقلٌ(٥) كما يستثقل على الياء فى المنقوص، وكما يَمتنعُ على الألف، ولم يمنع ذلك مِن كونه معربًا. وتارةً نقول: هو مبنىّ، وعلةُ بنائه / أن حركتَهُ صارت تابعةً للياء، فتعذّر أن تكون دَالَّةً على الإعراب، ولذلك أشبه الحرفَ؛ لأنه أصلٌ قبل الإضافة، وصارَ بعد الإضافة تابعًا للمضمر الذى هو فرعٌ، كما أنك تحرِّك الساكنَ ـ لالتقاء الساكنين ـ [وحركة التقاء الساكنين](٦) حركةُ بناء، ولذلك إذا وُجِدَتْ فى المعرب كانت بناءً كقولنا(٧): (لم يَسُدْ)، ولم يَصِرْ هذا الفعل معربًا، وضمُّه وفتحُه وكسرُه بناءٌ(٨). [١٠١ أ]

**والوجه الثانى**: أنَّ تسميتَه خَصِياً خطأٌ؛ لأن الخَصِىَّ ذَكَرٌ على التحقيق، وإنما زال عنه بعضُ أعضائه، وحقيقة الذكورية وحُكمُها باقيان، ولا يجوز أن يقال: ليس بذكر ولا أنثى [وإنما الأشبه بما أرادوه أن يُسَمَّى خُنْثَى مشكلاً؛ لأن الخنثى ليس بذكر ولا أنثى](٩). والله أعلم [بالصواب].

* * *

(١) فى التبيين المحقق: «عنه».

(٢) كذا (بالياء) ولم نجدها فيما تحت يدنا من المعاجم، كذلك لم نجد (الأنوثة) إلا فى أساس البلاغة.

(٣) زيادة على ما فى الأصل، وهى مثبتة فى هامش الكتاب.

(٤) فى التبيين المحقق: «والخُصْيتين».

(٥) فى التبيين المحقق: «مستثقلة».

(٦) زيادة من التبيين المحقق.

(٧) فى التبيين المحقق: «كقولك».

(٨) فى التبيين المحقق: وضع (أو) موضع الواو.

(٩) زيادة من التبيين المحقق.

# المسألة الثامنة(*)
## [أصلُ الإعراب: للفعل أو للاسم]

المعرَبُ بحقِّ الأصلِ هو الاسمُ، والفعلُ المضارعُ محمولٌ عليه، وقال بعض الكوفيين: المضارعُ أصلٌ في الإعراب أيضًا.

**وحجَّةُ الأوَّلين** أنَّ الإعراب أُتِيَ به لمَعْنًى لا يصحُّ إلا في الاسم، فاختُصَّ بالاسم، كالتصغير وغيره من خواصِّ الاَسم، والدليل على ذلك أن الأصل عدم الإعراب؛ لأن الأصل دلالةُ الكلمة على المعنى اللازم لها، والزيادةُ على ذلك خارجةٌ عن هذه الدلالة، وإنما يُؤْتَى بها لتدلَّ على معنى عارضٍ يكون تارةً، [ويفقد تارةً][1]،والمعنى الذى يدلُّ عليه الإعرابُ كَوْنُ الاسمِ فاعلاً أو مفعولاً أو مضافًا إليه؛ لأنه يُفرِّق بين هذه المعانى، وهذه المعانى تصحُّ فى الأسماء ولا تصحُّ فى الأفعال، فَعُلِمَ أنها ليست أصلاً؛ بل هى فرعٌ محمولٌ على الأسماء فى ذلك.

**واحتجَّ الآخرون** بأن الإعراب فى الفعل يفرِّق بين المعانى، فكان أصلاً كإعراب الأسماء.

وبيانهُ قولك: أريدُ أن أزورَكَ فيمنعنى البوّاب[2]. إذا رفعتَ كان له معنى، وإذا نصبتَ كان له معنى[3]، وكذلك قولك: لا يَسَعُنى شىءٌ ويَعْجز عنك[4] / [١٠١ ب] إذا نصبتَ كان له معنى، وإذا رفعتَ كان له معنى آخرَ، وكذلك بابُ الجواب بالفاء والواو؛ نحو: لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن[5]. وهو فى ذلك كالاسم؛ إذا رفعتَ كان له معنى، وإذا نصبت أو جزمت[6] كان له معنى آخر.

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى الإيضاح(١٠٠)، وفى التبيين المحقق ص ١٥٤.

(١) زيادة لالتئام الكلام.

(٢) فالرفع على الاستئناف، أى: فالبواب يمنعنى وأنا لا أريد ذلك منه، فَمَنْعُ البواب إياه من الزيارة غير مراد له، والنصب على العطف على(أزور) فهو داخل فى الإرادة، وكأنه يريد الأمرين: الزيارة ومنع البواب، زيادة فى التبيين المحقق.

(٣) فى التبيين المحقق: «معنى آخر».

(٤) يأتى بعد قليل توجيه الرفع والنصب.

(٥) هذا مثال مشهور، يروى بالأوجه الثلاثة فى (تشرب) فالرفع على الاستئناف، على تقدير: وأنت تشرب اللبن، فهو نهى عن الأول وإباحة للثانى. والنصب على النهى عن الجمع بينهما، أى: لا تجمع بين الأكل والشرب، أى: لا تفعل هذا ولا ذاك، وفى المسألة فهم آخ. (انظر الصبان على الأشمونى٣/ ٣٠٨).

(٦) فى الأصل: جررت، ولا يستقيم.

والجواب: أما إعرابُ الفعل فلا يتوقف عليه فَهْمُ المعنَى، بل المعنى يُدْرَكُ بالقرائن المحقَّقَة[1] به، والإشكالُ يحصلُ فيه بالحركة التى لا يقتضيها المعنى، لا بعَدَم الحركة؛ ألا ترى أن قوله: أريد أن أزورك فيمنعنى البواب، لو سكنت العين لَفُهِمَ المعنى، وإنما يُشْكِل إذا نصبتَها، وإنما جاء الإشكال من جهة العطف، لا بالنظر إلى نفس[2] الفعل؛ إذ لا فرق بين قولك: يضرب زيد، فى الضم والفتح والكسر والسكون؛ فإنه فى كل حال يدلُّ على الحدث والزمان. وكذلك إذا ضم قليلاً قلت: لم يضرب ولن تضرب، فإن الفعل منفىٌّ، ضممتَ أو فتحتَ أو سكَّنتَ، وكذلك: لا يَسَعُنى[3] شىء ويعجز عنك، إذا فتحتَ أردت الجواب، وإذا ضممتَ عطفتَ، ولو أهملته لفهمتَ المعنى، وكذلك : لا تأكل السمك وتشرب اللبنَ.

والحاصلُ من ذلك كُلِّه أنه أمرٌ عرضَ بالعطف، وحَرْفُ العطف يقع على معان، فلا بد من تخليص بعضها من بعض؛ فبالحركة يفرَّق بين معانى حرف العطفِ، ولا يفرَّق بين معنى الفعل ومعنى له آخر، والله أعلم [بالصواب].

* * *

---

(٦) فى التبيين المحقق: «المختصة».

(٢) يرى بعضهم أن (النفس) مراداً بها التوكيد ـ كما هنا ـ لا يصح تقديمها على المؤكد، وهم يُخَطِّئون هذا الاستعمال، مع شيوعه فى مُؤلفات المصنفين.

(٣) فى الأصل (لا يستغنى) وهوخطأ.

# باب الإعراب

## المسألة التاسعة(*)

## [سرُّ الإعراب فى الكلام]

الإعرابُ دَخَلَ الكلامَ لِيَفْرُقَ بين المعانى من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك - وقال قُطْرُبٌ - واسمه محمد بن المستنير -[1]: «لم يدخلْ لعلةٍ، وإنما دخل تخفيفًا على اللسان»[2].

وحجةُ الأولين أن الكلام لو لم يُعرَبْ / لالتبست المعانى؛ ألا ترى أنك إذا [١٠٢ أ] قلت: ضرب زيد عمرو، وكلّم أبوك أخوك، لم يُعْلَم الفاعل من المفعول. وكذلك قولهم: ما أحسن زيد، لو أهملته عن حركة مخصوصة لم يُعْلَمْ معناه؛ لأن الصيغة تحتمل التعجب والاستفهام والنفى، والفارقُ بينها[3] هو الحركات.

فإن قيلَ: الفَرقُ يحصل بلزوم الرتبة، وهو تقدُّمُ الفاعل على المفعول، ثم هو باطل؛ فإن كثيرًا من المواضع لا يلتبس، ومع هذا لَزِمَ[4] الإعرابُ؛ كقولك: قام زيد، ولم يقم عمروٌ، وركب زيدٌ الحمار، فإن مثل هذا لا يلتبس، وكذلك: كَسَرَ موسى العصا[5].

**والجواب**: أما لزوم الرتبة فلا يصح لثلاثة أوجه[6]:

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الصاحبى(٤٢)، والإيضاح للزجاجى (٦٩)، والأشباه والنظائر(١/ ٧٠)، واللباب فى علل البناء والإعراب (الورقة ٥ب)، وهى فى التبيين المحقق ص ١٥٧.

(١) فى الأصل (المستور) وهو خطأ. وقطرب هو: أبو على محمد بن المستنير، نشأ بالبصرة، وتلقى عن عيسى بن عمر وسيبويه وغيرهما، إلا أن اتصاله بسيبويه كان أكثر، كان كلما خرج من بيته سحراً وجده على بابه فقال له: إنما أنت قطرب ليل، فأطلق عليه ولصق به، حذق الجدل والكلام ومال إلى مذهب المعتزلة، وله تصانيف كثيرة منها فى النحو كتاب العلل، توفى ببغداد سنة٢٠٦هـ.

(٢) فدخول الإعراب على الرأى الأول لازم لفهم المعانى المختلفة، وعلى رأى قطرب غير لازم. وقد عَبَّرَ عنه فى اللباب(٥ب) بأنه دخل الكلام استحساناً؛ لأن المتكلم يصل كلامه بعضه ببعض، وفى تسكين أو اخر الكلم فى الوصل كُلْفَةٌ، فحرّك تسهيلاً على المتكلم.

(٣) فى الأصل (بينهما) وما أثبتناه أصوب.

(٤) فى التبيين المحقق: «أَلزِمَ».

(٥) إنما لم يلتبس هذا مع اتفاق الفاعل والمفعول فى القصر، للقرينة الذهنية التى تميز الفاعل من المفعول، فالتقديم وعدمه سواء.

(٦) ذكرهنا وجهان فقط.

أحدها: أن فى ذلك تضييقًا على المتكلم، وإخلالاً بمقصود النظم والسجع، مع مسيس الحاجة إليه، والإعراب لا يلزم فيه ذلك؛ فإن أمْرَ الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير.

**والثانى**: أنَّ التقديم والتأخيرَ قد لا يصحُّ[1] فى كثيرٍ من المواضع[2]؛ ألا ترى أنك لا تقول: ضربَ غلامُهُ زيدًا[3]؛ إذْ يلزَم منهُ الإضمار قبل الذكر لفظًا وتقديرًا، فتدعو الحاجة إلى تقديم المفعول، وكذلك قولك: ما أحسن زيدًا، فـ (ما) فى الأصل فاعل، ولا يصحُّ تقديمُ الفعل عليه، فأما ما لا يلتبس فإنه بالنسبة إلى ما يلتبس قليلٌ جدا، فحُمِل على الأصلِ المعلَّل، ليَطَّرِدَ الباب، كما طَرَدُوا الباب[4] فى (أعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ) حَملاً على (يَعِدُ)[5] وله نظائر كثيرة، ولأن الذى لا يلتبس فى موضعٍ قدَ يلتبسُ بعينه فى موضعٍ آخر، فإذا جعلتَ الحركةَ فارقةً اطرَّدَتْ فى الملتبس وغيره.

**والوجه الثالث**: أن غاية ما ذكروا أن الفرق يحصلِ بطريق آخر غير الإعراب][6]، وهذا لا يمنع أن يحصلَ الفرقُ بالإعراب، وتَعيُّنُ الظرف لا سبيل/ [١٠٢ ب]

(١) دخول قد على (لا) يعده بعض النحاة خطأ؛ إذ يشترطون أن يكون مدخولها فعلا مثبتاً خبرياً متصرفاً، وتعبير العكبرى هذا وقع فيه كثير من المصنفين.

(٢) ذكر فى اللباب(٥ب) توجيهاً آخر: وهو أن فى لزوم التقديم تضييقا على المتكلم مع حاجته إلى التسجيع وإقامة القافية.

(٣) فى التبيين المحقق «لم يصح تقديم الفاعل، لئلا يلزم ...».

(٤) زيادة من التبيين المحقق.

(٥) أى فى الإعلال بحذف فاء الكلمة، فقد حذفت الواو فى (يعد) لوقوعها بين عَدُوَّتَيْها: الياء والكسرة، ثم حمل باقى أحرف المضارعة على الياء طرداً للباب، وقد نقل السيوطى هذه العبارة مع زيادة فيها فى الاقتراح [٢٢٦/١] تحت عنوان (طرد الباب) قال: قال أبو البقاء فى (التبيين): إذا ثبت الحكم لعلة اطَّرَدَ حكمها فى الموضع الذى امتنع فيه وجود العلة؛ ألا ترى أنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول فى موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى، كما لو قلت: ضرب الله مثلا، فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول، مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعاً.

قال: ونظيره من المشروع أن الرَّمَلَ فى الطواف شُرِعَ فى الابتداء لإظهار الجَلَد، ثم زالت العلة وبقى الحكم، ومثل ذلك العدة عن النكاح، شرعت لبراءة الرحم، ثم ثبتت فى مواضع ليس فيها شَغْلُ الرحم، قال: وسبب ذلك أن النفوس تأنس بثبوت الحكم فلا ينبغى أن يزول ذلك الأنس، قال: ونظيره فى التصريف أن الواو فى مضارع (وعد ووزن) حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو(يَعِدُ) ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة، ليكون الباب على سَنَنٍ واحد، وله نظائر أُخَرُ. انتهى.

(٦) فى التبيين المحقق: «الحذف».

إليه، بل إذا وُجِدَ عن العرب طريقٌ معلَّل وجبَ إثباتُه، وإن صحَّ أن يَحْصُلَ المعنى بغيره، ومِثْلُ ذلك قد وقع فى الأسماء المختلفة الألفاظ والمعانى؛ فإنَّ كل واحد منها[1] وُضِعَ على معنًى يخصه؛ لِيُفْهَم المعنى على التعيين.

ولا يقال: هَلاَّ وضعوا اسمًا واحدًا على معان متعددة، ويَقِفُ الفرقُ على قرينة أخرى، كما وقع فى الأسماء المشتركة، بل قيل: إن الاشتراك على خلافَ الأصل، ومِثْلُ ذلك قد وقع فى الشريعة، فإن[2] الأخَ مِن الأبوين يُسْقِطُ الأخَ مِن الأب، وهذا أَحَدُ[3] المعانى التى يحملها[4] هذ الفصل، وذلك أن القياس لا يَمْنَعُ أن يشتركَ الجميعُ فى الميراث من غير تخصيص، لاشتراكهما فى الانتساب إلى الأب، والانتسابُ إلى الأم فى هذا المعنى ساقط، ويجوز أن يكون للأخ من الأبوين الثُّلُثان وللأخ من الأب الثُّلُث، عملاً بالقرابتين، ويجوزُ إسقاطُ الأخ من الأب بالأخ من الأبوين، لرجحان النَسب إلى الأب والأم، وهذا الذى تقرر فى الشرع هو[5] عملٌ بأحد المعنيين[6]، كذلك ها هنا.

**واحتجَّ الآخرون** من وجهين:

**أحدهما:** أن الفعلَ المضارعَ معرب لا يحصل[7] بإعرابه فَرْقٌ، فكذلك الأسماء.

**والثانى:** أن الفاعلية والمفعولية تُدْرَكُ بالمعنى؛ ألا ترى أن الأسماء المقصورة لا يظهرُ فيها إعراب، ومعانيها مُدْرَكَةٌ، وإنما أَعْرَبَت العربُ الكلامَ؛ لما يلزم المتكلم مِن ثِقَلِ السكون؛ لأن الحرف يُقْطَعُ عن حركاته[8] فَيَشُقُّ على اللسان.

قالوا: ويَدُلُّ على صحة ما ذكرناه أن (كلمات) العرب (قد) تتفق مع اختلاف المعنى (وقد)[9] تختلف مع اتفاق المعنى؛ ألا ترى أن قولك: هل زيد قائم؟ مثل

---

(١) فى الأصل: (منهما) وما أثبتناه أصوب.

(٢) فى الأصل: (وإن) واستعمال الفاء أوضح.

(٣) فى التبيين المحقق: «وهو».

(٤) فى التبيين المحقق: «يحتملها».

(٥) فى الأصل: (وهو) وحذف الواو أفضل.

(٦) فى التبيين المحقق: «المعاني».

(٧) فى التبيين المحقق: «ولا يحصل».

(٨) فى التبيين المحقق: «جريانه».

(٩) زيادة على الأصل يتطلبها المقام، وقد جاءت العبارة فى (الأشباه والنظائر١/ ٧٨) أوضح مما هى هنا، إذ جاء «وقال قطرب: لم يعرب الكلام للدلالة على المعانى والفرق بين بعضها وبعض، قد نجد فى كلامهم أسماء متفقة فى الإعراب مختلفة المعانى، وأسماء مختلفة فى الإعراب متفقة المعانى.. إلخ.

قولك: زيد قائم، فى اللفظ مع اختلاف المعنى / وقولك: زيد قائم، مثل [١٠٣ أ] قولك: إن زيدًا قائم، فى المعنى؛ إذ كلاهما إثباتٌ، والإعرابُ مختلفٌ.

**والجواب**: أما إعرابُ الفعل المضارع ففيه جوابان:

**أحدهما**: أن إعرابَهُ يُفرِّق بين المعانى أيضًا، كما ذكرنا فى المسألة قبلها.

**والثانى**: أن إعراب الفعل استحسانٌ، لشبهه بالأسماء، على ما ذكرناه هناك، وأما اختلافُ الإعراب واتفاقُ المعنى، وعكسُ ذلك؛ فلا يلزم؛ لأن هذه الأشياء فروع عارضة حُملَتْ على الأصول المعلَّلة؛ لضربٍ من الشبه، وذلك لا يمنعُ من ثبوت الإعراب لِمَعْنًى.

[و][1] قولهم: إنهم أعربوا؛ لِما يلزم مِن ثِقَلِ السكونِ، لا يصحُّ لوجهين:

أحدهما: أن السكونَ أخفُّ من الحركة، هذا مما لا ريب فيه، ولذلك كان المبتنى[2] والمجزومُ ساكنَيْن.

والوجه الثانى: لو كان ذلك من أجل الثقل لَفُوِّض زِمامُ آخِرِه[3] إلى المتكلم، وكان يُسكِّنُ إذا شاء، ويُحَرِّكُ إذا شاء، فلما اتفقوا على أنَّ تسكينَ المتحرك وتحريك الساكن بأى حركةٍ شاء المتكلم لحنٌ، دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه. والله أعلم [بالصواب].

* * *

(١) زيادة للربط.

(٢) فى التبيين المحقق: «المبني».

(٣) فى التبيين المحقق: «الخبرة».

# المسألة العاشرة(*)
## [سرُّ تعلُّق الإعراب بآخر الكلمة]

اختلفوا فى عِلَّة جَعْلِ الإعراب فى آخر [الكلمة][1]:

**فقال بعضهم**: إنما كان؛ لأن الإعراب دالٌّ على معنىً عارض فى الكلمة، فيجب أن يستوفى الصيغةَ الموضوعة لمعناها اللازم، ثم يُؤْتَى بعد ذلك بالعارض؛ كتاء التأنيث وياء النسب[2].

**وقال آخرون**: إنما جُعِلَ أخيرًا؛ لأن الإعراب يَثْبُتُ فى الوصل دون الوقف، فكان فى موضع يتأتى الوَقْفُ عليه، وهو الأخير.

**وقال قُطْرُب**[3]: إنما جُعِلَ أخيرًا لتعذُّرِ جعله وسطًا؛ إذ لو كان وسطًا لاختلطت الأبنيةُ، وربما أفضَى إلى الجمع بينَ ساكنَيْن / ، أو الابتداء بالساكن، [١٠٣ ب] وكلٌّ ذلك خطأٌ لا يُوَجد مثلُه فيما إذا جُعِل أخيرًا.

**قال قطرب**: والمذهبُ الأول فاسدٌ؛ لأن كثيرًا من المعانى العارضة تدخلُ فى أول الكلمة ووسطها قبل استيفاء الصيغة؛ نحو الجمع والتصغير، وهو معنًى عارض[4].

**والجواب**: أن العلَلَ المذكورَة كلَّها صحيحةٌ، وأَمْتَنُها عند النظر الصحيح هو الأول، وأما ما نُقِضَ به من التَّصْغير والجمع فلا يَصِحُّ لوجهين:

**أحدُهما**: أن التصغيرَ والجمعَ معنيان يَحْدُثان فى نفس المسمَّى، وهو التكثيرِ والتحقير[5]؛ فلذلك كانت علاماتها[6] فى نفس[7] الكلمة؛ لأن التكثير معناه: ضَمّ

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإيضاح للزجاجى / ٧٦ والأشباه والنظائر ١ / ٨٢، والتبيين المحقق ص ١٦١.

(١) زيادة من التبيين المحقق ص ١٦١.

(٢) فى التبيين المحقق: «وحرف النسب».

(٣) سبق التعريف به فى المسألة (٩).

(٤) ممن قال بهذا أيضًا: أبو بكر بن الخياط؛ وفى الإيضاح: قال أبو بكر بن الخياط: ليس هذا بقول يُمَرَّضُ؛ لأنا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أولاً ووسطًا، فما دخلها أولاً قولك: الرجل والغلام، وما دخلها وسطًا ياء التصغير فى قولك: فُرَيْخ وفُلَيْس، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب ألا يدخل على الاسم حرف معنى إلا بعد كمال بنائه (الإيضاح ٧١).

(٥) الأولى (التحقير والتكثير).

(٦) فى التبيين المحقق: «علامتهما».

(٧) انظر ما قلناه عن مثل هذا الاستعمال فى المسألة الثامنة من هذا الكتاب.

اسمٍ إلى اسمٍ وهو مُساوٍ له فى الدلالة على المعنى، فكان الدالُّ على الكثرة داخلاً فى الصيغة، كما أن إضافة أحدهما إلى الآخر، داخلٌ فى المعنى، وليس كذلك المعنى الذى يدل عليه الإعراب؛ فإن كَوْنَه فاعلاً لا يُحْدِثُ فى المسمَّى معنًى فى ذاته، بل هو معنى عارضٌ أوجَبَهُ عاملٌ عارض.

**والوجه الثانى**: أن التصغيرَ والجمعَ من قبيل المعانى التى يُقْصَدُ إثباتُها فى نفس السامع، فيجِبُ أن يُبْدَأَ بها أو تُقْرَنَ بالصيغة، لتُثْبِتَ فى نفس السامع معناها[1] قبل تمام المعنى الأصلى بدونها[2]، وهذا كما جُعِلَ الاستفهام والنفى فى أول الكلام؛ ليستقر معناه فى النفس، ولو أُخِّرَ لَثَبَتَ فى النفس معنًى ثم أُزيلَ، وليس كذلك الإعراب؛ لأن الصيغة المجردة عن الإعراب لا تنفِى كَوْنَ الاسم فاعلاً أو مفعولاً[3]، حتى إذا جاء الإعراب بعد ذلك أزال المعنى الأول. وكذلك الألفُ واللام، جُعلتْ أولاً؛ ليثبت التخصيصُ فى المسَمَّى، ولا يؤتى بها / أخيرًا؛ لئلا [١٠٤] يَحْدُثَ التخصيصُ بعد الشياع.

**واحتجَّ الآخرون** الذين قالوا بأن الإعراب لا ينبغى أن يكون موضعُه أخيرًا: بأنه[4] دالٌّ على معنى فى الكلمة، فوجب أن يكون فى أصلها، كالتصغير والجمع والتعريف والنفى والاستفهام وغير ذلك، وإنما عُدِلَ إلى الأخير؛ لما ذكرناه من اختلاطِ الأبنية. والجوابُ عن هذا قد سبق[5]، والله أعلم [بالصواب].

* * *

---

(١) فى الأصل: (معناهما)، وما أثبتناه أصوب.

(٢) [دون] من الظروف غير المتصرفة، فلا ترد إلا منصوبة أو مجرورة بالحرف (من)، وهكذا وردت دائمًا فى القرآن الكريم والشعر، ولم ترد مجرورة بالباء إلا فى استعمال الأخفش ومتأخرى المصنفين، وكثير من النحاة يُخَطِّىءُ ذلك.

(٣) فى التبيين المحقق: «كون المسمى فاعلاً ولا مفعولاً».

(٤) فى الأصل: (لأنه)، وفى التبيين المحقق ص ١٦٣: «واحتج من قال: إن الإعراب لا ينبغى أن يكون موضعه أخيرًا؛ لأنه دالّ على . . .».

(٥) فى الإيضاح (٧٦) سبب آخر يراه المبرد، يقول: «لم يجعل الإعراب أولاً؛ لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب؛ لأن حركتين لا تجتمعان فى حرف واحد، فلما فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يجعل وسطًا ؛لأن أوساط الأسماء مختلفة؛ لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخرًا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته»، ويقول الزجاجى: وكل هذه الأقوال يقنع فى معناه.

# المسألة الحادية عشرة(*)
# [مفهوم الصرف]

**الصرف**: هو التنوينُ وَحْدَهُ. وقال آخرون: هو التنوين والجر.

**حجة الأولين** مِن ثلاثة أوجه:

**أحدها**: أنه معنًى يُنْبِئُ عنه الاشتقاق: فلم يدخل فيه ما لا يدل[1] عليه الاشتقاق، كسائر أمثاله.

وبيانُه: أنَّ الصرفَ فى اللغة هو الصوتُ الضعيف؛ كقولهم: صَرَفَ نابُ[2] البعير، وصَرَفَت البكرةُ، ومنه: صَريفُ القلم[3]، والنونُ الساكنة فى آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غُنَّة كَغُنَّة الأشياء التى ذكرنا، وأما الجرُّ فليس صوتُه مُشْبِهًا لما ذكرنا؛ لأنه حركةٌ، فلم يكن حرفًا[4] كسائر الحركات؛ ألا ترى أن الضمة والفتحة فى آخر الكلمة حركة، ولا تسمَّى صَرفًا.

**والوجه الثانى**: هو[5] أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جرَّ فى موضع الجر، ولو كان الجرُّ من الصرف لَما أُتِىَ[6] به من غير ضرورة إليه، ذلك أن التنوين دعت الضرورةُ إليه لإقامة الوزن، والوزنُ يقومُ به، سواءٌ كُسِرَ ما قبلَه أو فُتِحَ[7]، فلما كُسِرَ حينَ نُوِّن عُلِمَ أنه ليس من الصرف؛ لأن المانع من الصرف قائم، وموضع المخالَفة[8] لهذا المانعِ الحاجةُ إلى إقامة الوزن،فيجب أن يختص به.

/ [و][9] **الوجه الثالث**: أن ما فيه الألفُ واللامُ لو أضيف لكُسِرَ[10] فى موضعِ [١٠٤ ب]

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: اللباب (الورقة - ٩)، وفى التبيين المحقق ص ١٦٤.

(١) فى التبيين المحقق: «ما يدل».

(٢) فى الأصل: (ذاب). وما ذكرناه أصح.

(٣) فى الأصل: (الأفلام). والتصويب من هامش الكتاب.

(٤) فى التبيين المحقق: «صَرْفًا».

(٥) فى الأصل: (وهو). ولا حاجة إلى الواو.

(٦) فى الأصل: (أوتى). وهو خطأ.

(٧) فى الأصل: (فتحه). وهو خطأ.

(٨) فى التبيين المحقق: المخالف».

(٩) فى الأصل: (من غير واو). وإثباتها أفضل للعطف، كما فعل فى الوجه الثانى قبله.

(١٠) فى التبيين المحقق: «أو أضيف يُكْسَرُ».

الجرِّ، مع وجود المانع من الصرف، وذلك يدلُّ على أن الجرَّ سَقَطَ تبعًا لسقوط التنوين؛ بسبب مشابهة الاسم الفعلَ، والتنوين سَقَط لعلَّة أُخْرَى، فينبغى أن يظهر الكسرُ الذى هو تَبَعٌ؛ لزوال ما كان سقوطُه تابعًا له.

**واحتجَّ الآخَرون من وجهين:**

**أحدهما:** أن الصَّرْفُ من التصرَّف، وهو مِن التَّقَلُّب[1] فى الجهات، وبالجر يزداد تَقَلُّبُ الاسم فى الإعراب؛ فكان من الصرف.

**والثانى:** أنه اشتُهِرَ فى عُرْف النحويين أن غير المنصرف ما لا يدخله الجرُّ مع التنوين، وهذا حَدٌّ[2]، فيجبُ أن يكون الحدُّ داخلاً فى الحدود.

**والجواب عن الأول من وجهين:**

**أحدهما:** أن اشتقاقَ الصَّرْف مما ذكَرْناه، لا مما ذكروا، وهو أقرَبُ إلى الاشتقاق.

**والثانى:** أن تقلُّبَ الكلمة فى الإعراب لو كانَ من الصرْف لوجبَ أن يكون الرفعُ والنصبُ صَرْفًا، وكذلك تقلُّب الفعل بالاشتقاق[3] لا يُسَمَّى صَرْفًا، وإنما يسمَّى تصرُّفًا وتَصْرِيفًا، أمّا ما اشتهر فى عُرْف النحويين فليس بتحديد للصرف، بل هو حُكْمُ ما لا ينصرف، فأمّا ما هو حقيقةُ الصرف فَغَيْرُ ذلك. ثمَ هو باطلٌ بالمضاف وما فيه الألف واللام؛ فإنَّ تقلبَه أكثر، ولا يُسَمَّى منصرفًا. والله أعلم [بالصواب].

* * *

---

(١) فى التبيين المحقق: «وهو التقلب».

(٢) فى التبيين المحقق: «وبهذا حُدَّ».

(٣) فى التبيين المحقق: «بالاشتقاق والإعراب».

# المسألة الثانية عشرة(*)
## [حقيقةُ الإعراب]

ذهبَ أكثرُ النحويين إلى أن الإعراب معنًى يدلُّ اللفظُ عليه[1]. وقال آخرون: هو لفظٌ دالٌّ على الفاعلِ والمفعول مثلاً، وهذا هو المختارُ عندى[2].

**احتجَّ الأوَّلون من أوْجُه:**

**أحدُها:** أنَّ الإعرابَ / اختلافُ آخرِ الكلمة؛ لاختلافِ العاملِ فيها، [١٠٥] والاختلافُ معنى لا لفظٌ؛ كمخالفة[3] الأحمرِ الأبيضَ.

**والثانى:** أن الإعرابَ يَدُلُّ عليه مَرَّةً الحركةُ، وتارةً الحرف؛ كحروف المَدِّ فى الأسماء الستة، والتثنية والجمع، وما هذا سبيله لا يكونَ معنًى واحدًا، بل هو دليلٌ على المعنى، والدليلُ قد يتعدَّد والمدلولُ عليه واحدٌ.

**والثالث[4]:** أن الحركات تضاف إلى الإعراب؛ فيقال: حركاتُ الإعراب، وهى[5] ضمةُ إعراب، وإضافةُ الشىء إلى نفسِه ممتنعة[6]، وكذلك الحركات توجد فى المثنى، وليست إعرابًا.

**واحتجَّ الآخرون** بأن الأصلَ فى الإعراب الحركةُ؛ لأنها ناشئة عن العامل؛ كقولك: قام زيد، فالضمة حادثةٌ عن الفعل، والفعلُ عاملٌ، والعملُ نتيجةُ العامل، والعملُ هو الحركةُ، فأما كَوْنُ الاسمِ فاعلاً أو مفعولاً فهو معنًى مجرَّدٌ عن علامةٍ لفظيةٍ، يجوزُ أن تُدرَك بغير لفظٍ كما يُدرك الفَرْقُ بين المبنيات بالمعنى

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: اللباب [الورقة - ٥]، والأشباه والنظائر [١/ ٧٢]، وهمع الهوامع [١/ ١٤]، وفى التبيين المحقق ص ١٦٧.

(١) فى الأشباه والنظائر (١/ ٣): هو ظاهر قول سيبويه واختار الأعلم وكثير من المتأخرين، وجعله ابن إيار قول أكثر أهل العربية.

(٢) فى الأشباه والنظائر [١/ ٣]: وهو اختيار ابن مالك ونسبه إلى المحققين.

(٣) فى الأصل: (المخالفة). وما ذكرناه أوضح.

(٤) ذكر فى اللباب [٥- ١] وجهين آخرين هما:

أ- أن الإعراب فاصل بين المعانى، والفصل والتمييز معنى لا لَفْظٌ.

ب- أن الحركة والحرف يكونان فى المعنى، وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه، وقد يكون السكون إعرابًا، وهذا كله دليل على أن الإعراب معنى. ا هـ.

(٥) فى التبيين المحقق: «وهذه».

(٦) جرى فى هذا على مذهب البصريين، وإلا فالكوفيون يجيزون إضافة الشىء إلى نفسه، ولا سيما إذا اختلف اللفظان، انظر: الصبان على الأشمونى [٢/ ٢٤٩] وهمع الهوامع [٢/ ٤٠].

مع الحكم بالبناء؛ كقولك: ضربَ هذا، وكذلك فى المعرب؛ نحو: كلّم موسَى عيسى، فعُلم أن الإعرابَ هُوَ الحركةُ الخصوصة، هذا هو حُجّة هؤلاء.

والذى أحرِّرُه هنا أن القولَ أن[1] الإعرابَ فارقٌ بين المعانى العارضة كالفاعلية والمفعولية والتعجب والنفى والاستفهام؛ نحو: ما أحسن زيدًا، ت وما أحسن زيدٌ؟ وما أحسنُ زيد، نفسُ[2] الحركات هنا هو الفارق بين المعانى، وإذا ثَبَتَ أن الإعرابَ فارقٌ بين المعانى؛ فالفرقُ الحاصلُ عن الفارق يُعْرَفُ تارةً بالعقل؛ كمعرفة أن الاثنين أكثرُ من الواحد وأقلُّ من الثلاثة، هذا معلومٌ / بالعقلِ من غير لفظ [١٠٥ ب] يدلُّ عليه، وتارةً يُعْرَفُ بالحسِّ من السمع والبصرِ واللمسِ والذوقِ والشمِّ؛ فأنتَ تفرِّقُ بين زيدٍ وعَمْرٍ وفى التسمية بما تسمعه من اللفظين، وتفرِّق بين الأحمر والأبيض بحاسّة البصر، وبين الحارِّ والبارد والناعم والخشن باللمس، وبين الحلو والمُرِّ بالذوق، وبين الريح الطيبة والخبيثة بالشم، والإعرابُ من قَبِيل ما يُعرف بحاسة السمع؛ ألا ترى أنكَ إذا قلتَ لإنسان: افرق[3] بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه (فى)[4] نحو قولك: ضرب زيد غلام عمرو، فإنه إذا ضَمَّ أولاً وفَتحَ ثانيًا وكَسَرَ ثالثًا حَصَلَ لك الفرقُ بألفاظه لا من طريق المعنى؛ فإنك أنت قد تدركُ هذا المعنى بغير لفظ، فَدَلَّ (على) أن الإعرابَ هو لفظُ الحركة.

وأما ما أُعْرِبَ بالحرفَ: فهو حاصلٌ من اللفظ أيضًا؛ لأن الحرفَ لفظٌ، كما أن الحركةَ لَفظٌ.

وأما كونُ الحركة فى المُبْتَنَى[5]: فلا يمنع أن يكون إعرابًا فى المعرَب، ويكون الفرقُ بينهما: أن حركة الإعراب ناشئةٌ عن عاملٍ؛ فهى حركةٌ مخصوصةٌ، وحركةُ المُبْتَنَى ليست مخصوصة بعامل.

وأما إضافَةُ الحركة إلى الإعراب، فلا تدلُّ على أنهما غَيْران، بل هو من قَبيل إضافة النوع إلى الجنس، وهذا كما تقول: رَفْعُ الإعراب ونصبُه وجرُّه، فتضيف الرفعَ إلى الإعراب وهو نوعٌ منه، يدلُّ على ذلك أن الرفعَ إعرابٌ بلا خلاف، وكذلك النصب والجر. ومعلوم أن حقيقة الرفع هو الضمة الناشئة عن العامل، فيلزم أن يكون الإعرابُ لفظًا. والله أعلم [بالصواب].

* * *

(١) فى التبيين المحقق: «أقول الإعراب».
(٢) انظر ما قلناه فى التعليقة (٤) من المسألة (٨) من هذا الكتاب.
(٣) فى التبيين المحقق: افرق لى».
(٤) زيادة على الأصل يتطلبها السياق.
(٥) فى التبيين المحقق: المبني».
(٦) فى التبيين المحقق: «قد لزم».

# المسألة الثالثة عشرة(*)
## [حركات الإعراب والبناء: أيُّها أسبق؟]

اختلفوا فى حركات الإعراب: هل هى سابقةٌ على حركات البناء أو العكس، أو هما متطابقان من غير ترتيب؟

**فذهب قومٌ إلى الأوَّل**، وهو الأقوى.

**والدليلُ** عليه / مِن وجهين: [١٠٦ أ]

**أحدهما**: أن الإعرابَ تابعٌ لفائدة الكلام، والكلامُ موضوعٌ للتفاهم، فيجب أن يكون مقارنًا للكلام، كمقارنة المفردَ لمعناه، وبيانُ ذلك أن المفرد فى نحو قولك: فرس وغلام وجبل، متى ذُكر واحدٌ من هذه الألفاظ كان معناه مصاحبًا له، فإذا انتهى اللفظُ فُهِمَ مَعناه عند انتهائه. وكذلك الكلام: المقصودُ منه ما تحصّل من الفائدة عند التخَاطُب، والتخاطُبُ لا يكون إلا بالمركب، فالمفردَات تصور المعانى، والمركَّبات تفيد التصديق، وهو المقصود الكُلِّى من وضع الكلام، فإذا كان[1] مقارنًا للكلام فُهِمَ معنى المركَّب عند انتهاء ألفاظه، كقولك: أعطَى زيْدٌ عمرًا درهمًا، فإنك لا تدرك معنى هذه الجملة إلا أن تعلم الفاعلَ والمفعولَ حتى يستقرَّ عندك معنى ما قُصِد بالجملة، فأما حركاتُ البناء فلا تفيد معنًى فى المركَّب، وإنما هو شىءٌ أوجبه شَبه الحرفِ الذى لم يوضع لتفيد حركتُه معنى.

**الوجه الثانى**[2]: أن واضعَ اللغة حكيمٌ، ومِن حكمته أن يَضَعَ الكلامَ للتفاهم، ولا يتمّ التفاهمُ إلا بالإعراب، فوجبَ أن يكون مقارنًا للكلام؛ لتحصل فائدةُ الوضع، وأما البناءُ فلا يُعْرَفُ المعنى فيه مِن اللفظ، وإنما يُعرف بجهة أخرى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضربَ موسَى عيسَى، لم يُفْهَمْ من اللفظ الفاعلُ من المفعول، وإنما ميزوا بينهما بأن ألزموا الفاعلَ التقديم، وهذا أمرٌ خارجٌ عن اللفظ، والإعرابُ إما هذا[3] اللفظُ أو مدلولُ اللفظ، ولو قال: كسر موسَى العصا[4]،

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: اللباب [الورقة ٥ ب]، ولم يعرض فيها كل الآراء: ولا كل ما فَصَّلَه هنا، وانظرها فى التبيين المحقق ص ١٧٠.

(١) فى التبيين المحقق: «كان الإعراب».

(٢) فى التبيين المحقق: «والوجه».

(٣) فى التبيين المحقق: «هو».

(٤) فى الأصل: (العصى). وصححته ما ذكرناه.

فُهِمَ الفاعلُ من المفعول من المعنى؛ إذ قد ثبت[1] أن المراد بـ (موسى) الكاسر، وبـ (العصا) المكسور، وهذا أيضًا خارجٌ عن أدلة الألفاظ، إلا أنه مع خروجه عن دليل اللفظ / يُقَدَّر الإعرابُ عليه تقديرًا، والتقديرُ: إعطاءُ المعدوم حُكْمَ الموجود، [١٠٦ب] وإنما كان كذلك؛ لقيام الدليل على أن هذه الأسماء غير مبنية، فيلزم أن تكون مُعْرَبَةً[2].

**واحتجَّ** من قال: حركاتُ البناء أصلٌ، بأنَّ حركةَ البناء لازمةٌ، (وحركةُ)[3] الإعراب منتقلةٌ، واللازمُ أصلٌ للمنتقل وسابقٌ عليه.

**واحتج** من قال: لا يسبقُ بعضُها بعضًا[4]، بأن[5] واضع اللغة حكيمٌ، فَيُعْلَمُ من الابتداء، ما يُحَرَّك للإعراب وما يُحَرَّك لغيره، فيجب أن يتساوق ولا يتسابق.

والجواب عن شبهة المذهب الثانى أن الفرعَ والأصلَ لا يؤخَذُ من اللزوم والانتقال، بل يؤخذ من جهة إفادة المعانى، وقد ثبت أن الأسماء هى التى يقع فيها اللَّبْسُ، وأنها مجال[6] الفاعلية والمفعولية، فكان الإعراب مقارنًا لها؛ لئلا يقع اللبسُ، ثم يُحْتاج إلى إزالته بعد وقوعه، والبناءُ أجنبى عن ذلك.

والجواب عن شبهة المذهب الثالث: أنَّا لا نريدُ بالسبق (السبق)[7] بالزمان، بل السبقَ بالرتبة، ولا شكَّ أن الإعراب سابقٌ بالرتبة، وأما البناء فيجوز أن يكون متأخرًا عن الإعراب، وأن يكون مقارنًا له فى الوضع. [والله أعلم بالصواب].

* * *

---

(١) أى بالقرينة الذهنية هنا.

(٢) فى الأصل: (معرفة). والصواب ما أثبتناه.

(٣) زيادة يتطلبها سياق الكلام.

(٤) فى التبيين المحقق: «على بعض».

(٥) فى الأصل: «أن». وما أثبتناه أوضح.

(٦) فى التبيين المحقق: «مَحَالُ».

(٧) زيادة يتطلبها سياق الكلام، وفى التبيين المحقق: «لا نريد بالسبق هنا».

# المسألة الرابعة عشرة(*)
# [سر دخول التنوين فى الكلام]

العلة فى زيادة تنوين الصرف على الاسم أنه أريد بذلك بيان خِفَّة الاسم وثقل الفعل[1]. وقال الفراء[2]: «المرادُ به الفرقُ بين المنصرف وغير المنصَرَف»[3]. وقال آخرون: المرادُ به الفرقُ بين الاسم والفعل. وقال قوم[4]: المرادُ به الفرقُ بين المفرد والمضاف.

والدلالة على المذهب الأول أن فى الكلمات ما هو خفيفٌ وما هو ثقيلٌ، / [١٠٧ أ] والخفةُ والثقلُ يُعْرَفان من طريق المعنى، لا مِن طريق اللفظ، فالخفيف: ما قلَّتْ مدلولاته ولوازمُه، والثقيلُ: ما كَثُرَ ذلك فيه.

فَخِفَّةُ الاسمِ أنه يدُلُّ على مسمى واحد ولا يلزمه غيرُه فى تحقيق معناه؛ كلفظة (رجل)؛ فإن معناها ومسمّاها: الذكرُ من بنى آدم، و(الفرسُ) هو الحيوان الصهّال، ولا يقترن بذلك زمانٌ ولا غيرهُ. ومعنى ثقل الفعلِ: أنَّ مدلولاته ولوازمَه كثيرةٌ، فمدلولاتِهِ: الحدَثُ والزمان، ولوازمُه: الفاعل والمفعول والتصرُّف، وغير ذلك[5].

فإذا تقرر هذا، فالفرقُ بينهما غير معلومٍ من لفظهما؛ فوجب أن يكون على ذلك دليلٌ من جهة اللفظ، والتنوينُ صالحٌ لذلك؛ لأنه زيادة على اللفظ، والزيادةُ

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإيضاح (٩٧)، وفى التبيين المحقق ص ١٧٢.

(١) هذا رأى سيبويه، قال فى الكتاب (١/٦): اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هى الأُوَلُ، وهى أشد تمكنًا، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون.

(٢) أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بنى أسد، ولد بالكوفة، وتلقى عن الكسائى وغيره، برع فى علوم كثيرة وتقصى أطراف علم النحو حتى قيل فيه: الفراء أمير المؤمنين فى النحو، رحل إلى بغداد واتصل بالمأمون، وأدَّبَ ولديه، ومن مؤلفاته كتاب الحدود فى النحو، ألفه للمأمون، توفى سنة ٢٠٧ هـ.

(٣) وهذا القول مأخوذ من القول الأول؛ لأن ما لا يتصرف مضارع الفعل، وقد رجع ذلك إلى معنى واحد، وفى الإيضاح (٩٧): فقيل له، أى: للفراء.

(٤) نسب هذا الرأى فى الإيضاح (٩٧) إلى بعض الكوفيين، وذكرت هناك تفاصيله.

(٥) الجمل من: «فالخفيف ما قَلّتْ مدلولاته» إلى: «وغير ذلك» نقلها السيوطى منسوبة فى كتابه [للاقتراح ١/١٤٥].

ثِقَلٌ فى المزيد عليه، والاسمُ يحتمل الثقل؛ لأنه فى نفسه خفيف، والفعلُ فى نفسه ثقيل، فلا يحتمل التثقيلَ، وهذا معنىً ظاهر، فكان هو الحكمةَ فى الزيادة.

وقول الفرّاء إنْ حُمِلَ على معنًى صحيح، فمرادُه ما ذَكَرْنا، ولكن العبارةَ ركيكةٌ، وإنْ حُمِلَ على ظاهر اللفظ كان تعليلَ الشىء بنفسه؛ لأنه يصير إلى قولك: التنوينُ يفرق[1] بين ما ينوَّن وبين[2] ما لا ينوَّن، وذا تعليلُ الشىء بنفسه.

وأما من قال: فَرْقٌ بين الاسم والفعل، فلاَ يَصِحُّ لأوْجُه:

أحدُها: أن الفرق بينهما من طريق المعنى، وذلكَ أن الاسمَ يَدُلُّ على معنًى واحد، والفعلُ على معنيين، وقد ذكرنا ذلك فى حَدَّيهما[3].

الثانى: أن العلاماتِ اللفظيةَ بينهما كثيرةٌ، مثل: قد والسين وسوف، والتصرُّف، مثل: كونه ماضيًا، ومستقبلاً، وأمرًا، والاسمُ يعرَّفُ بالألف واللامِ وغيرهما.

والثالث: أن الاسمَ الذى لا ينصرِفُ لا تنوين فيه، وهو / مباين للفعل. [١٠٧ ب]

وأما من قال: «يفرقُ بين المفرَد والمضاف»، فقوله باطلٌ أيضًا من جهة أن المفردَ مطلقٌ يصحُّ السكوت عليه، والمضافُ مخصوصٌ محتاجٌ إلى ما بعده، وأن الاسمَ الذى لا ينصرف قد يضاف، وإضافته غيرُ لازمة، فيكون مفردًا مع أنه لا ينُوَّن، فلو كان المفردُ لا يُفصَل بينه وبين المضاف إلا بالتنوين لَزِمَ ألاّ يكونَ المفردُ إلا منصرفًا. [والله أعلم بالصواب].

* * *

---

(١) فى التبيين المحقق: «يفرق به».

(٢) كرر العكبرى هنا لفظ (بين) مع الاسم الظاهر، والمشهور أنها لا تكرر إلا مع المضمر، كقوله تعالى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، وقد خطأ الحريرى مثل هذا الاستعمال، وَلِى كثير على صحته، فانظره فى مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة فى مقال بعنوان (ليس فى كلام العرب، وقضية الصواب والخطأ) صفحة ١٥٢ وما بعدها - العدد الأول عام ٨٢/ ١٩٨٣.

(٣) انظر المسألتين (٢، ٥) من هذا الكتاب.

# المسألة الخامسة عشرة(*)

## [فعل الأمر: بين الإعراب والبناء]

فِعْلُ الأمر[1] مبنيٌّ، نحو: قم واضرب. وقال الكوفيون: هو مُعْرَبٌ بالجزم.

لَنا[2] أنه لفظٌ لا يفرقُ بإعرابه بين معنًى ومعنًى[3]، فلم يكن معربًا كالحرف. والدليلُ على هذه الجملة أن الإعراب معنى زائد على الكلمة، فلا ينبغى أن يثبتَ إلا إذا دَلَّ على معنى، وفعلُ الأمر لا يحتملُ معانى يفرق الإعرابُ بينها، فلم يَحْتَجْ إلى الإعراب، وقد ذكرنا ذلك فى إعراب الفعل[4]: هل هو استحسانٌ [أو][5] أصلٌ، فيما تقدم.

والإعرابُ[6] إما أن يثبت أصلاً أو استحسانًا، وكلاهما معدومٌ، أما الأصلُ: فلأنه لا يحتمل معانىَ يَفْرِقُ الإعرابُ بينها، وأما الاستحسانُ فهو أنَّ فعلَ الأمر لا يشابه الاسم حتى يُحْمَلَ عليه فى الإعراب، بخلاف المضارع فإنه يشبه الاسم؛ لوجود حرف المضارَعة[7]، وليس فى لفظ الأمر هنا حرفُ مضارعة يشبه به الاسمَ، فعند ذلك يجبُ أن يكون مبنيًا.

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ٧٢)، وفى التبيين المحقق ص ١٧٦.

(١) فى التبيين المحقق: «الأمر للمواجه».

(٢) واضح هنا الاتجاه البصرى الذى يخالف مذهب العكبرى، أو لعلَّه اختيار له، لا انتماء منه.

(٣) فى التبيين المحقق: «وقد يشبه الاسم».

(٤) انظر المسألة التاسعة من هذا الكتاب.

(٥) فى الأصل (أم). و(أم) تقع بعد همزة التسوية، أو بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين، أما (هل) فيقع بعدها (أو) وله أن يقول غير هذا: أَستحسان هو أم أصل؟.

(٦) فى التبيين المحقق: «ولأن الإعراب».

(٧) المضارع يشبه اسم الفاعل فى عدد الحروف، وفى الحركات والسكنات، فـ(ينصر) يشبه (ناصر) و(مستغفر) يشبه (يستغفر) واسم الفاعل معرب؛ ولذا حمل عليه المضارع. ومعنى المضارعة: المشابهة، وسمى المضارع بهذا، لمضارعته الاسم، أى: مشابهته له على ما سبق - واسم الفاعل معرب فكذا ما أشبهه؛ حملاً عليه؛ بخلاف فعل الأمر، فهو لا يشبه اسم الفاعل فيما تقدم، فلا وجه لإعرابه.

واحتجَّ الكوفيون بأنه فعلُ أمرٍ[1] فكان معربًا بالجزم، كما لو كان فيه حرفُ المضارعة، كقولك: لتضرِب يا زيدُ، ولْيَضرِبْ عمرو، ولا إشكال فى أن كلَّ واحدٍ منهما أمرٌ، فإذا كان أحدُ الأمرين معربًا كان الآخر كذلك.

قال[2]: فإن قيل: هناك حرف المضارعة / وهو[3] المقتضى للشبه؟ قيل: فعْلُ [١٠٨ أ] الأمر[4] إنْ لم يكن فيه حرفُ المضارعة لفظًا فهو مقدَّر مرادٌ، وحُذفَ لفظًا للعلَم؛ فالتقدير فى قولك: (قم): لِتَقُمْ، ويَدُلُّ على ذلك أن حذفَ اللام قد جاء صريحًا؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبَالا[5]

أى: لتَفْدِ.

وقال الآخر: [من الطويل]

على مثْلِ أصحابِ البَعُوضة فاخْمِشى ... لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بكَى[6]

أى: لِيَبْكِ.

---

(١) مذهب الكوفيون أن فعل الأمر مقتطع من المضارع المقترن بلام الأمر، فأصل (افعل) هو (لتفعل)، ولما كثر استعمال الأمر للمواجه فى كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب، استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة؛ طلبًا للتخفيف، وكثرة الاستعمال قد تؤدى إلى حذف بعض أحرف الكلمة عند العرب، ولذلك نظائر، وهذا الحذف لا يكون مزيلاً لها عن أصلها، ولا مبطلاً لعملها.

(٢) فى التبيين المحقق: «قالوا».

(٣) فى الأصل: (هو وهو) وهو تكرار من الناسخ.

(٤) فى التبيين المحقق: «الأمر للمواجه».

(٥) من الوافر، وهو منسوب للأعشى فى كتاب سيبويه، أو للحطيئة فى رأى الأعلم، أو لواحد من هذين مع ثالث هو ربيعة بن جشم فى رأى ابن يعيش، أو لحسان بن ثابت، أو لأبى طالب كما نسبه عبد السلام هارون فى معجم الشواهد، وانظر هذا الشاهد فى: مغنى اللبيب [١/ ١٨٦، ٢/ ١٧٢]، والصبان [٤/ ٥]، وابن يعيش [٧/ ٣٢]، ٦٠، ٦٢، ٩/ ٢٤]، وسيبويه [١/ ٤٠٨]، والمقتضب [٢/ ١٣٢]، والأمالى الشجرية [٣/ ٣٧٥]، والإنصاف [٣١٤] والمقرب لابن عصفور (٥٩) وشذور الذهب (٢١١) وشواهد العينى (٤/ ٤١٨)، والتصريح على التوضيح [٢/ ١٩٤]، وهمع الهوامع [٢/ ٥٥]، والدرر اللوامع [٢/ ٧١]، والأشمونى على الألفية [٤/ ٥]، وخزانة الأدب [٣/ ٦٢٩، ٦٦٦].

والشاهد فى هذا البيت: إضمار لام الأمر فى (تفد) ومعناه: لتفد نفسك. وهذا من أقبح الضرورات؛ لأن الجازم أضعف من حرف الجر، وحرف الجر لا يضمر، قال الشنتمرى: هو مرفوع حذفت لامه ضرورة، واكتفى بالكسرة منها». والتبال: سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال، وكأن التاء بدل من الواو.

(٦) فى الأصل (بكا) بالألف، والبيت من الطويل. وقائله متمم بن نويرة. ويروى (فاخمشى =

والجوابُ: أن هذا الفعل لم يوجد فيه علَّةُ الإعرابِ؛ لأن علَّة إعرابه: إما أصلٌ أو شِبهٌ، وكلاهما لم يوجد ـ على ما تقدَّم ـ وكونُه أمرًا لمَ يوجب إعرابَه، بل الموجِبُ (لإعرابِ)[1] الفعل الشَّبَهُ بالاسم، والشبهُ بالاسم كان بحرف المضارعة، والفعلُ بنفسه هناك ليسَ بأمرٍ، بل الأمرُ حاصلٌ باللام، وفى (قم وبِع) هو أمرٌ بنفسه.

والحاصل أنّا منعنا علَّة الأصْل، وهو أن قولك: لِيَضْرِبْ زيد، لم يُعْرَبْ لكون الفعل أمرًا، وفى: خُذْ وكُلْ، الفعل أمرٌ، فلا جامعَ إذَنْ بينهما[2].

[و][3] قولهم: إن حرف المضارعة محذوفٌ، كلامٌ فى غاية السقوط، وذلك أن الحذفَ لا يوجِبُ تغييرَ الصيغة، بل يُحْذَف ما يحذَف ويَبقَى ما يَبْقَى على حاله، كقولك: ارْمِ، فإن الأصلَ الياء، ولما حذفت بَقِيَ ما كان على ما كان عليه، وليس كذلك ها هنا؛ فإنك إذا قلت: يضرب زيد، فحذفتَ الياءَ لم تقل: ضرب زيد، بل تأتى/ بصيغة أخرى وهى (اضرب). [١٠٨ ب]

ولأن الجزمَ هناك باللام، وإذا حُذِفَ الجازم لا يبقى عمله، كما إذا حُذف الجارّ لم يَبْقَ[4] الجرُّ، وكذلك ها هنا: لو حُذِفَت اللامُ لم يَبْقَ عملها.

هذا لو كان الحذفُ للاّم وَحْدَها، فكيف إذا حُذِفَتْ اللام وَحَرْفُ المضارعة، وتغيَّرت الصيغة.

وأما الشِّعْرُ[5] فهو على الخبر، لا على الأمر، إلا أنه حذفَ الياء من آخر الفعل ضرورةً، والأصلُ (تفدى وتبكى). وجوابٌ آخرُ: وهو أنه حَذَفَ اللام وبَقِيَ حرفُ المضارعة، ولم تتغير صيغة الفعل، بخلاف مسألتنا.

= بدلاً من (فاحتمى وانظر: سيبويه ٣/ ٩، والإنصاف ٣١٥، وابن يعيش ٧/ ٦٠، ٦٢، والأمالى الشجرية ١/ ٣٧٥، والمقتضب للمبرد ٢/ ١٣٢، ولسان العرب (بعض)، ومغنى اللبيب ١/ ١٨٧، ومعجم البلدان (البعوضة)، والبعوضة: ماءة معروفة بالبادية، بها قتل مالك بن نويرة فيمن قتل بأمر خالد بن الوليد، والشاهد فى البيت (ببك) ومعناه: لبيك من بكى، ثم حدث فيه ما حدث لسابقه.

(١) زيادة لازمة على النص فى هامش الكتاب.

(٢) فى الأصل (إذا) وما أثبتناه أفضل إملاء.

(٣) زيادة على ما فى الأصل للربط.

(٤) فى التبيين المحقق: «لا يبقى».

(٥) يقصد البيتين السابقين.

**والله تعالى أعلم بالصواب**

**وإليه المرجع والمآب.**

**هذا آخرُ إملاء الشيخ محبِّ الدين أبى البقاء.**

**وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم**

**...[1] تعالى، ونعم الوهّاب، والحمد لله وحده.**

عُلِّقَتْ هذه الكراريس برسم الخزانة الحكيمة المولوية الإمامية للعالمين العاملين العلائية الوحيدية الفريدية الأصيلية البليغة العريقيّة المفيدية القاضية البدرية، عظَّم الله شأنها، وقمع مَنْ شَانَها، بحمده ومنّه، على يد أضعف عباد الله تعالى، وأحوجهم إلى رحمة الله تعالى: يوسف بن محمد بن خضر بن يعقوب بن خضر الشافعى، عفا الله تعالى عنه وعنهم.

**بحمد الله وحده**

**تم بالخير عم.**

* * *

(١) كلمة غير واضحة بالأصل.

## [زيادات]

نقلها الإمام السيوطى من كتاب (التبيين) للعكبرى فى كتابيه :

* الاقتراح فى أصول النحو.

* الأشباه والنظائر.

١ ـ [موضعُ الضمير المتصل بعد لولا](*) وهى مسألةٌ برأسها.

قال أبو البقاء فى (التبيين): جاء فى الشعر (لولاى ولولاك)، فقال معظمُ البصريين: الياء والكاف فى موضع جَرٍّ، وقال الأخفش[١] والكوفيون: فى موضع رفع.

قال أبو البقاء: وعندى أنه يمكن أمران آخران:

**أحدهما:** ألاّ يكون للضمير موضعٌ، لتعذُّرِ العامل، وإذا لم يكن عامل لم يمكن عمل، وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضعَ له، كالفصلِ[٢].

و(**الثانى أنه**)[٣] ممكن أن يقال: موضعهُ نصبٌ؛ لأنه مِن ضمائرِ المنصوبِ، ولا يلزمُ من ذلك أن يكون له عاملٌ مخصوصٌ؛ ألا ترى أن التمييز فى نحو (عشرين درهمًا) لا ناصبَ له على التحقيق؛ وإنما هو مشبهٌ بالمفعول، حيث كان فضلةً، وكذلك قولهم: لى ملؤه عسلاً، فهذا منصوبٌ وليس له ناصبٌ على التحقيق؛ وإنما هو مُشَبَّهٌ بما له عامل، ومثل ذلك يمكن فى (لولاى) وهو أن يجعل منصوبًا، من حيث كان من ضمائر المنصوب.

فإنْ قيل: الحكمُ بأنه لا موضَع له، وأنَّ موضعَه نصبٌ خلافُ الإجماعِ؛ إذ الإجماعُ منحصرٌ فى قولين: إمَّا الرفعُ وإمَّا الجرُّ، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع، وخلاف الإجماع مردود.

فالجواب عنه من وجهين:

**أحدهما:** أنَّ هذا مِن إجماعٍ مستفاد من (السكوت)؛ وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنعِ من قولٍ ثالث؛ وإنما سكتوا عنه، والإجماع هو: الإجماع على حكم الحادثة قولاً.

---

(*) انظر هذه المسألة فى الإنصاف (المسألة: ٩٧).

(١) أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة، أول الأخافشة الثلاثة المشهورين، أخذ عن أبى عمرو بن العلاء وطبقته، ولقى الأعراب فأخذ عنهم، وله أشياء غريبة ينفرد بها عن العرب، توفى سنة ١٧٧ هـ.

(٢) هذا اتجاه بصرى فى ضمير الفصل، وهو أن لا محل له، على أنه حرف عند أكثرهم، أو اسم عند الخليل أما الكوفيون فيرون أن له محلاً، إما بحسب ما بعده على رأى الكسائى، وإما بحسب ما قبله على رأى الفراء، انظر (مغنى اللبيب ٢/ ١٠٦).

(٣) زيادة على الأصل يتطلبها سياق العدد.

**والثانى**: أنّ أهلَ العصرِ الواحدِ إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قولٍ ثالث، هذا معلومٌ من أصول الشريعة، وأصولُ اللغةِ محمولةٌ على أصول الشريعة.

وقد صنعَ مِثلَ ذلك من النحويين على الخصوص أبو علىّ[1]؛ فإنّ له مسائلَ كثيرةً قد سُبِقَ إليها بحكم، وأثبت هو فيها حكمًا آخر؛ منها أن لفظة (كُلّ) لا يدخلها الألفُ واللامُ فى أقوالِ الأُوَل[2]، وجَوَّزَ هو فيها ذلك، وقد أفردها بمسألة فى «الحلبيات»[3] واستدل على ذلك بالقياس، فغير ممتنع أن يذهب ذاهبٌ هنا إلىَ مذهب ثالثٍ؛ لوجود الدليل عليه. انتهى.

## ٢ ـ [اجتماع الأمثال مكروه]:

قال أبو البقاء فى (التبيين): تصغير ذا (ذَيّا)، وأصلهُ ثلاثُ ياءات؛ عينُ الكلمة، وياءُ التصغيرِ، ولامُ الكلمة؛ فحذَفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفة الأولى؛ لأن الثانية للتصغير فلا تحذف، والثالثة تقع بعدها الألف، والألف لا تقع إلا بعد المتحركة، والألف فيها بدل عن المحذوف، والتصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها[4].

## ٣ ـ [التقدير]:

وقال أبو البقاء فى (التبيين): ليس كل مقدرٍ عليه دليل من اللفظ، بدليل المقصور، فإن الإعرابَ فيه مقدرٌ، وليس له لفظٌ يدلُّ عليه، وكذلك الأسماء الستةُ عند سيبويه[5]، الإعرابُ مقدرٌ فى حروفِ المدِّ منها، وإن لم يكن فى اللفظ ما يدل عليه[6].

## ٤ ـ [الجوار]:

وقال أبو البقاء فى (التبيين): المجاورة توجبُ كثيرًا من أحكام الأول للثانى، والثانى للأول؛ ألا ترى إلى قولهم: الشمس طلعتْ، وأنه لا يجوز فيه حذف

(١) سبق التعريف به فى المسألة (٥) من هذا الكتاب.

(٢) انظر: لسان العرب (بعض)، وانظر تعليقنا فى المسألة الأولى من هذا الكتاب.

(٣) من كتب الفارسى، ويقال: إنه نسبة إلى حلب، ويسمى فى بعض كتب التراجم (المسائل الحلبية).

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ٢١.

(٥) سبق التعريف به فى المسألة الثانية من هذا الكتاب.

(٦) الاقتراح ١٤٠.

التاء لَمّا جاور الضميرُ الفعلَ، وكذلك (قامت هند) لا يجوز فيه حذف التاء، فلو فصلت بينهماجاز حذفها، وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة.

وقال فى موضع آخر: قد أجرت العربُ كثيرًا من أحكام المجاورِ على المجاور له، حتى فى أشياء يخالفُ فيها الثانى الأول فى المعنى؛ كقولهم: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وكقولهم: إنى لآتيه بالغدايا والعشايا، والغداةُ لا تُجْمَع على غدايا، ولكنْ جاز من أجل العشايا، وهو كثيرٌ.

وقال فى موضع آخر: ذهب الكوفيون إلى أن جوابَ الشرطِ جزمٌ، لمجاورته المجزوم، وللمجاورة أثر؛ ألا ترى أن كِلاَ لما جاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها، ولا سببٍ إلا الجوار، وما حُمل على ما قبله بسبب الجوار كثيرٌ جداً، ثم قال: وكلٌ موضعٍ حُمِل فيه على الجوار فهو خلافُ الأصلِ إجماعًا؛ للحاجة[1].

٥ـ [الحركة المنقولة للوقف]:

قال أبو البقاء فى (التبيين): اعلم أنهم لا يريدون بالحركةِ المنقولةِ فى الوقفِ فى نحو: هذا بكُرْ، ومررت بِبكِرْ، أن حركة الإعرابِ صارت فى الكاف؛ إذ الإعرابُ لا يكون قبل الطرف؛ وإنما يريدون أنها مثلها[2].

٦ـ [العامل]:

وقال أبو البقاء فى (التبيين): من الحروف ما يعملُ فى موضعٍ ولا يعمل فى موضع آخر؛ ألا ترى أن واوَ (القسمِ) تَجُرُّ فى القسم ولا تَجُرُّ فى موضعٍ آخر. و(ما) النافية تعملُ فى موضعٍ ولا تعملُ فى موضعٍ آخر. وكذلك (حتى) تَجُرُّ فى موضع ولا تَجُرُّ فى موضع آخر، وذلك كثير، ولما ذكر سيبويه[3] (لولا) وأنها تجرُّ المضمرَ دونَ غيرِه، واستأنس لها بنظائر منها لَدُنْ ولات قال: ولا ينبغى لك أن تكسر الباب وهو مُطَّرِدٌ، وأنت تجد له نظائر.

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٤٩.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٧٣.

(٣) سبق التعريف به فى المسألة الثانية، وانظر ما قاله سيبويه عن (لولا) فى كتابه [٢/ ٣٧٣] بتحقيق عبد السلام هارون.

وقال أبو البقاء فى (التبيين): العاملُ مع المعمولِ كالعلَّةِ العقليةِ مع المعلول، والعلةُ لا يُفْصَل بينها وبين معلولها، فيجبُ أن يكونَ العاملَ مع المعمول كذلك، إلا فى مواضعٍ قد استثنيت على خلاف هذا الأصل؛ لدليل راجح[1].

### ٧ـ [العارض لا يعتدّ به]:

قال أبو البقاء فى (التبيين): يجوز حذفُ الحرف الرابع من الاسم الرباعى فى الترخيم مطلقًا، ومنعه الكوفيون، إذا كان قبل الطرف ساكن، فإنه إذا حُذف وحدَه كان الباقى ساكنًا، وذلك حكمُ الحروفِ، ولا نظير له فى الأسماء المعربة.

وأجيب بأنه عارضٌ؛ ألا ترى أن ترخيمَ (حارث) يُصَيِّرُهُ إلى بناء لا نظير له فى الأصول، وهذا مانع، ومع ذلك جار أن يبقى على هذا المثال؛ لأنَّ الترخيمَ عارضٌ، فلا اعتدادَ به فى هذا المعنى.

وقال أبو البقاء أيضًا: إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكنًا مثل بكْرٍ، جاز فى الوقف أن تنقل الضمة والكسرة إليه، واختلفتا في المنصوب الذى فيه الألف واللام؛ نحو: رأيتُ البكر، فمذهب البصريين أنه لا تنقل فتحة الراء إلى الكاف، بل يوقف عليها بغير نقلٍ، ووجهه أن هذا الاسمَ له علة فى الوقف تثبت فيه الألفُ والفتحةُ قبلها؛ نحو: رأيت بكرًا، فلما كانت كذلك اطَّرَدَ حكمها حتى صارت فى حالِ التعريفِ مثلَ حالها فى التنكير؛ لأن حالها حال واحدٌ، وهذا نظير امتناع الخرم[2] فى (متفاعلن) فى الكامل؛ لئلا يفضى إلى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن، ويؤيد ذلك أنَّ التنكيرَ هو الأصل، والتعريفُ عارضٌ، فوجبَ ألاّ يعتد بالعارض، وأن يستمرَّ حكمُ التنكير[3].

### ٨ ـ [كثرةُ الاستعمالِ اعتُمِدَتْ فى أبوابِ العربية]:

وقال أبو البقاء فى (التبيين): لاِسِم الله تعالى خصائص منها: دخول (يا) عليه

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٤٨، ٢٥٠.

(٢) الخرم من مصطلحات أهل العروض، وهو: حذف أول الوتد المجموع فى صدر البيت، وهو من علل النقص غير اللازمة، وله أسماء بحسب موقعه فى البحور وحده أو معه زحاف آخر. انظر (الكامل فى العروض والقوافى ٧٦).

(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٥١.

مع وجودِ اللامِ فيه. ومنها زيادةُ الميم فى آخره؛ نحو: اللهم، ولا يجوز فى غيره. ومنها دخولِ تاء القسم عليه؛ نحو: تا لله. ومنها الإبدال؛ كقوله: ها الله، وآلله؛ لكثرة الاستعمال[1].

٩ ـ [لا يقعُ التابعُ فى موضعٍ لا يقعُ فيه المتبوع]:

وتحت هذا العنوان قال السيوطى:

**ذكر هذه القاعدة أبو البقاء فى لتبيين) وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عندَ جمهور البصريين؛ لتقدم معمول الخبر فى قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه؛ لأن المعمولَ تابعٌ للعاملِ، ولا يقع التابعُ فى موضعٍ لا يقعُ فيه المتبوع[2].**

١٠ ـ [الفرعُ أَحَطُّ رُتْبَةً مِنَ الأصلِ]:

وقال أبو البقاء فى (التبيين): اسمُ الفاعِلِ والصفةُ المشبهةُ إذا جريا على غير من هُمَا لَهُ وجب إبرازُ الضميرِ فيهما؛ لأنهما فرعان على الفعل فى العمل وتَحَمُّلِ الضمير: وقد انضم إلى ذلك جريانه على غير من هو له، فقد انضم فرع إلى فرع، والفرع يقصر عن الأصل، فيجب أنْ يبرزَ الضميرُ؛ ليظهر أثر القصور، ويمتاز الفرع عن الأصل[3].

١١ ـ [باب ما وأخواتها]:

**قال أبو البقاء فى (التبيين): (ما) هى الأصل فى النفى: وهى أُمُّ بابه، والنفى فيها آكد[4].**

١٢ ـ [إنّ أصل الباب]:

قال أبو البقاء فى (التبيين): أصل الباب إنّ[5].

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٩ وفيه (آله)، والصواب ما ذكرناه

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٣١٧.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٥.

(٤) الأشباه والنظائر ٢/ ٥٦.

(٥) الأشباه والنظائر ٢/ ٥٨.

### ١٣ ـ [الأصل فى إلاّ وغيره]:

قال أبو البقاء فى (التبيين): الأصلُ فى (إلاّ) الاستثناء، وقد استعملت وصفًا، والأصلُ فى (غير) أن تكون صفة، وقد استعملت فى الاستثناء، والأصل فى (سَوَاء، وسِوَى) الظرفية، وقد استعملت بمعنى غير[١].

### ١٤ ـ [رأى فى لام الجحود]:

قال أبو البقاء فى (التبيين): لامُ الجحودِ الداخلة على الفعل المستقبل غير ناصبة للفعل، بل الناصب (أن) مضمرةً، وعلى هذا تترتب مسألة، وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدم عليه، وقال الكوفيون: اللام هى الناصبة، فإن وَقعت بعدها (أن) كانت توكيدًا، وعلى هذا يتقدمُ مفعول هذا الفعل عليه[٢].

### ١٥ ـ [علام يرتفع الاسم بعد منذ؟]:

قال أبو البقاء فى (التبيين): اختلف فى الاسم المرفوع بعد منذ؛ نحو: ما رأيته منذ يومان، على أى شىء يرتفعُ؟ على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن منذ مبتدأ وما بعده خبر، والتقدير: أمَدُ ذلك يومان.

وقال بعضُ الكوفيين: يومان فاعل تقديره: منذ مضى يومان.

وقال الفراء: موضع الكلام كله نصب على الظرف، أى: ما رأيته من الوقت الذى هو يومان.

قال: وهذا كله مَبْنِىٌّ على الخلاف فى أصل منذ، وقد قال الأكثر: إنها مفردةٌ، وقال الفراء: أصلها (من) و (ذو) الطائية بمعنى الذى، وقَال غيرُهُ من الكوفيين: أصلها (من ذا) ثم حذفت الهمزةُ وضمت الميم[٣].

* * *

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٧٥.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٨.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٥، وقد سبق التعريف بالفراء، فى المسألة ١٤ من هذا الكتاب

# مسائلُ خلافيةٌ أخرى فى النحو

وهى مسائل جمعناها من شرح العكبرى لديوان المتنبى، والمسمى: «التبيان شرح الديوان» الطبعة الأولى المطبعة الشرفية [عند من يجعل هذا الشرح من مؤلفات أبى البقاء العكبرى، المتوفى سنة ٦١٦ هـ]

# المسألةُ الأولى(*)
# [كِلاَ وكِلْتا]

[قال العكبريُّ عند شرح بيت المتنبى]:

كِلاَ الرجليـنِ اتَّلَـى قَتْلَـهُ    فأيكمـا غَـلَّ حُرَّ السلـبْ(1)

ذهب الكوفيون إلى أن كلاَ وكلتا فيهما تثنيةٌ لفظيةٌ ومعنويةٌ؛ فأصلُ كِلا (كِلْ) فخففت اللامُ وزِيدت الألفُ للتثنيةِ، وزِيدت التاء فى كلتا للتأنيث، والألفُ فيهما كالألفِ فى قولك: الزيدان، وحذفت نون التثنية منهما؛ للزومهما الإضافة.

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادًا لفظيًا وتثنيةً معنويةً، والألفُ فيهما كألف رَحا وعَصًا(2).

وحجتنا: النقل والقياس، فالنقل قول الشاعر: [من الرجز]

* فى كِلْت رجليها سُلاَمَى واحده *

* كلتـاهمـا مقرونـة بزائـده(3) *

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ٦٢)، وهمع الهوامع ١/ ٤١.

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ١٢٨.

(٢) وعلى هذا فألف (كلا) منقلبة عن واو، وقيل: عن ياء، ووزنها فعل بكسر ففتح - ووزن كلتا (فعلى) كذكرى، وألفها للتأنيث، والتاء بدل من لام الكلمة، وهى إما واو، وهو اختيار ابن جنى، وأصلها كِلْوَى، أو ياء، وهو اختيار أبى على، وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث، وذهب بعضهم إلى أن التاء زائدة للتأنيث؛ بدليل حذفها فى النسب، ورُدَّ بأن تاء التأنيث لا تقع حشوًا ولا بعد ساكن غير ألف. وذهب آخرون إلى أنها زائدة للإلحاق والألـف لام الكلـمة، وعليه الجرمىّ. (انظر همع الهوامع ١/ ٤١).

(٣) من الرجز، مجهول القائل، انظر: لسان العرب (كلا)، والإنصاف ٢٦٠، وخزانة الأدب ١/ ٦٢، وفيها تبادل بين موضعى (واحدة، وزائدة)، وهمع الهوامع ١/ ٤١، وشواهد العينى ١/ ١٥٩.

فإفراده (كِلْت) يدل على أن (كلتا) تثنية. والقياسُ أنها تنقلبُ إلى الياء جراً ونصبًا إذا أضيفت إلى المضمر؛ نحو: رأيت الرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بكلتيهما، فلو كانت الألف فى آخرهما كألف (عصا ورحا) لم تنقلب ألفاهما؛ نحو: رأيت عصاهما، ومررت برحاهما، فلما انقلبت الألف فيهما انقلابَ ألف الزيدان دلَّ على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية.

**وحجة البصريين** أنهما تارةً يُرَدُّ إليهما مفردًا حملاً على اللفظ، وتارةً مُثَنَّى حملاً على المعنى، فَرَدُّ الضمير مفردًا قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، وقال الشاعر: [من الطويل]

كــلا أخوينــا ذو رجــال كأنهــم أُسودُ الشَّرَى من كلِّ أغلبَ ضَيْغَمِ(١)

فقال: (ذو) بالإفراد؛ حملاً على اللفظ، وقال آخر: [من الوافر]

كلا يَوْمــى أُمامــةَ يَوْمُ صــدٌّ وإن لــم تأتهــا إلا لِمَــامــا(٢)

فقال: (يوم) بالإفراد

وما رُدَّ (فيه)(٣) الضمير مثنى؛ حملا على المعنى فكقول الشاعر: [من البسيط]

كلاهما حين جــدَّ الجرىُ بينهمــا قَــدْ أقْلعا وكِــلا أنفيهمــا رابــى(٤)

فقال: (قد أقلعا)؛ حملاً على المعنى.

وقالوا: الدليل على أن فيهما إفْرادًا لفظيا أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول: جاءنى كلا أخويك، ورأيت كليهما، وكذلك حكم (كلتا) فى المضمرِ والمظهرِ، فلو كانت التثنية فيهما لفظيةً لما جاز إضافتها إلى المثنى؛ لأن المثنى لا يضاف إلى نفسه(٥).

---

(١) من الطويل، ولا يعلم قائله، انظر: الإنصاف ٢١١.

(٢) من الوافر، وهو لجرير، انظر: ديوانه، ٣٥٩، واللسان (كلا)، والإنصاف ٢١١، وابن يعيش ١/ ٥٤.

(٣) زيادة على الأصل.

(٤) من البسيط، وهو للفرزدق، انظر: الخصائص ٢/ ٤٢١، ٣/ ٣١٤، ونوادر أبى زيد ١٦٢، والإنصاف ٢٦٢ والتصريح على التوضيح ٢٦٢.

(٥) الشىء لا يضاف إلى نفسه: هذا عند البصريين، سواء اتحد اللفظان أم اختلفا ويؤولون ما ورد من ذلك، وأما الكوفيون فيجيزون إضافة الشىء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان قياسًا وبلا تأويل، انظر: الصبان على الأشمونى، ٢/ ٢٤٩، وهمع الهوامع ٢/ ٤٨.

ويدل على أن الألف لا تكون فيهما للتثنية أنها تُمال في قراءة حمزة[1] والكسائى[2]. وقد استوفينا هذا فى كتابنا الموسوم بـ (نزهة العين فى اختلاف المذهبين)[3].

* * *

(١) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات، أحد القراء السبعة؛ كان من موالى آل تيم فنسب إليهم؛ كما كان عالمًا بالقراءات، وقد انعقد الإجماع على تلقى قراءته بالقبول، قال الثورى: ما قرأ حمزة حرفًا من كتاب الله إلا بأثر؛ ولد سنة ٨٠ هـ وتوفى ١٥٦ هـ.

(٢) أبو الحسن على بن حمزة، يُعَدُّ المؤسس الحق للمذهب الكوفى، وإن سبقه إلى ذلك أبو جعفر الرؤاسى، وكانت له مناظرات مع سيبويه وغيره، ومن مؤلفاته الباقية: كتاب فى لحن العوامّ؛ وهو أول كتاب وضع فى فنه، توفى ١٩٨ هـ.

(٣) هذا الكتاب لم يذكره أحد ممن ترجم للعكبرى، وهو مفقود.

# المسألة الثانية(*)
# (المرفوع بعد لولا)

[وقال عند شرح بيت المتنبى]:

لولا الأميرُ مساور بنُ محمـدٍ ما جُشِّمتْ خطرًا ورُدَّ نصيـحُ[1]

(الأمير) مرتفع بالابتداء عند البصريين، وعندنا أن الاسم مرفوع بها؛ لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ذُكِرَ لَرُفِعَ الاسم، كما تقول: لولا زيد لجئت، تقديره: لو لم يمنعنى، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا (لا) على (لو) فصارا بمنزلة حرف واحد؛ كقولهم: أمّا أنت منطلقا انطلقت معك، تقديره: أنْ كنت منطلقًا انطلقتُ معك، قال الشاعر: [من البسيط]

أبا خُراشةَ أمّا أنـتَ ذا نفـر فإنَّ قومىَ لم تأكلْهم الضَّبعُ[1]

أى: أنْ كنت ذا نفر، فحذفَ الفعلَ وزاد (ما) عوضًا عنه، والذى يدل على أنها عوضٌ عن الفعل أنه لا يجوز ذكرُ الفعل معها؛ لئلاّ يُجْمع بينَ العوضِ والمعوَّض عنه، وكقولهم: إمَّا لا فافعل هذا، تقديره: إن لم تَفْعَلْ ما يلزمك فافعل هذا، فحذف الفعل؛ لكثرة الاستعمال، وزيدت (ما) على (إنْ) عوضًا عنه، فصارتا بمنزلة حرف واحد. ويجوز إمالتها؛ لأنها صارت عوضًا عن الفعل، كما أمالوا (بلى) و(يا) فى النداء[3]، والشواهد كثيرة على أن الفعل بعدها محذوف واكتفى الاسم بـ (لولا).

ويدل على أن الاسم بعدها يرتفع بدون الابتداء أنها إذا وقع بعدها (إنَّ) انفتحت؛ كقولك: لولا أن زيدًا منعنى . . قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة: ١٠).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ١٥٥ . وهو من قصيدة يمدح فيها مساور بن محمد الرومى.

(٢) من البسيط وهو للعباس بن مرداس. انظر سيبويه ١/١٤٨، والخصائص ٢/٣٨، والأمالى الشجرية ١/ ٣٤، ٣٥٣، ٢/ ٣٥٠، والإنصاف ٥٢، وابن يعيش ٢/٩٩، ٨/ ١٣٢، وخزانة الأدب ٢/ ٨٠، ٤/ ٤٢١، وهمع الهوامع ١/ ١٢٢.

(٣) فلو لم تكن كافية من الفعل لما جازت إمالتها؛ لأن الأصل فى الحروف ألا تدخلها الإمالة، فلما جاز إمالتها هاهنا دل على أنها كافية من الفعل، كما كانت (بلى) و(يا) كذلك.

الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]، ولو كانت فى موضع الابتداء لوجب أن تكسر، فلما فُتِحتْ دلّ على صحة قولنا.

وحجةُ البصريين على أنه يرتفعُ بالابتداءِ دون لولا: أنَّ الحرفَ لا يعمل إلا إذا كان مختصًا، و(لولا) لا يختصُّ بالاسمِ دونَ الفعل، وقد يختص بالفعلِ والاسم[1]، قال الشاعر: [من البسيط]

لا دَرَّ درّكَ إنى قد حمدتهمُ ... لولا حُددْتُ وما غَدْرى بمحدود[2]

ونحن نقولُ: إنَّ هذا البيتَ على معنى: لولا أنى حددت، فصارت مختصة بالاسم دون الفعل[3].

* * *

(١) كذا بالأصل، وعبارة الإنصاف (٥٤) أوضح وهى: بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم.

(٢) من البسيط، وهو للجموح الظفرى، انظر: الإنصاف / ٥٤، ٥٥، وفيه (ولا عذرى).

(٣) هذا جواب، وجواب آخر وهو أن (لو) التى فى البيت ليست مركبة مع (لا) كما هى مركبة مع (لا) فى نحو: لولا زيد لأكرمتك، وإنما (لو) حرف باق على أصله من الدلالة على امتناع الشىء لامتناع غيره، و(لا) معها بمعنى لم؛ لأن (لا) مع الماضى بمنزلة لم مع المستقبل فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحَدّ. انظر: الإنصاف ٥٥، وهذه من المسائل القليلة التى رجح فيها الأنبارى رأى الكوفيين.

# المسألة الثالثة(*)
## (لامُ لعلَّ الأُولى بين الأصالة والزيادة)

[وقال العكبرى عند شرح بيت المتنبى](١)

لعلَّ بَنيهِمُ لبنيك جندٌ        فأولُ قُرّحِ الخَيْلِ المِهارُ

ذهب أصحابُنا الكوفيون إلى أن لام (لعل) الأولى أصلية، وقال **البصريون**: بل هى زائدةٌ.

**وحجتنا**: أنها حَرْفٌ، والحروفُ فى الحروف كلها أصلية؛ لأن حروفَ الزيادة العشرة التى يجمعها (هويت السمان) إنما تختصُّ بالأسماء والأفعال، فأما الأفعالُ فتُزاد فيها، وكذلك الأسماء، وأما الحرفُ فلا يدخله شىءٌ من هذه الحروف على سبيل الزيادة، فدلّ على أن اللامَ أصليةٌ.

ويدلُّ على أنها أصلية أن اللام لا تكادُ تزاد فيما يجوز فيه الزيادةُ إلاَّ شاذاً(٢)، فإذاكانت اللامُ لا تزاد إلا على طريق الشذوذِ فكيفَ يُحْكَمُ بزيادتها فيما لا تجوز فيه الزيادة؟.

**وحجة البصريين**: أنهم قالوا: وجدناها مستعملةً فى كلامهم وأشعارهم بغير لام، قال نافع الطائى: [من الطويل]

ولستُ بِلَوّامٍ على الأمــر بعد مــا        يفــوتُ، ولكِــنْ عَلَّ أن أتقدما(٣)

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ٢٦).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ٣٠٧، وهو من قصيدة يصف فيها إيقاع سيف الدولة بالقبائل المعادية له، وكان أبو الطيب لم يحضر الواقعة فشرحها له سيف الدولة.

(٢) نحو زيدل، وعبدل، وفحجل.

(٣) من الطويل، وهو لنافع بن سعد الطائى، انظر: الإنصاف ١/ ١٣١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١١٦٢.

وقال العُجَيْرُ السَّلُولىّ: [من الطويل]

لـــك الخيرُ عَلِّلْنا بها عَلَّ ساعـــــة تمرُّ وشعواءٌ مـن الليـــل تذهبُ(1)

وقد أشار العكبرى إلى هذه المسألة أيضًا عند شرحه لبيت المتنبى:

عَلَّ الأمير يرى ذُلِّى فيشفـــع لــى إلى التى تركتنى فى الهوى مثلا(2)

* * *

(1) من الطويل، انظر: الإنصاف ١٣٦ وفيه: (وسهواء من الليل يذهب). والعجير السلولى هو: العجير بن عبد الله بن عبيدة بن كعب، واسمه عمير، من بنى سلول بن مرة، ويكنى بأبى الفرزدق وأبى الفيل، وهو شاعر مُقِلّ، من شعراء الدولة الأموية.

(2) التبيان شرح الديوان ٢/ ١٢٤. ولم يرجح العكبرى هنا رأيًا على الآخر، لكن الأنبارى فى الإنصاف رجح رأى الكوفيين، وأجاب عن اعتراض البصريين وشُبَهِهِمْ. انظر المسألة (٢٦) من الإنصاف.

# المسألة الرابعة(*)
## (اسم «لا» النكرة بين الإعراب والبناء)

[وقال العكبرى عند شرح بيت المتنبى][(1)]

لا خَلْقَ أسمح منك إلا عارف ... بك رَاءَ نَفْسَكَ لم يَقُلْ لك: هاتها

ذهب **البصريون** إلى أن النكرة التى مع (لا) مبنية على الفتح، كقولك: لا رجلَ فى الدار، وتقديره: لا مِنْ رَجُلٍ، فلما حُذِفت (مِنْ) من اللفظ ورُكِّبَتْ (النكرة)[(2)] مع لا، تضمَّنت معنى الحرف، فوجبَ أن يُبْنىَ، وبُنِيَتْ على حركة؛ لأن لها حالة تَمكُّنٍ قبل البناء، وبُنِيَتْ على الفتح؛ لأنه أخفُّ الحركات.

وذهب **أصحابُنا** إلى أنها نكرةٌ مُعْرَبَةٌ منصوبة بـ (لا).

**وحجَّتنا**: أنه اكْتُفِىَ بها عن الفعل؛ لأن التقديرَ فى قولك: لا رجلَ فى الدار، أى: لا أجدُ رجلاً، فاكْتَفَوْا بـ (لا) من الفعل العامل؛ كقولك: إن قمتَ قمتُ وإلاّ فلا، تقديره: وإن لم تقم فلا أقوم، فلَمَّا اكْتَفَوْا بـ (لا) من الفعل العامل نصبوا النكرةَ به، وحذفوا التنوين بناءً على الإضافة.

**ووجهٌ آخر**: أنَّ (لا) النكرة تكون بمعنى غير، كقولك، زيدٌ لا عاقلٌ ولا جاهلٌ، أى: غير عاقل وغير جاهل، فلما جاءت هنا بمعنى ليس نصبوا بها، ليخرجوها من معنى (غير) إلى معنى (ليس).

**ووجه آخر**: إنما أعملوا النصب، لأنهم لما أوْلوها بالنكرة ـ ومن شأن النكرة أن يكون خبرُها قبلها ـ نصبوا بها من غير تنوين، لما حدث فيها من التغيير، كما رفعوا المنادى بغير تنوين، لماحدث فيه من التغيير[(3)].

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ٥٣).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ١٤٥، وهو من قصيدة يمدح فيها أبا أيوب أحمد بن عمران.

(٢) زيادة على الأصل لتوضيح المعنى.

(٣) فى الإنصاف وجه رابع للكوفيين، هو أنه منصوب؛ لأن (لا) إنما عملت النصب؛ لأنها نقيضة (إن) المشددة؛ لأن (لا) للنفى و(إن) للإثبات، وهم يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره، إلا أن (لا) لما كانت فرعًا على (إن) فى العمل، و(إن) تنصب مع التنوين نصبت (لا) =

وقد أشار العكبرى إلى هذه المسألة مرة أخرى عند شرحه لبيت المتنبى:

فَهَبْكَ سمحتَ حتى لا جوادٌ    فكيف عَلَوْتَ حتى لا رفيعا[1]

* * *

= من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل، لأن الفروع أبدًا منحطة عن درجات الأصول (الإنصاف ٢٢٦).

وواضح هنا أن العكبرى لم يرجح وجهة على أخرى، لكن الأنبارى فى الإنصاف (المسألة ٥٣) رجح وجهة البصريين، وأجاب عن شبهات الكوفيين.

(١) التبيان شرح الديوان ١/٣٩٩.

# المسألة الخامسة(*)
# (التنازعُ فى العمل)

[وقال أبو البقاء عند شرح بيت المتنبى][1]

جَرَّبْتُ من نار الهوى ما تنطفى ... نارُ الغضى وتَكِلُّ عما تحــرقُ

(ما[2] فى) (ما تنطفى) مصدرية، والضمير فى (تحرق) عائد على نار الهوى، و(عما تحرق) متعلق بـ (تكِلّ)، ومعمول (تنطفى) محذوف على رأى **البصريين** فى إعمال ثانى الفعلين، كقولك: رضيت وصفحت عن زيد، فحذفت معمول الأول؛ لدلالة الثانى عليه.

**وحجتهم**: أن الثانى أقرب إلى المعمول.

واختار **الكوفيون** إعمال الأول؛ لأنه أسبق فى الذكر[3].

وقد جاء فى الكتاب العزيز إعمالُ الثانى فهو دليل للبصرى، وجاء فى أشعار العرب إعمال الأول؛ ففى القرآن الكريم: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، و﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

وفى البيت[4] محذوفان: هذا الذى ذكرناه، والثانى حذفُ العائد إلى (ما) الثانيةِ من صلتها، وفيه حذفان آخران تقديرهما: جربتُ من قوة نار الهوى انطفاء نار الغَضى وكَلالَهَا عن إحراق ما تحرقه نار الهوى.

وقد أشار العكبرىُّ إلى مسألة التنازعِ هذه عند شرحه لقول المتنبى:

أبدًا تسترد مـــا تهـب الدُّنْيــ ... ـــا فيا ليت جـودها كان بُخْلا[5]

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ١٣).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ١٤٦. وهو من قصيدة قالها فى صباه، يمدح فيها أبا المنتصر شجاع ابن محمد بن أوس بن معن الأزدى.

(٢) زيادة على الأصل لتوضيح المراد.

(٣) لم يرجح العكبرى هنا وجهة على أخرى، لكن صاحب الإنصاف وسع الأدلة للفريقين، ورجح وجهة البصريين، ودفع اعتراض الكوفيين (انظر الإنصاف ١/ ٦١ وما بعدها).

(٤) بيت المتنبى السابق فى صدر هذه المسألة.

(٥) التبيان شرح الديوان ٢/ ١٠١.

وقوله:

طوى الجزيرة حتى جاءنى خبرٌ  فَزِعتُ منه بآمالى إلى الكذب[1]

قال عن البيت الثانى: (خبرٌ) فاعلُ جاءنى، وفى (طوى) ضمير على شريطة التفسير عند البصريين، وفاعله عندنا (خبر) وضميره فى جاءنى.

وقد بَيَّنَّا مثل هذا من إعمال الفعلين، وبسطناه فى كتابنا المعروف بـ (الإغراب على الإعراب) عند قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

* * *

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ٥٨.

(٢) هو غير كتابه المطبوع الآن باسم (إملاء ما مَنَّ به الرحمن) فقد رجعنا إليه عند هذه الآية ولم نجد التفصيل الذى أشار إليه.

# المسألة السادسة(*)
## (تقديمُ التمييزِ على عاملِه)

[قال أبو البقاء عند شرح بيت المتنبى][(1)]

فَهُنَّ أسَلْنَ دمًا مقلتى ... وَعَذَّبْنَ قلبى بطول الصدودِ

(دمًا) مفعولٌ ثانٍ، وقيل: بل هو تمييزٌ مقدمٌ، وهو جائزٌ عندنا وعند المازنى[(2)] والمبردِ[(3)] من البصريين، ومنعه باقيهم، كقولك: تَصَبَّبَ عرقًا زيدٌ، يجوزُ تقديمهُ إذا كان العامل فيه فعلا متصرفًا.

**فحجتنا**: نقل وقياس؛ أمَّا النقلُ: فقول الشاعر: [من الطويل]

أتهجر سلمى بالفراقِ حبيبَها ... وما كان نفسًا بالفراقِ تطيبُ[(4)]

تقديره: فما كان الشأنُ والقصةُ تطيب سلمى نفسًا، فدلَّ على جوازه.

وأما القياسُ: فإنَّ هذا العاملَ فعلٌ متصرفٌ، فجازَ تقديمُ معمولِه عليه كسائرِ الأفعالِ المتصرفةِ؛ ألا ترى أنَّ الفعلَ إذا كان متصرفًا؛ نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا، يجوزُ تَقديمُ معمولِه عليه، فتقول: عمرًا ضرب زيدٌ.

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ١٢٠).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ٢١١. وهو من قصيدة كتبها إلى الوالى وهو فى الاعتقال.

(٢) أبو عثمان بكر بن محمد مولى بنى سدوس، ولد بالبصرة وأخذ النحو عن أبى عبيدة وأبى زيد والأخفش وغيرهم، ومن كتبه كتاب فى علل النحو وآخر فى التصريف وهما مفقودان، وهو صاحب العبارة المشهورة: «من أراد أن يصنف كتابًا واسعًا فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى»، توفى بالبصرة سنة ٢٤٩ هـ.

(٣) أبو العباس محمد بن زيد من بنى ثمالة (بطن من أرد شنوءة) ولد بالبصرة، وأخذ عن الجرمى والمازنى وأبى حاتم وغيرهم، كان غير متقيد برأى المذهبين: البصرى والكوفى، متى بدا له رأى آخر، من مصنفاته الباقية: الكامل، والفاضل، والمقتضب، توفى سنة ٢٨٥ هـ ببغداد.

(٤) من الطويل، وهو للمخبل السعدى، انظر: الإنصاف ٢/ ٤٩٤، وابن يعيش ٢/ ٣، وفيه (وما كاد).

(و)[1] **حجةُ البصريين:** أنه لا يجوز تقديمُهُ على العاملِ فيه؛ وذلك أنه فاعلٌ في المعنى، فإذا قلت: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا، فإن المتصبب هو العرقُ، وكذلك لو قلتَ: حَسُنَ زيدٌ غلامًا ، لم يكن لزيد حظٌ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعلُ في المعنى هو الغلام؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه.

* * *

(١) زيادة على الأصل، للربط.

(٢) لم يرجح هنا وجهة أخرى، ورجح صاحب الإنصاف الوجه البصرى فى المنع، وَرَدَّ على شاهد الكوفيين بأن الرواية الصحيحة فى البيت هى (وما كان نفسى بالفراق تطيب)، ولا حجة فى ذلك، أى: أن (نفسًا) منصوب بفعل محذوف، كأنه قال: (أعنى نفسًا) لا على التمييز، أو جاء على سبيل الشذوذ، وكذلك دفع الأنبارى قياس الكوفيين. انظر: الإنصاف ٢/ ٤٩٥.

# المسألة السابعة(*)
# (رُبَّ بين الحرفية والاسمية)

[قال العكبرىُّ عند شرح بيت المتنبى]

وَمَطَالبٍ فيها الهَلاكُ أَتَيْتُها ... ثَبْتَ الجنانِ كأننى لمْ آتِها[1]

(رُبَّ) حرفُ جرٍّ، خَفَضَ قولَه (مطالب) بتقديره، هذا عند البصريين. وعندنا أن (رُبَّ) اسم، وقد حملناها على (كم)؛ لأن (كم) للعدد والتكثير، ورُبَّ للعدد والتقليل، فكما أن كم اسمٌ فهذه اسمٌ وليست بحرف جر؛ لأنها خالفت حروف الجر فى أربعةِ أشياء:

الأول: أنها لا تقعُ إلا فى صدرِ الكلامِ، وحروفُ الجر تقع متوسطةً؛ لأنها دخلت رابطةً بين الأسماءِ والأفعالِ.

والثانى والثالث: أنها لا تعمل إلى فى نكرةٍ موصوفةٍ، وحروف الجر تعمل فى معرفة ونكرة، موصوفةٍ وغير موصوفةٍ.

والرابع: أنه لا يجوز عندنا ولا عندهم إظهارُ الفعلِ الذى تتعلق به، وهذا على خلاف الحروف.

ويدلُّ على أنها ليستْ بحرف أنها يدخلها الحذفُ، قال الله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الحجر: ٢]، فقرأ عاصم[2] ونافع[3] (رُبَمَا) بالتخفيف، وقد حُذِفَ منها حرف فى قراءتهما.

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ١٢١).

(١) التبيان شرح الديوان ١/١٤٢. وهو من قصيدة يمدح فيها أبا أيوب أحمد بن عمران.

(٢) عاصم بن أبى النجود، مولى بنى جذيمة بن مالك، أحد القراء السبعة، والمشار إليه فى القراءات، أخذ القراءة عن أبى عبد الرحمن السلمى وزِرّ بن حبيش، وأخذ عنه أبو بكر بن عياش وأبو عمرو والبزار، وتوفى بالكوفة سنة ١٢٧ هـ.

(٣) نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم المدنى من أصبهان، أخذ القراءة عن ورش، ينسب إليه كتاب فى القراءات، ومن تلاميذه: قالون أبو موسى، وعيسى بن موسى، توفى نافع سنة ١٦٩ هـ.

واحتجَّ البصريون: بأنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا الأفعال؛ وإنما جاءت لمعنى فى غيرها كالحروف[1].

* * *

(١) وهذا المعنى هو تقليل ما دخلت عليه، وواضح هنا أن العكبرى لم يرجح وجهة على أخرى، وفى الإنصاف ٢/ ٤٩٨ تغليب الوجهة البصرية ودفع أدلة الكوفيين.

# المسألة الثامنة(*)
# (واو رُبَّ: هل تعمل الجر؟)

[وقال العكبرىُّ عند شرح بيت المتنبى]

وحالٍ كإحداهنَّ رُمْتُ بلوغها ومن دونه غَوْلُ الطريق وبُعْدُهُ(1)

أى: ورُبَّ حالٍ.

قال **أصحابنا**: واو (رُبَّ) تعملُ فى النكرةِ الخفضَ بنفسها، وإليها ذهب المبردُ(2)، وقال **البصريون**: العمل لـ (رُبَّ) مقدرة.

**وحجتنا**: أنها نائبةٌ عنها، فلما نابت عملت الخفضَ بنفسها، وكانت كواو القسم؛ لأنها نابت عن الباء، ويدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو فى أول القصيدة، كقوله: [من الرجز]

* وبلدة ليس بها أنيسُ(3) *

ومثله كثير يَدُلُّ على أنها ليستْ عاطفة.

**وحجةُ البصريين** على أن الواوَ واو عطف، وحرفُ العطف لا يعمل شيئًا: أن الحرفَ لا يعملُ إلا إذا كان مختصاً، وحرفُ العطف غير مختص، فوجب ألا يكون عاملاً، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن العامل (رُبَّ) مقدرة، ويدل على أن (ربَّ) مضمرة أنه يجوز ظهورها معها نحو: ورُبَّ بلدة(4).

وقد أشار العكبرى إلى هذه المسألة أيضًا عند شرحه لبيت المتنبى:

* ومنزل ليس لها بمنزل *

* ولا لغيرِ الغادياتِ الهُطَّلِ(5) *

* * *

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ٥٥).

(1) التبيان شرح الديوان ١/ ٢٤٩، وهو من قصيدة يمدح بها كافوراً فى شهر ذى الحجة ٣٤٣ هـ.

(2) سبق التعريف به فى المسألة (٦) من مسائل التبيان.

(3) من مشطور الرجز والبيت الثانى: (إلا اليعافير وإلا العيس) وهو لجران العود، انظر سيبويه ١/ ١٣٣، ٣٠٥، ومعانى القرآن للفراء ١/ ٤٧٩، والمقتضب ٢/ ٣١٩، ٣٤٧، ٤/ ٤١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٠، ١١٧، ٧/ ٢١، ٨/ ٥٢، وخزانة الأدب ٤/ ١٩٧، وديوانه ٥٣.

(4) لم يرجح العكبرى هنا مذهبًا على آخر، وفى الإنصاف ترجيح الرأى البصرى، ودفع شبه الكوفيين (انظر ١/ ٢٣٢ من الإنصاف).

(5) التبيان شرح الديوان ٢/ ١٤٨.

# المسألة التاسعة(*)

## (مُذْ ومُنْذُ)

## (بين الاسمية والحرفية ـ والإفراد والتركيب)

[وقال العكبرى عن شرح بيت المتنبى]

أَلِفَ المروَّة مُذْ نَشَا فكأنه  سُقِىَ اللَّبانَ بها صبيا مُرْضَعا[1]

(مذ ومنذ) **عندنا** أنهما يرتفع الاسم بعدهما بإضمار فعلٍ مقدرٍ محذوف. وقال **البصريون**: هما اسمان يرتفع ما بعدهما؛ لأنه خبرٌ عنهما[2]، ويكونانِ حرفين جارّين، فيكون ما بعدهما مجروراً بهما.

**وحجتنا**: أنهما مركبان من (مِنْ وإذْ) تَغَيَّرا عن حالهما فى إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزةُ، ووصلتَ (مِنْ) بالذال، وضُمَّت الميمُ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب[3].

والدليلُ على أنها مركبةٌ من (مِنْ وإذ) أن من العرب من يقول فى منذ: مِنْذ (بكسر الميم) فدل على أنها مركبةٌ، وإذا ثبت أنها مركبة كان الرفعُ بعدهما بتقدير

---

(*) انظر فى موضوع هذه المسألة: الإنصاف (المسألة ٥٦)، وسبق شىء من هذا الخلاف فيما ذكرناه فى المسألة (١٥) من نقل السيوطى فى الأشباه عن التبيين للعكبرى.

(١) التبيان شرح الديوان ١/٤٠١. وهو من قصيدة يمدح بها عبد الوهاب بن العباس بن أبى صبع الكاتب.

(٢) وذهب الفراء إلى أنه يرتفع ما بعدهما بتقدير مبتدأ محذوف، ودليله أن (مذ ومنذ) مركبتان من (من وذو الطائية التى بمعنى الذى) فلما رُكِّبتا حذفت الواو من (ذو) اجتزاءً بالضمة عنها؛ لأنهم يجتزئون بالضمة عن الواو، وبالكسرة عن الياء، وبالفتحة عن الألف؛ وإذا ثبت تركيبهما من (من وذو بمعنى الذى) فالذى اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد، والصلة لا تخلو إما أن تكون من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، فإذا قلت: ما رأيته منذ يومان أو منذ ليلتان، فالتقدير فيه: ما رأيته من الذى هو يومان، فحذف (هو) المبتدأ، وبقى الخبر الذى هو (يومان)، وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز (انظر الإنصاف ٢٣٣ وما بعدها).

(٣) كذا بالأصل، والأفضل أن يقال: بين حالة الإفراد وحالة التركيب، أو: بين حالى الإفراد والتركيب.

فعلٍ؛ لأن الفعل يحسن بعد إذ؛ والتقدير: ما رأيته مذ مضى يومان، ومذ مضى شهران.

وإذا كان الاسم مخفوضًا كان الخفضُ بهما، اعتبارًا بـ (مِنْ). ولهذا المعنى كان الخفضُ بـ (منذ) أَجْوَدَ، لظهور نون (من) فيها، والرفع بـ (مذ) أجود، لحذف النون منها، تغليبًا لـ (إذ).

ويدلُّ على أن أصل (مذ ومنذ) واحد أنك لو سميت بهما قلت فى تصغير مُذْ: (مُنَيْذ) وفى تكسيره: (أمْنَاذ) فتردُّ النونَ المحذوفة، لأن التكسير والتصغير يردَّان الأشياء إلى أصولها.

**وحجةُ البصريين**: أنهما معناهما (الأَمَدُ)، إذا قلت: مارأيته مذ يومان، فمعناه: أَمَدُ انقطاع الرؤية يومان، والأَمَدُ فى موضع رفع بالابتداء فكذلك ما قام مقامه، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبرًا[1].

وقد أشار العكبرىُّ إلى هذه المسألة الخلافية عند شرحه لقول المتنبى:

إلى اليوم ما حطّ الفداءُ سروجَهُ ... مُذِ الغزوُ سارٍ مُسْرِجُ الخيل مُلجمُ[2]

ولقوله:

منذ احتبيتَ بأنطاكيّةَ اعتدلتْ ... حتى كأن ذوى الأوتار فى هُدَنِ[3]

* * *

(١) لم يرجح أبو البقاء هنا مذهبًا، لكن الأنبارى فى الإنصاف رجح وجهة البصريين ونقض أدلة الكوفيين والفراء، انظر: الإنصاف ٢٣٨ وما بعدها.

(٢) التبيان شرح الديوان ٢/ ٣٣٤.

(٣) التبيان شرح الديوان ٢/ ٤٢٢.

# المسألة العاشرة(*)
# (التعجبُ والتفضيلُ مما دل على الألوان)

[وقال العكبرى عند شرح بيت المتنبى]

ابْعَدْ بَعَدْتَ بياضًا لا بيـاضَ لـه  لأنت أَسْوَدُ فى عينى من الظُّلَم[1]

قال أبو الفتح[2]: لا يقال: أَسْوَدُ من كذا؛ لأن الألون لا يبْنَى منها أفعل التفضيل وفعل التعجب، على أن الكوفيين قد حُكِى عنهم: (ما أَسْوَدَ شَعْرَهُ وما أَبعيَضَهُ) فإن صحَّ هذا فإنما جاز؛ لكثرة استعمالهم هذين الحرفين، وأما قول الراجز:  [من الرجز]

* جاريـــة فى دِرْعها الفضفـاضِ *

* أَبْيَضُ من أخـت بنى أبَاضِ[3] *

وقولُ طرفة:  [من البسيط]

إذا الرجال شَتَوْا واشتـدَّ أَكْلُهُمُ  فأنت أَبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبَـاخِ[4]

فإنا نقول: هو أفعلُ الذى مؤنثه فعلاء[5]، وما هو أفعل الذى تصحبه (مِنْ) التى للمفاضلة، فهو بمنزلة قولك: هو أحسنُ القومِ وجهًا وأكرمهم أبًا، فكأنه قال: مُبَيَّضُهم، وهذا أحسن من حمله على الشذوذ.

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ٨٦).

(١) التبيان شرح الديوان ٢/ ٣٠٠.

(٢) أبو الفتح عثمان بن جنى، ولد بالموصل، وتلقى عن علمائها حتى تصدر للرياسة فيها، لازم الفارسى حتى مماته فخلفه فى بغداد بعد أن حذق علم العربية، وجرت بينه وبين المتنبى مناظرات وثقت أواصر المحبة بينهما، ومن مؤلفاته الباقية: المحتسب، وسر الصناعة، واللمع، والخصائص، توفى ببغداد سنة ٣٩٢ هـ.

(٣) من مشطور الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، انظر: ملحقات ديوانه ١٧٦، والإنصاف ٩٦، وابن يعيش ٦/٧٩٣، ٧/١٤٧؛ وخزانة الأدب ٣/٤٨١.

(٤) من البسيط، وهو لطرفة بن العبد، انظر: ديوانه ١٥، والإنصاف ٩٦، وابن يعيش ٦/ ٩٣، والتصريح على التوضيح ١/٣٢٥؛ ولسان العرب (بيض).

(٥) فهو صفة مشبهة، وليس من التفضيل.

ويمكن أن يكون (لأنت أَسْوَدُ في عيني) كلامًا تامًا، ثم ابتدأ (من الظُّلَمِ) كما تقول: هو كريم من أحرار، وسَرِيٌّ من أشراف، فـ (مِنْ) فى موضع نصبٍ على الحال، و(فى عينى) فى موضع رفعٍ؛ لأنها وصفٌ لـ (أَسْوَد) كقول الآخر: [من الطويل]

وأبْيَضُ من ماءِ الحديدِ كأنــــه شهابٌ بدا والليل بادٍ عساكره[1]

فـ (من ماءِ الحديد) وصف لـ (أبيض) وليس متصلاً به كاتّصال (مِنْ) بـ (خير) فى قولك: هوَ خير منه؛ وكقول الآخر: [من الطويل]

ولما دعانـــى السَّمْهَرِيُّ أجبتُــــه بأبيضَ من ماء الحديدُ مُقَتَّلِ[2]

فـ (من) فى موضع جر وصف لـ (أبيض) كأنه قال: بأبيض كائن من ماء الحديد.

وقال العَرُوضِيُّ[3]: (أَسْوَدُ هنا): واحد السُّود، و(الظُّلَم): الليالى الثلاث فى آخر الشهر التى يقال لها: ثلاثٌ ظُلَمٌ، يقول: أنت عندى واحد الليالى الظُّلَم.

هذا ما قيل فى إعراب البيت، وهو مجموعُ كلام ابن جنى[4]، وابن القطاع[5]، والواحدى[6]، والخطيب[7]، وكُلُّهُمْ ذكر كلام أبى الفتح.

---

(١) من الطويل، وهو لنصيب الأسود، انظر: الإنصاف ٩٨ (وفيه "داج" بدلاً من "باد").

(٢) من الطويل، ولا يدرى له قائل، انظر: الإنصاف ٩٨ (وفيه "صقيل" بدلاً من "مقتل"). وابن يعيش ٧/ ١٤٧.

(٣) برزخ العروضى، راوية، من الكوفيين، له كتاب العروض وبناء الكلام، ومعانى العروض على حروف المعجم، والنقض على الخليل وتغليطه فى كتاب العروض، والأوسط فى العروض، وتفسير الغريب.

(٤) سبق التعريف به فى هذه المسألة.

(٥) على بن جعفر السعدى الصقلى، أديب لغوى نحوى صرفى، عروضى، مؤرخ، ولد بصقلية وأقام بمصر، وتوفى بها؛ ومن تصانيفه: كتاب الأفعال، والشافى فى علم القوافى، وله شعر كثير، ولد سنة ٤٣٣ هـ، وتوفى سنة ٥١٥ هـ.

(٦) على بن أحمد بن محمد، أبو الحسن، مفسر، نحوى، لغوى، أصولى، كان الغزالى يقول عنه: من أراد أن يسمع التفسير كأنه من فَمِ رسول ا لله صلى الله عليه وسلم فعليه بتفسير الواحدى، وله كتاب: نفى التحريف عن القرآن الكريم، وغيره، توفى سنة ٤٦٨ هـ.

(٧) يحيى بن على الشيبانى التبريزى، أبو زكريا، من أئمة اللغة والأدب، نشأ ببغداد، ورحل إلى الشام فأخذ عن أبى العلاء المعرى، ودخل مصر، ثم عاد إلى بغداد، فقام على خزانة الكتب فى المدرسة النظامية إلى أن توفى، ومن كتبه: شرح ديوان الحماسة، وتهذيب إصلاح المنطق، وشرح اللمع لابن جنى، وشرح شعر المتنبى، ولد سنة ٤٢١ هـ وتوفى سنة ٥٠٢ هـ.

وأما قولُ أصحابنا الكوفيين فى جواز (ما أفعله) فى التعجب من البياض والسواد خاصة من دون سائر الألوان، فالحجة لهم فيه مجيئه نقلاً وقياسًا.

فأما النقل فَقَوْلُ طَرَفَةَ[1]، وهو إمامٌ يُسْتَشْهَدُ بقوله، فإذا كان يرتضى بقوله فالأَوْلَى أن يرتضى بقوله فى كل ما يصدر عنه، ولاينسب هذا إلى شذوذ، وقول الآخر: [من الرجز]

* أبيـض من أخـت بنى أبـاض[2] *

وأما القياسُ: فإنما جوزناه فى السواد والبياض؛ لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائر الألوان، وإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لم يثبت لسائر الألوان[3].

* * *

(١) طرفة بن العبد بن سفيان، من قيس بن ثعلبة البكرى الوائلى، شاعر جاهلى، ولد فى بادية البحرين نحو سنة ٨٦ ق. م، وتنقل فى بقاع نجد، واتصل بالملك عمرو بن هند فجعله من ندمائه، وله ديوان شعر صغير، وتوفى سنة ٦٠ قبل الهجرة.

(٢) انظر التعليقة (٣) من هذه المسألة ص ١١٣.

(٣) لم يرجح العكبرى هنا مذهبًا، على خلاف الأنبارى الذى رجح وجهة البصريين، وَرَدَّ أدلة الكوفيين بما ذكره فى الإنصاف ٩٧ وما بعدها.

# المسألة الحادية عشرة(*)
# (نعم وبئس بين الاسمية والفعلية)

[وقال العكبرى عن شرح بيت المتنبى]

بِئْسَ الليالى سَهِرْتُ من طَرَبى شوقًا إلى من يبيت يَرْقُدُها[1]

اختلف أصحابنا والبصريون فى (نِعْمَ، وبِئْس) فقال **أصحابُنا**: هما اسمان، وقال **البصريون**: بل هما فعلان ماضيان لا يتصرفان، ووافقهم من أصحابنا علىُّ ابن حمزة المقرىء[2].

**حجتنا** على أنهما اسمان: أن حرف الجر يدخل عليهما، لما قد جاء عن العرب أنها تقول: ما زَيْدٌ بِنِعْمَ الرجل، قال حسان بن ثابت الأنصارى، رضى الله عنه: [من الطويل]

أَلَسْتَ بِنِعْمَ الجار يؤلِفُ بَيْتَهُ أخا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِما[3]

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال: نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرِ، وقال الفراء: إن أعرابيا بُشِّرَ بمولودة، فقيل له: نِعْمَ المولودة مولودتك، فقال: والله ما هى بِنِعْمَ الولد، نُصْرَتُها بُكاءٌ وبِرُّها سَرِقَةٌ[4]، فدخول حرف الجر عليهما دلّ على أنهما اسمان.

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ١٤)، واللباب فى علل البناء والإعراب (الورقة ٣٥).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ١٨٥. وهو من قصيدة يمدح فيها محمد بن عبيد الله العلوى المشطب.

(٢) الكسائى، وقد سبق التعريف به فى المسألة الأولى من هذه الزيادات.

(٣) من الطويل، انظر: ديوانه ٣١٩، وابن يعيش ٧/ ١٢٧، والإنصاف ٦٧، ومختارات ابن الشجرى ١٤، والأمالى الشجرية ٢/ ١٤٧، وديوان المتنبى ٣١٩، وفى المخطوط: الستم، بالف. والتصحيح من المصادر. وحسان بن ثابت هو شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم، من قبيلة الخزرج وهو من المخضرمين الذين عاشوا فى الجاهلية وفى الإسلام، توفى سنة ٥٤ هـ، وله ديوان شعر مطبوع.

(٤) ورد هذا المثال فى كثير من كتب النحو؛ وانظر على سبيل المثال: الصبان على الأشمونى ٣/ ٢٦، والتصريح على التوضيح ٢/ ٩٤، وهمع الهوامع ٢/ ٨٤.

وحجة أخرى: أن حَرْفَ النداء يدخل عليهما - وهو لا يدخل إلا على الأسماء - فى قولهم: يا نِعْمَ المولَى، ويا نِعْمَ النصير، ولا يجوز أن يقال: المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه: يا الله نعم المولى، فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، كما يحذف حرفُ النداء لدلالة المنادى عليه، فإن قيل ذلك فجوابنا أن المنادى إنما يقدر محذوفًا إذا وَلِيَ حَرْفَ النداء فَعْلُ أمر وما جرى مجراه، كقراءة على بن حمزة[1]، والحسن[2]، ويعقوب[3]، والأعرج[4] ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥][5]، وتقديره. يا هؤلاء اسجدوا، وكقول ذى الرِّمَّة: [من الطويل]

ألا يا اسْلَمِى يا دارَ مَىَّ على البِلىَ ولا زالَ مُنْهلاً بجرعائك القَطْـــرُ[6]

وكقول المُرَقِّش: [من الطويل]

ألا يا اسْلَمِى لا صَرْمَ لى اليوم فاطما ولا أبـــدًا مـــا دام وصلـــك دائمـــا[7]

---

(١) سبق التعريف به فى المسألة الأولى من مسائل التبيان.

(٢) الحسن بن أبى الحسن بن يسار البصرى، سيد التابعين، ولد فى خلافة عمر رضى الله عنه، وهو ممن أسس مذهب الصوفية بزهده وتقواه، توفى سنة ١١٠ هـ وينسب إليه تفسير للقرآن الكريم برواية عمرو بن عبيد.

(٣) يعقوب بن إسحاق البصرى المقرئ المشهور، أحد القراء العشرة، له فى القراءات رواية مشهورة منقولة عنه، أخذ القراءة عن سلام بن سليمان الطويل ومهدى بن ميمون، وروى عن حمزة حروفًا، وسمع عن الكسائى، وروى عنه الفراء والسجستانى، توفى سنة ٢٠٥ هـ.

(٤) حميد بن قيس، مولى آل الزبير، كان قارىء أهل مكة، وكان كثير الحديث، فارضًا حاسبًا، وقرأ على مج اهد.

(٥) قرأ هؤلاء بـ(يا) للنداء، وفعل الأمر (اسجدوا) مع (ألا) الاستفتاحية ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾.

(٦) من الطويل؛ انظر: الأمالى الشجرية ٢/ ١٥١، ومغنى اللبيب ١/ ١٩٧، الصبان على الأشمونى ١/ ٣٧، ٢٢٨، وهمع الهوامع ١/ ١١١، ٢/ ٤، ٢٠. و"ذو الرمة" هو: غيلان بن عقبة العدوى من مضر، شاعر من فحول الطبقة الثانية فى عصره، قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمة؛ له ديوان شعر مطبوع، ولد سنة ٧٧ هـ، وتوفى سنة ١١٧ هـ.

(٧) من الطويل، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ١٦٧، والإنصاف ٦٨، والمفضليات للضبى ٢٤٤. والمرقش الأصغر هو: ربيعة بن سفيان بن سعد، بن أخى المرقش الأكبر، شاعر جاهلى اشترك فى حرب البسوس، ورويت له قصة غرام مع فاطمة بنت المنذر الثالث ملك الحيرة.

وكقول الآخر: [من الطويل]

أمسْلَمَ يا اسْمَعْ يا ابن كل خليفة  و يا سائس الدنيا ويا جبل الأرض[1]

أراد: يا هذا، وشواهده كثيرة.

وإنما اختص هذا دون الخبر بفعل الأمر؛ لأن المنادى مخاطب، والمأمور أيضًا مخاطب، فحذفوا الأولَ من المخاطَبَيْن اكتفاءً بالثانى، ولا خلاف أن (نعْمَ المولى) خبر، فيجب ألاّ يقدر المنادَى محذوفًا، فَدَلَّ على أن النداءَ لا يكاد يَنْفَكُّ عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهى، ولذلك لا يكاد يوجد فى كتاب الله نداء يَنْفَكُّ عن أمر أو نهى، ولهذا لما جاء الخبر فى قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣]، شَفَعَهُ الأمر وهو «استمعوا له»، فلما كان الأمرُ والنهىُ جملتى خطاب جاز أن يُحْذَفَ المنادى من الجملة الأولى؛ وليس كذلك (يا نعم المولى)؛ لأن (نِعْم) خبر، فلا يجوز أن يقدر المنادى محذوفًا.

ودليل آخر على أنهما اسمان: (أنه)[2] لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال؛ لأنك لا تقول: نعم الرجل غدًا، ولا أَمْسِ، ولا بئس الرجل غدًا، ولا أمْسِ.

ودليل آخر: أنهما غير متصرفين، والتصرفُ من خصائص الأفعال.

ودليل آخر: أنهما لم يكونا فعلين ماضيين؛ لأنه يجوز دخول اللام عليهما فى خبر (إنّ)، تقول: إن زيدًا لَنِعْمَ الرجل وعمرًا لَبِئْسَ الغلام، وهذه اللام لا تدخل على الماضى، وهى تدخل على الاسم، وعلى الفعل المضارع، فدلّ على أنهما اسمان[3].

**وحجةُ البصريين:** اتصال الضمير المرفوع بهما، على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف[4].

---

(١) من الطويل، وهو لأبى نخيلة الراجز، انظر: الإنصاف: ٦٨، وأمالى القالى ١/ ٣٠، ودلائل الإعجاز ٣٠١.

(٢) زيادة على الأصل.

(٣) فى الإنصاف ٦٩، دليل آخر على أنهما اسمان، هو أنه قد جاء عن العرب قولهم: (نعيم الرجل زيد) وليس فى أمثلة الأفعال (فعيل) البتة.

(٤) فقد جاء عن العرب قولهم: نعما رجلين، ونعموا رجالاً، حكى ذلك الكسائى وقد رفعا مع ذلك المظهر فى نحو (نعم الرجل وبئس الغلام)، والمضمر فى نحو: (نعم رجلاً زيد وبئس غلامًا عمرو) فدل على أنهما فعلان. انظر: الإنصاف ٦٩، ٧٠.

وحجةٌ أخرى: اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التى لا يقلبها أحد فى الوقف هاءً، كما قلبوها فى: رحمة وشجرةً، وذلك قولهم: نِعْمَتْ الجارية، وهذه التاءُ يختص بها الفعل الماضى[1].

* * *

(١) لم يُغَلِّبْ العكبرى هنا وجهة على أخرى، على عكس الأنبارى فى الإنصاف الذى رجح حجة البصريين، ونقض الأدلة الكوفية واحدًا بعد الآخر، فانظر ذلك فى المسألة (١٤) هناك.

# المسألة الثانية عشرة(*)
# (العطف على الضمير المتصل بلا فاصل)

[وقال أبو البقاء عند شرح بيت المتنبي]

مضى وبَنُوهُ وانفردْتَ بفضلهم ... وألفٌ إذا ما جُمِّعت واحدٌ فَرْدُ[1]

عطف (بَنُوهُ)[2] على الضمير المرفوع، وهو مذهبُ أهل الكوفة، ومنعه أهلُ البصرة.

وحجتنا: مجيئه في الكتاب العزيز وفي أشعار العرب، ففي الكتاب العزيز: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٦، ٧]، أي: فاستوى جبريل ومحمد ﷺ، فعطف (هو)[3] على الضمير المستكنّ في (استوى) فَدَلَّ على جوازه، وفي الشعر قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي: [من الخفيف]

قلتُ إذ أقبلتْ وزهرٌ تهادى ... كَنِعاجِ الفَلاَ تعسَّفْنَ رَمْلاَ[4]

فعطف على الضمير المرفوع في (أقبلت) من غير توكيد.

وقال الآخر: [من الكامل]

ورجا الأُخَيْطِلُ من سفاهةِ رأيهِ ... ما لم يكن وأبٌ له لينالا[5]

فعطف على الضمير المستكنّ في (يكن) من غير توكيد.

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة في: الإنصاف (المسألة ٦٦).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ٢٣١. وهو من قصيدة يمدح فيها علي بن محمد بن يسار بن مكرم التميمي.

(٢) في الأصل: (وبنوه) بواو العطف، وما أثبتناه أحسن.

(٣) في الأصل: (وهو) وما أثبتناه أحسن.

(٤) من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، انظر: سيبويه ١/ ٣٩٠، وابن يعيش ٣/ ٧٤، ٧٦، والأشموني ٣/ ١١٤، والخصائص ٢/ ١، والإنصاف ٢٧٩، ٢٨٠، والعيني ٤/ ١٦١، وملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٩٠.

(٥) من الكامل، وهو لجرير، انظر: ديوانه / ٤٥١، والإنصاف ٢٧٩، والعيني ٤/ ١٦٠، والتصريح ٢/ ١٥١، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٨، والأشموني ٣/ ١١٤.

وحجة البصريين: أنه قد جاء فى الكتاب العزيز بالتوكيد نحو: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] و﴿اذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤]، و﴿يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٢٧].

وقالوا: لا يخلو: إما أن يكون مقدَّرًا فى الفعل أو ملفوظًا به، فإن يَك مقدراً نحو: قمت وزيدٌ، فالتاء تنزل منزلة الجزء من الفعل، فصار كعطف الاسم على الفعل[1].

* * *

(١) رجَّح الأنبارى الوجهة البصرية، وَرَدَّ حجة الكوفيين ـ على عادته. انظر المسألة (٦٦) من الإنصاف.

# المسألة الثالثة عشرة(*)
# (المنادى المفرد العلمُ بين الإعراب والبناء)

[وقال العكبرى عند شرح بيت المتنبى]

أيا أسدًا فى جسمه رُوحُ ضَيْغَمٍ     وكم أُسُدٍ أرواحهنّ كلابُ[1]

اختلف البصريون وأصحابنا الكوفيون فى المنادى[2]:

**فقال البصريون**: هو مبنىٌّ على الضم وموضعه النصبُ؛ لأنه مفعولٌ، **وقال أصحابنا**: بل هو معربٌ مرفوع بغير تنوين.

**وحجتنا**: أنَّا وجدناه لا يصحبه ناصبٌ ولا رافعٌ ولا خافضٌ، ووجدناه مفعولاً فى المعنى، ولم نخفضه؛ لئلا يُشَبَّهَ بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولم ننصبه؛ لئلا يُشْبِهَ ما لا ينصرف، فرفعناه بغير تنوين؛ ليكونَ بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيحٍ فَرْقٌ، وأما المضاف فنصبناه؛ لأنّا وجدنا أكثر الكلام منصوبًا؛ فحملناه على وجه من النصب؛ لأنه أكثر استعمالاً من غيره.

**وحجةُ البصريين** على أنه ليس بمعرب، بل هو مبنىٌّ - وإن كان يجب فى الأصل أن يكون معربًا - أنه أشبه كافَ الخطاب[3] وهى مبنية، فكذلك ما أشبهها من هذه الأوجه[4]، فوجب أن يكون مبنيًا.

ووجه آخر، وهو أنه وقع مَوْقِعَ اسمِ الخطاب؛ لأنَّ الأصلَ فى قولك: (يا زيد): يا إيّاكَ، ويا أنت؛ لأن المنادى لما كان مخاطبًا كان ينبغى أن يستغنى عن ذكر اسم، ويؤتى باسم الخطاب، فتقول: يا إيّاك، ويا أنت، فلما وقع الاسم المنادى موقع الخطاب وجب أن يكون مبنيًا، كما أن اسم الخطاب مبنى.

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف المسألة (٤٥).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ١٢٥. وهو من قصيدة يمدح بها سيف الدولة سنة ٣٤٩ هـ، وهى آخر ما أنشده ولم يَلْقَهُ بعدها.

(٢) يقصد المنادى المفرد العلم، وإلا فالمضاف وشبيهه، والنكرة غير المقصودة، معرب عند الجميع.

(٣) وجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب والتعريف والإفراد.

(٤) لم يتقدم ذكر لهذه الأوجه فى عبارته، وهى الأوجه السابقة فى التعليقة (٣).

قالوا: وبنيناه على الضم لوجهين:

**أحدهما:** أنه لا يخلو: إما أن يُبْنى على الفتحِ أو الكسرِ أو الضمِّ. بَطَلَ أن يبنى على الفتح؛ لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف، وبَطَل أن يبنى على الكسر؛ لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل أن يبنى على الفتح والكسر وجب أن يبنى على الضم.

**والوجه الآخر:** أنه يبنى على الضم فرقًا بينه وبين المضافِ إليه؛ لأنه إن كان مضافًا إلى النفس كان مكسوراً ، وإن كان مضافًا إلى غيرها كان منصوبًا، فَبُنِيَ على الضم؛ لئلا يلتبس بالمضاف.

وقلنا: إنه مفعول؛ لأنه في موضع نصب؛ لأن تقدير (يا زيد): أدعو زيدًا، وأنادى زيدًا، فلما قامت (يا) مقام أدعو، عملت عمله، فَدَلَّتْ على أنها قامت مقامه من وجهين:

**أحدهما:** أنها تدخلها الإمالة، نحو: يا زيد، والإمالة لا تدخل الحروف، وإنما تدخل الاسم والفعل.

**والثانى:** أن لام الجر تَعَلَّقُ بها، نحو: يا لَزَيْدٍ ويا لَعَمْرٍو، فإن هذه اللام لامُ الاستغاثة، وهى حرف جر، فلو لم تكن قد قامت مقام الفعل لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف[1].

* * *

(١) ذهب بعض البصريين إلى أن (يا) لم تقم مقام (أدعو)، وأن العامل فى المنادى (أدعو) المقدر دون (يا)، والذى عليه الأكثرون هو الأول. انظر: الإنصاف (٢٠٣)، وقد رجَّح الأنبارى رأى البصريين فى هذه المسألة، كعادته فى أكثر مسائل الخلاف.

# المسألة الرابعة عشرة(*)
# (نداء ما فيه الألف واللام)

[وقال أبو البقاء عند شرح بيت المتنبى]

والْيَمَانِى الذى لَوِ اسْتَطَعْتُ كانت     مُقْلَتِـى غِمْدَهُ مِـن الإعـزاز(١)

(اليمانى) فى موضع نصب بالنداء، فكأنه قال: يا مزيل الظلام، ويا اليمانى، وهو جائز عندنا: أن ينادى ما فيه التعريف؛ نحو: يا الرجل ويا الغلام، وأبَى البصريون ذلك.

وحجتنا: أنه قد جاء فى أشعارهم وكلامهم، قال الشاعر: [من الرجز]

* فيـا الغلامـان اللـذان فَـرّا *

* إياكما أن تُكْسِبانـى شـرّا(٢) *

وقال الآخر: [من الوافر]

فَدَيْتُكِ يا التى تَيَّمْتِ قلبـى     وأنتِ بخيلةٌ بالوصلِ عنى(٣)

ويدل على صحة قولنا إجماعنا على أنه يجوز أن يقال فى الدعاء: يا الله، والألف واللام فيه زائدتان.

وحجة البصريين: أن الألف واللام للتعريف، وحرف النداء يفيد التعريف، وتعريفان فى كلمة لا يجوز(٤).

* * *

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف المسألة (٤٦).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ٣٤٧. وهو من قصيدة أنشدها بدمشق، يمدح أبا بكر على بن صالح الروذبارى الكاتب.

(٢) من مجزوء الرجز، ولا يدرى قائله، انظر: الإنصاف ٢٠٨، والمقتضب ٤/ ٢٤٣، والأمالى الشجرية ٢/ ١٨٢، وابن يعيش ٢/ ٩، والتصريح على التوضيح ٢/ ١٧٣، وهمع الهوامع ١/ ١٧٤، والأشمونى ٣/ ١٤٥.

(٣) من الوافر، ولا يدرى قائله، انظر سيبويه ١/ ٣١٠، وفيه «بالود» بدلاً من «بالوصل»، وابن يعيش ٢/ ٨، وهمع الهوامع ١/ ١٧٤، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٨، والإنصاف ٢٠٩.

(٤) فى الإنصاف المسألة (٤٦) رجح الأنبارى رأى البصريين، ودفع حجة الكوفيين.

# المسألة الخامسة عشرة(*)
# (ترخيم الاسم فى غير النداء)

[وقال العكبرى عند شرح بيت المتنبى]

مَهْـلاً ألا لله مـا صنـع القنـا  فى عمروِ حَابِ وضبّة الأغتام[1]

أراد: عمرو بن حابسٍ، فَرَخَّمَ فى غير النداء. قال أبو الفتح[2] - ونقله الواحدى[3] -: لا يجوز الترخيم فى غير النداء؛ لأن الترخيم حذف يلحق أواخر الأسماء فى النداء تخفيفًا، والكوفيون يجيزونه فى غير النداء، وأنشدوا: [من الطويل]

أيا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابن حـرة  سيدعوه داعى موته فيجيـب[4]

والبصريون ينكرون هذه الرواية ويقولون: أيا عُرْوَ، على النداء، ا هـ كلامهما.

**ذهب أصحابنا إلى جواز ترخيم المضاف، وأوقعوا الترخيم فى آخر الاسم المضاف إليه.**

**وحجتهم:** أنه قد جاء فى أشعار العرب القدماء؛ كقول زهير بن أبى سُلْمَى[5]: [من الطويل]

خذوا حظكم يا آل عِكْرِمَ واحفظوا  أواصرنا والرَّحْمُ بالغيـب يُذْكَرُ[6]

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ٤٨).

(١) التبيان شرح الديوان ٢/ ٢٨٥. وهو من قصيدة يمدح بها سيف الدولة، ويذكر إيقاعه بعمرو ابن حابس وبنى ضبة.

(٢) ابن جنى، وقد سبق التعريف به فى المسألة (١٠) من هذه الإضافات.

(٣) على بن أحمد، وقد سبق التعريف به فى المسألة (١٠) من هذه الإضافات.

(٤) من الطويل، وهو لأبى واثلة بن خليفة، انظر: الإنصاف (٢١٥)، وفيه «داعى ميتة»، وابن يعيش ٢/ ٢٠.

(٥) ربيعة بن رباح المزنى، من مضر، حكيم الشعراء فى الجاهلية؛ ولد فى مزينة بنواحى المدينة، وكان يقيم فى الحاجز (من ديار نجد) ، كان ينظم القصيدة فى شهر ، وينقحها ويهذبها فى سنة، فكانت قصائده تسمى «الحوليات» ، وهو من أصحاب المعلقات، له ديوان مطبوع، توفى سنة ١٣ قبل الهجرة.

(٦) من الطويل، انظر: ديوان زهير ٢، والإنصاف ٢١٥، وفيه «تذكر» بالتاء، وسيبويه ١/ ٣٤٣، وابن يعيش ٢/ ٢٠، وشواهد العينى ٤/ ٢٩٠، وهمع الهوامع ١/ ١٨١.

أراد: يا آل عكْرِمَةَ، فَحَذَفَ للترخيم، وهو عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر، أبو قبائلَ كثيرةٍ من قيس، وكقول الآخر: [من الرجز]

* أمـا تَرَيْنَ اليـومُ أُمَّ خمـر *

* قاربت بين عُنُقِى ونَحْرِى[1] *

أراد: أم خمرة، والشواهدُ كثيرةٌ، وقد جاء الترخيم فى قول جرير[2]: [من الوافر]

ألا أضحـت خيامكُـم رمـامـا وأضحـت عنك شاسعة أماما[3]

فهذا ترخيم فى غير النداء، على من قال: يا حَارِ، بالكسر[4].

* * *

(١) من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، انظر: ديوانه ٦٤، والمقتضب ٤/ ٢٥١، وسيبويه ١/ ٣٣٣، والإنصاف ٢١٥، وفيه:

أمـا تـرين اليـوم أم حمـز قاربت بين عنقـى وجمزى

(٢) جرير بن عطية الخَطَفَى اليربوعى من تميم، عاش عمره كله يناضل شعراء زمنه، وكان هَجّاءً مُرًّا فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل، وقد جمعت نقائضه مع الفرزدق وطبعت، وله ديوان شعر مطبوع، ويكنى جرير بـ «أبى حزرة»، ولد سنة ٢٨ هـ وتوفى سنة ١١٠ هـ.

(٣) من الوافر؛ انظر: ديوان جرير، ٥٠٢، وخزانة الأدب ١/ ٣٨٩، وشواهد العينى ٤/ ٢٨٢، والإنصاف ٢١٧، والتصريح على التوضيح ٢/ ١٩٠، والأمالى الشجرية ١/ ١٢٦، ٢/ ٧٩، ٩١، وسيبويه ١/ ٣٤٣، وفيه «منك» بدلاً من «عنك»، و«حبالكم» بدلاً من «خيامكم».

(٤) رجح الأنبارى فى الإنصاف الوجهة البصرية، ودفع حجة الكوفيين.

# المسألة السادسة عشرة(*)
# (ترخيم الاسم الثلاثى)

[وقال أبو البقاء عند شرح بيت المتنبى]

أجدَّك ما تنفكُّ عانٍ تفكّه　　　عُمَ بن سليمان ومالاً تُقَسِّمُ[1]

(عُمَ) ترخيم عُمَرَ، على رأى أهل الكوفة، وهو لَحْنٌ عند البصريين، كذا قال أبو الفتح[2]، وذهب أصحابُنا الكوفيون إلى جواز ترخيم الثلاثى من الأسماء إذا كان متحركَ الوسط كـ (عُمَرَ وزُفَرَ)، وقال البصريون والكسائى[3]: لا يجوز.

وحجةُ الكوفيين: إذا كان وسطه متحركًا: ما جاء من نحو (يَدٌ ودمٌ)؛ إذ الأصل فى يد: يَدَىٌ، وفى دم: دَمَوٌ، بدليل قول بعض العرب فى تثنيته: دَمَوَان[4]، وقيل: أصله: دَمَىٌ؛ قال الشاعر: [من الوافر]

فلو أنّا على حجر ذُبِحْنا　　　جرى الدَّمَيانَ بالخبر اليقين[5]

فهو من ذوات الياء.

والترخيم إنما وضع للتخفيف بالحذف، والحذف قد جاز فى مثله للتخفيف، فوجب أن يكون جائزًا، ولا يجوز الترخيم فى الاسم الثلاثى الساكن الوسط كزيد؛ لأنه إذا حذف الأخير وجب حذف الساكن، فيبقى على حرف واحد، وذلك لا نظير له، بخلاف ما إذا كان متحرك الوسط.

وحجةُ البصريين: أن الترخيمَ حَذْفُ آخر الاسم المنادى إذا كثرت حروفه تخفيفًا، والثلاثى فى غاية الخفة[6].

* * *

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ٤٩).

(١) التبيان شرح الديوان ٢/٣٣٦. وهو من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن العباس بن أبى الإصبع الكاتب.

(٢) سبق التعريف به فى المسألة العاشرة من مسائل التبيان.

(٣) سبق التعريف به فى المسألة الأولى من مسائل التبيان.

(٤) انظر: لسان العرب (دمى) وفيه أن ذلك شاذ سماعًا.

(٥) من الوافر، وهو لعلى بن بدال، انظر: المقتضب ١/٢٣١، ٢/٢٣٨، ٣/١٥٣، والإنصاف ٢١٨، والصبان على الأشمونى ٤/١١٩، واللسان (دمى).

(٦) فى الإنصاف رجَّح الأنبارى رأى البصريين، ودفع حجة الكوفيين.

# المسألة السابعة عشرة(*)
# (هاء السكت: إثباتها فى الوصل وتحريكها)

[وقال العكبرى عند شرح بيت المتنبى]

واحَـــرَّ قلبــاه مـــن قَلْبُـــهُ شَبِـــمٌ ... ومَنْ بجسمى وحالى عنده سَقَمُ[1]

قال أبو الفتح[2]: (قلباه) بكسر الهاء وضمها، وهو غَيْرُ جائز عند البصريين، ولا يجوز إلا فى الضرورة، والوجه ـ قال أبو الفتح[3] ـ الكسر؛ لالتقاء الساكنين: الألفُ والهاءُ، ومن ضمّها شبهها بـ (عصاه ورحاه).

والكوفيون[4] ينشدون لبعض الأعراب: [من المتقارب]

وقـــد رابنـــى قولهـــا يـــا هنـــا ... هُ وَيْحَـــكَ أَلْحَقْـــتَ شرًّا بِشَرّ[5]

وأنشدوا أيضًا: [من الرجز]

* يا رب ربّاه إياك أسَلْ[6] *

---

(*) لم يذكر الأنبارى هذه المسألة فى الإنصاف. انظر موضوعها فى: ابن يعيش ٩/٤٦، ١٠، والتصريح على التوضيح ٢/١٨٣.

(١) التبيان شرح الديوان ٢/ ٢٥٤.

(٢) ابن جنى، سبق التعريف به فى المسألة (١٠) من هذه الإضافات وهو من قصيدة أنشدها حين جرى له خطاب مع قوم متشاعرين، وظن الحَيْفَ عليه والتحامل.

(٣) فى الأصل (الكوفيين) وما أثبتناه هو الصواب، انظر: ابن يعيش ٩/ ٤٦ (الهامش).

(٤) الكوفيون يجيزون تحريك هاء السكت فى الوصل مطلقًا بالكسر أو بالضم، انظر: ابن يعيش ٩/ ٤٦ «الهامش».

(٥) من المتقارب، وهو لامرىء القيس، انظر: ديوانه ١٦٠، والجمل للزجاجى ١٧٥، والأمالى الشجرية ٢/ ١٠١، وابن يعيش ١/ ٤٨، ١٠/ ٤٣، وشواهد العينى ٤/ ٦٤، والأشمونى على الألفية ٤/ ٣٣٤، والشيخ يس ٢/ ٣٦٨.

(٦) من مشطور الرجز، وهو لعروة بن حزام العذرى، صاحب عفراء فى بعض الروايات وبعده قوله:

عفـــراء يـــا ربـــاه من قبـــل الأجـــل

فـــإنَّ عفـــراء مـــن الدنيـــا الأمـــل

انظر: ابن يعيش ٩/ ٤٧، وخزانة الأدب ٣/ ٢٦٢.

والبصريون يقولون: (يا هناه)، والهاء بدل من الواو في (هَنُوكَ وهَنَوَات)، وهي بدل من لام الكلمة[1]؛ ولذلك جاز ضمها.

وقال أبو زيد[2] في (مرحباه)[3]: إنه شبهها بحرف الإعرابِ فَضَمَّها، هذا قول الواحدي، واختصره من كلام أبي الفتح[4].

وقال: أبو الفتح كان يُنْشِدُهُ بكسر الهاء وضمها، وهذا لا يعرفه أصحابنا ولا يجيزون إثبات الهاءِ في الوصل ساكنةً ولاَ متحركة؛ لأنها إنما تلحق في الوقف لبيان الألف قبلها، فإذا صُيِّرت إلى الوصل أُسْقِطَتْ عنها؛ باللفظ بما بعدها، تقول في الوقف: وازيداه، فإذا وصلت قلت: وازيدا وعمراه، فإنك تحذفها في الوصل وتثبتها في الوقف.

فإن قال قائل: هلّا أجريت الهاء في الوصل على حَدِّ الوقف، كما أنشد سيبويه قول رؤبة[5]: [من الرجز]

* ضَخْمٌ يحبّ الخلق الأضخمّا[6] *

بتشديد الميم؛ لأنهم إذا وقفوا على اسم شددوا آخره إذا كان ما قبله متحركًا؛ ألا ترى أن من يقول (خالد) في الوقف بتشديد الدال إذا وصل ردّه إلى التخفيف، إلا أنه قد يجريه في الوصل على حَدِّ مجراه في الوقف، فلذلك جاز للمتنبي أن يلحق الهاء في الوصل، كما كان يثبتها في الوقف.

قيل: في هذا أمران أحدهما مكروه، والآخر خطأ فاحش.

أما المكروه فإثباتها في الوصل على حد إثباتها في الوقف، ضرورة مستقبحة للمُحْدَث، وسبيل مثلها ألاّ يقاس عليه إلاّ على استكراه.

---

(١) أي كان أصلها (هناو) بوزن فعال، فأبدلت الواو هاء؛ قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠/ ٤٤: وصاحب هذا الكتاب - يقصد الزمخشري - يشير إلى أن الواو لما وقعت طرفًا بعد ألف زائدة قلبت ألفًا، والهاء بدل من تلك الألف، وذهب أبو زيد إلى أن الهاء لحقت بعد الألف للوقف؛ لخفاء الألف، كما لحقت في الندبة من نحو: يا زيداه، وحركت تشبيهاً بالهاء الأصلية.

(٢) سبق التعريف به في المسألة (١٠) من مسائل التبيان.

(٣) أي: قول الشاعر: (يا مرحبًا بحمار عفراء)، وقول الآخر: يا مرحباه بحمار ناجية، وانظر: تعليق محقق ابن يعيش على ذلك في ٩/ ٤٦.

(٤) ابن جني، سبق التعريف به في المسألة (١٠) من هذه الإضافات.

(٥) رؤبة بن العجاج، راجز من الفصحاء المشهورين من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، اخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يتغنّون بشعره، مات في البادية سنة ١٤٥ هـ، وله ديوان رجز مطبوع.

(٦) الصواب «ضخمًا» بالنصب؛ لأن قبله في ديوانه قوله: «ثمت جئت حية أصمًا» وانظر: ملحقات ديوان رؤبة / ١٨٣، وسيبويه ١/ ١١، ٢/ ٢٨٣، والمخصص ٢/ ٧٨، والمحتسب ١/ ١٠١.

وأما الخطأ فإنَّ الذى ذهب إلى هذا واحتج به قد عدل عن صوب التشبيه، وذلك أن لا يخلو من أن تجرى الكلمة على حَدِّ الوقف أو على حدّ الوصل: فإن كان على حد الوصل - وهو الوجه؛ لأنه ليس واقفًا - فسبيله أن يحذف الهاء وصلاً، لما ذكرناه من استغنائه عنها فى الوصل بما يتبع الألف. وإن كان على حد الوقف فقد خالف ذلك بإثباتها متحركةً بالضم أو الكسر؛ فالهاء فى الوقف - بلا خلاف - ساكنة، فالذى رام إثباتها متحركة، لا على حد الوصل أجراها فيحذفها، ولا على حد الوقف أجراها فيسكنها، ولا نعلم منزلةً بين الوصل والوقف يرجع إليها، وتجرى الكلمة عليها؛ فلهذا كان إثباتُ هذه الهاء متحركة عندنا.

وأما ما رواه الكوفيون فَشَاذٌّ عندنا، وأما ما ذكره فى نوادره أبو زيد[1] من أنهم شبهوا الهاءَ بحرف الإعراب فلا وجه له، ولو كانت الهاءُ فى (قلباه) مشبهة بحرف الإعراب لما جاز فتحها ولا ضمها، ولوجب جَرُّهَا بإضافة (حَرَّ) إليها، و(مرحباه)[2] الذى أنشده أبو زيد ليس مضافًا إليه فيجوز أن يشبه بحرف الإعراب. انتهى كلامه.

وإنما أراد أبو الطيب على لغة قومه، وكان الأصل (قلبى) فأبدل من الياء ألفًا طلبًا للخفة، والعربُ تفعل ذلك فى النداء، واستجلب هاء السكت، وأثبتها فى الوصل كما تثبت فى الوقف، والعرب تفعل ذلك كقراءة ابن ذكوان[3] ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، بكسر الهاء وإثبات الياء وصلاً، وكقراءة هشام[4] بكسر الهاء، وقد استوفينا ذلك فى كتابنا الموسوم بـ (الروضة المزهرة فى شرح التذكرة)[5].

* * *

(١) سبق التعريف به فى المسألة العاشرة من مسائل التبيان.

(٢) أى فى قول الشاعر: يا مرحباه بحمار عفراء، وفى قول الآخر: يا مرحباه بحمار ناجية، وانظر: تعليق محقق ابن يعيش على ذلك فى ٩ / ٤.

(٣) القاسم بن إسماعيل بن ذكوان البغدادى، راوية من وراقى المبرد، ومن آثاره: معانى الشعر، توفى فى حدود سنة ٣٠٠ هـ.

(٤) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشى الأسدى، أحد تابعى المدينة المشهورين المكثرين فى الحديث المعدودين من أكابر العلماء وأجِلَّة التابعين، ولد سنة ٦١ هـ، وتوفى فى بغداد سنة ١٤٦ هـ.

(٥) يقصد شرح كتاب التذكرة لأبى على الفارسى، ولم يذكر هذا الكتاب أحد ممن ترجم للمؤلف.

# المسألة الثامنة عشرة
# (منع المصروفِ الصرفَ)

[وقال أبو البقاء عند شرح بيت المتنبى]

وحمدانُ حمدونٌ وحمدونُ حارثٌ وحارثُ لقمانٌ ولقمانُ راشـــدُ[1] :

ترك صرف (حمدون وحارث) ضرورةً، وهو جائزٌ **عندنا**، غيرُ جائزٍ عند بعض **البصريين**، وَوَافَقَنَا الأخفشُ[2] وابْنَ بُرْهَانَ[3] والفارسىُّ[4].

**وحجتُنا**، إجماعنا على جوازِ صرف ما لا ينصرف فى الشعر ضرورة، فلذلك جَوّزنا ترك صرف ما ينصرف فى الشعر، وقد جاء كثيرًا فى أشعارهم، قال الأخطل[5]: [من الكامل]

طلب الأزارق بالكتائب إذ هَـوَتْ بشبيـــبَ غائلةُ الثغـــور غَـدور[6]

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف.

وقال حسان بن ثابت[7] رضى الله عنه: [من الكامل]

نصـــروا نبيهـــمُ وشـــدّوا أَزْرَهُ بحُنَيْـــنَ يـومَ تواكُـلِ الأبطال[8]

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ٧٠).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ١٧٣، وهؤلاء هم آباء سيف الدولة. والبيت من قصيدة يمدحه بها هو وآباءه.

(٢) سبق التعريف به فى المسألة (١٦) من مسائل العكبرى الأساسية غير المضافة من التبيان.

(٣) عبد الواحد بن على بن عمر أبو القاسم (ابن برهان النحوى) الأسدى العكبرى، صاحب العربية والنحو والتاريخ، قرأ على عبد السلام البصرى، أبى الحسن التميمى، توفى سنة ٤٤٦ هـ.

(٤) سبق التعريف به فى المسألة الخامسة من مسائل الكتاب الأصلية غير المضافة.

(٥) غياث بن غوث بن الصلت، من بنى تغلب، اشتهر فى عهد بنى أمية، وأكثر من مدح ملوكهم، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشهر أهل عصرهم، وله ديوان شعر مطبوع، ولد سنة ١٩ هـ وتوفى سنة ٩٠ هـ.

(٦) من الكامل. انظر: ديوانه ٧٦، والإنصاف ٢٩١، وشواهد العينى ٤/ ٣٦٢، والتصريح على التوضيح ٢/ ١٩٨، والأشمونى ٣/ ٢٧٥.

(٧) سبق التعريف به فى المسألة الحادية عشرة من مسائل التبيان.

(٨) من الكامل. انظر: ديوانه ٢٣٤، والإنصاف ٢٩١.

فلم يصرف (حُنَيْنًا) وهو مصروف.

وقال الفرزدق[1]: [من الطويل]

إذا قال يومًا مِـن تنوخ قصيـدةً بها جَرب عُدَّتْ علـىَّ بزَوْبَرا[2]

فترك صرف (زَوْبرًا) وهو منصرف.

وقال الآخرُ: [من الكامل]

وإلى ابن أمِّ إيـاسَ أَرْحَلُ ناقتـى عمرٍو فتبلغ حاجتى أو ترجف[3]

ـ وعمرو هو ابن حجر الكِنْدِىّ ـ فترك صرف (إياس) وهو منصرف، وأُمُّ إياس هى بنت ذهل بن شيبان.

وقال آخر: [من الوافر]

أؤمِّـلُ أن أعيـش وأنَّ يومـى بـأوّلَ أو بأَهْـوَنَ أو جُبَّـارِ

أو التالـى دُبَـار فـإنْ أَفُتْـهُ فمؤنـسَ أو عَـرُوبَةَ أو شِيَارِ[4]

فترك صرفَ (مؤنس ودبار) وهما مصروفان، فهذه أسماء الأيام فى الجاهلية: أوّل: الأحد، وأَهْوَن: الإثنين، وجُبَّار: الثلاثاء، ودُبار: الأربعاء، ومؤنس: الخميس، وعَرُوبة: الجمعة، وشِيار: السبت.

---

(١) همام بن غالب بن صعصعة التميمى، شاعر من أهل البصرة؛ عظيم الأثر فى اللغة؛ كان يقال عنه: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، وهو صاحب الأخبار والمهاجاة لجرير والأخطل، توفى فى بادية البصرة سنة ١١٠ هـ.

(٢) من الطويل؛ وهو للفرزدق أو لابن الأحمر أو للطرماح. انظر: ديوان الفرزدق ٢٥٥، ٣١٦، والخصائص ٢/ ١٩٨، ٣/ ٣٢، اللسان (زبر)، وابن يعيش ١/ ٣٧، والإنصاف ٢٩١ وفيه:

إذا قال غـاوٍ مِـن تنوخ قصيدةً بها جـرب عُـدَّتْ على بزوبرا

(٣) من الكامل، وهو لبشر بن أبى خازم. انظر: ديوانه ١٥٥، وخزانة الأدب ١/ ٧٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧، والتصريح على التوضيح ٢/ ٣٢، واللسان (زحف)، والإنصاف، ٢٩١، وفيه «أم أناس، تزحف» بدلاً من «أم إياس، ترجف»، وسيبويه ٢٢١، وروايته بتنوين «أناس» وهمزة الوصل فى «ارحل» وبيت الخزانة هو:

وإلى ابن أم أناس تعمـد ناقتـى عمـرو لتنجح ناقتى أو تتلـف

(٤) من الوافر، ولا يعلم قائله، انظر: الإنصاف ٢٩١، ومجالس ثعلب ٦٤٢، وشواهد العينى ٤/ ٣٦٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٧.

وقول الآخر: [من الكامل]

قالت أمامة: ما لِثَابِتَ شاخصًا ... عارى الأشاجع ناحلاً كَالْمُنصُلِ[1]

فترك صرفَ (ثابت) وهو مصروف.

وقول العباس بن مرداس السلمى[2]: [من المتقارب]

فما كان حِصْنٌ ولا ثابت ... يفوقان مِرْداسَ فى مَجْمَعِ[3]

وبهذه الرواية جاء فى الصحيحين، وليس بعد الصحيحين شىء يُرْجَعُ إليه.

وقول الآخر: [من الطويل]

وقائلة: ما بال دَوْسَرَ بعدنا ... صحا قلبه عن آل لَيْلَى وعن هند[4]؟!

فترك صرف (دوسر).

وشواهدنا كثيرة.

**وأما القياسُ**: فإذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة، كبيت الكتاب: [من الطويل]

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَه قال قائل: ... لمن جمل رَهْوُ الملاط نجيبُ[5]

فجواز حذف التنوينِ للضرورةِ أَوْلَى، والواو من (هو) متحركة، والتنوين ساكن، ولا خلافَ أن حذف الساكن أسهل من حذف المتحرك، ولهذا الذى ذكرناه وصحته وافقنا أبو على[6]، وأبو القاسم بن برهان[7]، ولم ينكره أبو بكر بن السراج[8].

---

(١) من الكامل، ولا يعلم قائله، انظر: الإنصاف ٢٩٢.

(٢) أبو الهيثم العباس بن مرداس بن أبى عامر، من بنى سليم، فارس شجاع، سيد فى قومه، وشاعر مشهور، مخضرم، وأشعاره فى يوم حنين كثيرة ومشهورة، توفى فى نحو سنة ١٨ هـ.

(٣) من المتقارب، انظر: الإنصاف ٢٩٢، وخزانة الأدب ١/ ٧٣، ١٢٢، وهمع الهوامع ١/ ٣٧، وشواهد العينى ٤/ ٣١٥، والأشمونى ٣/ ٢٧٥.

(٤) من الطويل، وهو لدوسر بن دهيل القريعى، انظر: مجالس ثعلب ١٧٦، والإنصاف ٢٩٢، والأشمونى ٣/ ٢٧٥، وشواهد العينى ٤/ ٣١٦.

(٥) من الطويل، وقائله العجير السلولى، انظر: الخصائص ١/ ٦٩، والإنصاف ٢٩٦، ٢٩٧، وفيه «رخو» بدلاً من «رهو».

(٦) الفارسى، وقد سبق التعريف به فى المسألة الخامسة من مسائل العكبرى الأساسية.

(٧) سبق التعريف به فى التعليقة الثالثة من هذه المسألة ص١٣١.

(٨) سبق التعريف به فى المسألة الثانية من مسائل العكبرى الأساسية.

وحجةُ البصريين: أن الأصل فى الأسماء الصرف، فلو جوَّزنا لأدّى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير الأصل، والتَبَسَ ما ينصرف بما لا ينصرف[1].

وقد أشار العكبرى إلى هذه المسألة عند شرحه ببيت المتنبى:

ووقفتُ منها حيث أوقفنى الندَى        وبلغت من بدر بن عَمَّارَ المنَى[2]

* * *

(1) يبدو من سوقه شواهد كثيرة للكوفيين أنه يرجح مذهبهم، وكذلك فعل صاحب الإنصاف صراحةً، فهذه المسألة من المسائل القليلة التى غلَّب فيها الاتجاه الكوفى، ودحض الدليل البصرى، انظر: الإنصاف ٢٩٧.

(2) التبيان شرح الديوان ٢/ ٤٠٩.

# المسألة التاسعة عشرة(*)
# (صرفُ الاسم الأعجمى الثلاثى)

[وقال أبو البقاء عند شرح بيت المتنبى]

حَمَتْهُ على الأعـداء من كل جانـب  سيوفُ بنى طُغْجَ بْنِ جُفَّ القماقم[1]

ترك صرف (طغْج وجُفّ) وهما اسمان أعجميان، وهذا جائز عند أصحابنا الكوفيين، والبصريون لا يختارونه، ويقولون: الاسم الأعجمى الثلاثى ينصرف؛ نحو: هود ولوط ونوح[2].

قال أبو الفتح[3]: الأجود أن تكسرهما وتحذفَ التنوين لالتقاء الساكنين؛ كقول الآخر: [من الرجز]

* وحَاتِمُ الطائىُّ وهّاب المِئِى *[4]

وهو كثير فى الشعر.

وعلى هذا تكون قراءة القُرّاءِ سوى عاصم[5]، وعلى بن حمزة[6] ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] بغير تنوين.

---

(*) هذه المسألة لم ترد فى الإنصاف للأنبارى.

(١) التبيان شرح الديوان ٢/ ٣٥٣. وهو من قصيدة يمدح بها الأمير أبا محمد الحسن بن عبد الله بن طُغْج.

(٢) أى: ما كان منه ساكن الوسط، وإلا فالثلاثى محرك الوسط يمنع الصرف عندهم.

(٣) سبق التعريف به فى المسألة (العاشرة) من مسائل التبيان.

(٤) فى الأصل (المائة) بالإفراد. وهو رجز لامرأة من بنى عامر أو من بنى عقيل، أو هو لليلى العامرية، وقبله: «حيدة خالى ولقيط وعلى. انظر: الإنصاف ٣٨٨، والأمالى الشجرية ١/ ٣٨٣، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٤، ٤٠٠، ٤/ ٥٥٤، ٥٩١، ولسان العرب (مأى).

(٥) سبق التعريف: فى المسألة (السابعة) من مسائل التبيان.

(٦) سبق التعريف به فى المسألة الأولى من مسائل التبيان.

وقد أشار العكبريُّ إلى هذه المسألة أيضًا عند شرحه لقول المتنبي:

إلى واحد الدنيا إلى ابـن محمدٍ شُجَاعِ الذى لله ثُـمَّ له الفضـل[1]

وقال: إن الناس اليوم على مذهب أهل البصرة[2].

* * *

(١) التبيان شرح الديوان ٢/ ١٣٦؛

(٢) التبيان شرح الديوان ٢/ ١٣٧.

# المسألة العشرون(*)
## («كى» بين عمل الجر والنصب)

[وقال العكبرى عند شرح بيت المتنبى]

جَوْعَانُ يأكل مِن زادى ويُمْسِكُنِى     لكى يقال: عظيمُ القدر مقصودُ(١)

(كى) حرف ناصب، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرفًا خافضًا.

**وحجتنا:** أنها من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف جر؛ لأنه من عواملِ الأسماء، وعواملُ الأسماء لا تكون من عوامل الأفعال.

والدليلُ على أنها ليست حرف جر دخولُ اللام عليها، كقولك: أتيتك لتكرمنى، وهذه اللام عندهم حرف جر، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر، وأما قول القائل: [من الوافر]

فلا واللهِ لا يُلْفَى لِما بِى     ولا لِلِمَا بهم أبدًا دواء(٢)

فمن الشاذ المصنوع الذى لا يُعَرَّجُ عليه.

وإذا قيل: إنها تدخل على (ما) الاستفهامية، كما يدخل عليها حرف الجر فى قولك: (كَيْمَهْ؟) كما تقول (لِمَه؟).

قلنا: (مَهْ) من (كَيْمَهْ) ليس لـ (كى) فيه عمل، وليس هو فى موضع خفض؛ وإنما هو فى موضع نصب؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لا يُفْهَمُ، كقولك: أقوم كى تقوم، فيسمعه المخاطب ولم يفهم (تقوم) فيقول: كَيْمَهْ؟ والتقدير: كى تفعل ماذا؟ فحذف «تفعل»، فـ (مه) فى موضع نصب على مذهب المصدر والتشبيه به، وليس لـ (كى) فيه عمل.

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف، المسألة (٧٨).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ٢٦٤. وهو من قصيدة يهجو بها كافورًا الإخشيدى، عند خروجه من مصر.

(٢) من الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالبى، وانظر: الخصائص ٢/ ٢٨٢، ومعانى القرآن للفراء ١/ ٦٨، والمحتسب ٢/ ٢٥٦، وابن يعيش ٧/ ١٨، ٨/ ٤٣، ٩/ ١٥، والإنصاف ٣٣٣.

وحجةُ البصريين: دخولها على (ما) الاستفهامية كدخول[1] اللام عليها، فيقولون: كَيْمَهْ؟، كما يقولون: لِمَهْ؟ وهى فى موضع جر؛ لأن ألف ما الاستفهامية لا تحذف إلا إذا كانت فى موضع جر واتصل بها الحرف الجارّ، كقولهم: لِمَ؟ وبِمَ؟ وفِيمَ؟ وإذا وقعت فى صدر الكلام لا تُحذف، كقولك: ما تريد؟ وما تصنع؟

وذهبَ **أصحابُنا** إلى أن لام كى هى الناصبة للفعل من غير تقدير «أن»؛ نحو قولك: جئت لتكرمنى.

وذهب **البصريون** إلى أن الناصَب للفعل (أنْ) مقدَّرة بعدها.

**حجتنا**: أنها قامت مقامها، ولهذا تشتمل على معنى كى، فكما تنصب «كى» الفعل، فكذلك[2] اللام.

**وحجةُ البصريين**: أن اللام من عوامل الأسماء، ولا يجوز أن يكون من عوامل الأفعال؛ فوجبَ أن يكون الفعل منصوبًا بـ (أنْ) مقدَّرة؛ لأنها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يَحسُن أن يدخل عليه حرف الجر. هذه حجة حسنة لهم[3].

* * *

(١) فى الأصل: «الدخول» وما أثبتناه الصحيح.

(٢) «كما .. كذلك» يُخَطِّىءُ بعض الباحثين فى اللغة هذا الاستعمال، لأنه لم يَرِد عن القدماء المحتج بكلامهم، ولما فيه من زيادة الجار والمجرور "كذلك" ولم يرد له نظير. وقد شاع هذا الاستعمال فى مصنفات النحاة وغيرهم، فقد ورد فى استعمال ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/١٤١، والأشمونى ٤/١٥٢، ٣/١٧٨، وقد فسر الصبان زيادة "كذلك" فى مثل هذا الاستعمال بأنها تأكيد للتشبيه السابق.

(٣) واضح أن العكبرى يميل هنا إلى الوجهة البصرية، وكذلك فعل الأنبارى فى الإنصاف.

# المسألة الحادية والعشرون(*)
# («حتى» بين العمل بنفسها وتقدير عامل بعدها)

[وقال العكبرى عند شرح بيت المتنبى]

أقـرّ جلـدى بهـا علىّ فـلا ... أقْدرُ حتى الممات أجْحَدُها[1]

قوله: (حتى الممات) يريد: إلى الممات؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

و(حتى) هى عندنا حرف ينصبُ المستقبل من غير تقدير (أن)، وهى حرفُ جَرٍّ يجرُّ الاسمَ من غير تقدير خافض، كما تقول: وعدته حتى الصيف.

وقال الكسائى[2]: تخفضُ الاسم بـ (إلى) مضمَرةً أو مظهَرةً.

وذهب البصريون إلى أنها حرف جر يَجُرُّ الاسمَ وينصبُ الفعل بإضمار (أن)[3].

حجتنا: إن كانت بمعنى (كى) كما فى قولك: أطع الله حتى تدخل الجنة، فقد قامت مقامها، و(كى) تنصب بنفسها وكذا ما قام مقامها[4]، وصارت كواو القسم؛ لأنها قامت مقام الباء وعملت عملها، وكذا واو (رُبَّ) تخفض الاسم؛ لأنها قامت مقام (إلى) و(إلى) تخفض بنفسها.

وحجةُ البصريين: إجماعنا على (حتى) أنها من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال، فوجبَ أن يكون الفعل منصوبًا بـ (أنْ) مقدرة دون غيرها؛ لأن (أنْ) مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرف الجر.

ويدل على أن الفعل منصوب بعد حتى بـ (أنْ) لا بـ (حتى) قول الشاعر:

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: «الإنصاف» المسألة ٨٣.

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ١٩٣. وهو من قصيدة يمدح بها محمد بن عبيد الله العلوى، المشطب.

(٢) سبق التعريف به فى المسألة الأولى من مسائل التبيان.

(٣) فهى فى كلا الموضعين حرف جر، يجر الاسم الصريح، أو المصدر المؤول من ان والفعل.

(٤) فى الإنصاف زيادة لابد منها هنا، هى: «وإن كانت بمعنى إلى أن» فقد قامت مقام «أن» و«أن» تنصب، فكذلك ما قام مقامها.

[من الكامل]

داويتُ عيـنَ أبى الدُّهَيْقِ بِمَطْلِـهِ ... حتى المضيـفِ ويَغْلُوَ القعْـدانُ[1]

فالمضيف مجرور بـ (حتى)، و(يعلو) عطف عليه، فلو كانت هى الناصبة لوجب ألاّ يجىء الفعل ههنا منصوبًا بعد مجىء الجر؛ لأن حتى لا تكون فى آن واحد جارّةً وناصبة[2].

وقد ذكر العكبرى مسألة كهذه ـ على وجه الاختصار ـ وإن كانت الأداة هنا هى (الفاء)[3] عند شرح بيت المتنبى:

يا ليـتَ باكيـةً شَجانـى دمعُهـا ... نَظَرَتْ إليك كما نَظَرْتُ فتعذرا[4]

قال: نصب (فتعذرا)[5] على جواب التمنى بإضمار «أنْ» عند البصريين، وعندنا بالفاء نفسها.

* * *

(١) من الكامل، ولا يدرى قائله، انظر: الإنصاف ٣٥٠، وفيه «المصيف» بالصاد المهملة؛ و«يغلو» بالغين المعجمة؛ و«القعدان» بكسر فسكون.

(٢) غفل هنا عن ذكر دليل الكسائى؛ وقد ذكره الأنبارى فى الإنصاف ٣٤٩، وهو: أن التقدير فى قولك: ضربت القوم حتى زيد: حتى انتهى ضربى إلى زيد، ثم حذف «انتهى ضربى إلى» تخفيفًا، فوجب أن تكون «إلى» هى العاملة.

كذلك لم يغلب هنا وجهةً على أخرى، لكن الأنبارى على عادته غلب الوجهة البصرية؛ ودفع حجة الكوفيين.

(٣) لم تذكر هذه المسألة فى الإنصاف.

(٤) التبيان شرح الديوان ١/ ٣٤٤. وهو من قصيدة يمدح بها ابنُ العميد أبا الفضل محمد بن الحسين وزير ركن الدولة من أرجان.

(٥) فى تعبيره تسامح؛ والأفضل: نصب «تُعْذَرا».

# المسألة الثانية والعشرون(*)
# (النصب بـ (أنْ) مقدَّرة)

[وقال أبو البقاء عند شرح بيت المتنبى]

تَوَقَّهْ فمتى ما شئتَ تَبْلُوَهُ فكُنْ مُعَادِيَهُ أو كُنْ له نشبا[1]

(تَبْلُوَهُ) انتصب بإضمار (أنْ) وهو على مذهبنا، فإن أهلَ الكوفة نصبوا بها مقدرة، وأَبَى ذلك البصريون.

وحُجَّتُنا: ما قرأ به عبد الله بن مسعود[2]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] فأعمل (أنْ) مقدرةً.

وحجتنا أيضًا: قول عامر بن الطفيل[4]: [من الطويل]

(فلم أرَ مِثْلَهَا خباسة واجد) ونَهْنَهْتُ نفسِى بعد ما كِدْتُ أَفْعَلَهْ[5]

فنصب (أَفْعَلَه) بـ (أنْ) المقدرة.

وحجتُنا أيضًا: أننا أجمعنا ـ نحن والبصريون ـ على أنها تعمل مع الحذف فى جواب التسعة[6] بالفاء.

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف المسألة (٧٧).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ٧٥. وهو من قصيدة يمدح بها المغيث بن على العجلى.

(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن الهذلى، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أحد القراء السبعة، توفى سنة ٣٢ هـ.

(٣) وهى أيضًا قراءة أُبَىّ، والكلام على النهى فى هذه القراءة، ولهذا وصل الكلام بالأمر فقال: «وقوموا، وقولوا، وأقيموا، وآتوا». انظر القرطبى فى هذا الموضع.

(٤) عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامرى (أبو على) شاعر، فارس، ولد ونشأ بنجد، وأدرك الإسلام شيخًا، ولد سنة ٧٠ قبل الهجرة، وتوفى سنة ١١ هـ، وله ديوان شعر.

(٥) من الطويل؛ وقد نسب هنا إلى عامر بن الطفيل، وفى موطن آخر إلى عامر بن جوين، وانظر: همع الهوامع، ١/ ٥٨، ٢/ ١٨، والأشمونى ١/ ٣٦١، ٣/ ٣١٥، واللسان (خبس)، وسيبويه ١/ ١٥٥، والإنصاف ٣٢٨، ومغنى اللبيب ٢/ ١٧٢، وشواهد العينى ٤/ ٤٠١.

(٦) يقصد بالتسعة: الأمر، والنهى، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمنى، والدعاء، والنفى، وقد أجمع البصريون والكوفيون على أن «أن» تعمل محذوفة بعد الفاء بعد هذه الأمور. =

وقد أشار العكبرىُّ إلى هذه المسألة عند شرح بيت المتنبى:

وكلمــا لَقِــىَ الدينــارُ صاحبَــه     فى ملكه افترقا من قَبْلِ يلتقيا[1]

قال: حَذَفَ النونَ من فعل الاثنين؛ لأنه حذف (أنْ) وأعملها على مذهبه، وقد بيّناه فى غير هذا الموضع، وذكرنا حجتنا على البصريين.

* * *

= ولم يذكر العكبرى هنا حجة البصريين، ولعله يستضعفها، وقد ذكرها الأنبارى فى الإنصاف ٣٢٨، وهى قولهم: الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغى ألا تعمل مع الحذف من غير بدل.

وقد رجح الأنبارى وجهة البصريين وردَّ حجة الكوفيين.

(١) التبيان شرح الديوان ١/٧٦.

# المسألة الثالثة والعشرون(*)
# (رافع الاسم بعد إنْ الشرطية)

[وقال العكبرى عند شرح بيت المتنبى]

وإنْ جُنْحُ الظلامِ انجابَ عنهم أضاء المشرفيةُ والنهارُ[1]

ارتفع (جنح الظلام) **عندنا** بالابتداء، وهو قول الأخفش[2]، **وعندنا أيضًا**[3] أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، وقال **البصريون**: يرتفع بتقدير فعل.

**وحجتنا**: أن (إنْ) الشرطية هى الأصل فى باب الجزاء، فلقوّتها جاز تقديمُ المرفوع معها، وقلنا: إنه يرتفع بالعائد؛ لأن المَكْنى[4] المرفوع معها فى الفعل هو الاسم الأول، فينبغى أن يكون مرفوعًا، كقولهم: جاءنى الظريف زيد، وإذا كان مرفوعًا لم يفتقر إلى تقدير فعل.

**وحجةُ البصريين**: أنه لا يجوز[5] أن يفصل بين حرفِ الجزم وبين[6] الفعل باسمٍ لم يعملْ فيه الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل هنا عاملاً؛ لأنه لا يجوز تقديمُ ما يُرْفَعُ بالفعلِ عليه، فلو لم يُقَدَّرْ ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعًا بلا رافع، وذلك لا يجوز، فَدَلَّ على أن الاسم ارتفع بتقدير فعل[7].

---

(*) انظر موضوع هذه المسألة فى: الإنصاف (المسألة ٨٥).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ٣٠٢. وهو من قصيدة يصف فيها إيقاع سيف الدولة بالقبائل المعادية له، بعد أن شرح له سيف الدولة ما كان فى المعركة.

(٢) سبق التعريف به فى المسألة السادسة عشرة.

(٣) يفهم منه أن للكوفيين رأيين، ووافق الأخفش أولهما، وفى (الإنصاف) أن الكوفيين يرون أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، وأن رفعه بالابتداء إنما هو رأى خاص للأخفش.

(٤) يقصد بالمكنى: الضمير، وهو من مصطلحات الكوفيين.

(٥) فى الأصل (يجوز) دون حرف النفى، وما أثبتناه هو الصحيح.

(٦) تكرار (بين) مع الظاهر خطأ عند بعض العلماء، إذ هى لا تكرر إلا مع الضمائر كقوله تعالى: ﴿هذا فراق بينى وبينك﴾، وقد ذكرنا ذلك سابقًا، فانظر المسألة (١٤) من نص العكبرى المحقق.

(٧) لم يرجح العكبرى وجهة على أخرى، لكن الأنبارى فى (الإنصاف) رجح الرأى البصرى، وردَّ حجة الكوفيين والأخفش.

وقد أشار العكبرى إلى هذه المسألة بدليلها المذكور عند شرح بيت المتنبى:

لَوِ الفَلَكُ الدوّار أبغضتَ سَعْيَهُ ... لعوّقه شىءٌ عــن الــدوران[1]

* * *

(١) التبيان شرح الديوان ٢/٤٤١

# المسألة الرابعة والعشرون(*)
# («كم» بين الإفراد والتركيب)

[وقال العكبرى عند شرح بيت المتنبى]

كَمْ قتيلٍ كما قتلتُ شهيدِ ... ببياض الطُّلَى وورد الخدود[1]

(كم) كلمة موضوعة للعدد، وذهب أصحابُنا إلى أنها مركبةٌ، وذهب البصريون إلى أنها مفردة.

حجتنا: أن أصلها (ما) زيدت عليها الكاف؛ لأن العرب تصل الحرف فى أوله وآخره، فمما وصلته فى أوله نحو: (هذا)، ومما وصلته فى آخره نحو: ﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، فكذلك (كم) زادوا الكاف على (ما) فصارتا كلمة واحدة، وكان الأصل أن يقال فى (كم مالك؟): كما مَالُكَ؟، إلا أنه حذف الألف؛ لكثرة الاستعمال.

ونظير كَمْ (لِمْ؟)؛ لأن الأصل فى لِمَ: (ما) فزيدت عليها اللام، فصارتا كلمة واحدة، وحذفت الألف؛ لكثرة الاستعمال، وسكنت الميم، فقال[2]: لِمْ فعلت؟

وزيادة الكاف كثيرة، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أى ليس مثله، وحكى عن بعض العرب أنه قيل له: كيف تصنعون الأَقِط؟ قال: كَهَيِّن[3] قال الراجز: [من الرجز]

* لَـواحِـقُ الأقْـراب فيهـا كالمَقَـقْ *[4]

أى المَقَقُ، وهو الطُّول.

---

(*) انظر موضوع هذه المسالة فى: الإنصاف (المسألة ٤٠).

(١) التبيان شرح الديوان ١/ ١٩٤ وهو من قصيدة قالها فى صباه.

(٢) الأفضل (فقيل) لمراعاة السياق.

(٣) انظر: الإنصاف ١٨٨.

(٤) من مشطور الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، انظر: ديوانه ١٠٦، وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٠، ٤/ ٣٦٦، والأشمونى ٢/ ٢٢٥، والمقتضب ٤/ ٤١٨، والإنصاف ١٨٨، و١٩٠، وأراجيز العرب ٢٩.

وحجة البصريين: أن الأصل هو الإفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومَن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحابُ الحال أحد الأدلة المعتبرة[1].

* * *

(١) لم يرجح هنا، ورجح الأنبارى فى الإنصاف الوجهة البصرية، ونقض وجهة الكوفيين

## المسألة الخامسة والعشرون (*)
## (أى التاءين المبدوء بهما المضارع هو المحذوف؟)

[وقال أبو البقاء عند شرح بيت المتنبى]

ومن يَبْغِ ما أبغى من المجد والعلا  تَسَاوَ المحايى عنـده والمَقاتـل[1]

أراد (تتساوى) فحذف تاء المضارعة دون الأصلية عند أصحابنا الكوفيين، وعند البصريين: المحذوف الأصلية.

وحجتُنا: أن حذَف الزائد أَوْلَى؛ لأن الزائد أضعف، فحذفه أَوْلَى من الأصلى.

وحجة البصريين: أن الزائد دخل لمعنى وهو المضارعة، فَحَذْفُ ما دخل لغير معنى أَوْلَى.

وقال سيبويه[2]: الثانية[3] هى التى تسكن فتُدغم، كما رأيت فى ﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢]، وهى التى يُفعل بها ذلك فى ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [هود: ٢٤]، فكما

---

(*) انظر فى موضوع هذه المسألة: الإنصاف (المسألة ٩٣).

(١) التبيان شرح الديوان ٢/ ١٣٢.

(٢) سبق التعريف فى المسألة الثانية من مسائل الكتاب الأساسية.

(٣) نص عبارة سيبويه (٤/ ٤٧٦): فإن التقت التاءان فى: تتكلمون وتَتَتَرَّسون، فأنت بالخيار: إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما، وتصديق ذلك قوله عز وجل: ﴿تتنزل عليهم الملائكة﴾ و﴿تتجافى جنوبهم عن المضاجع﴾، وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿تنزل الملائكة والروح فيها﴾ وقوله: ﴿ولقد كنتم تمنون الموت﴾، وكانت الثانية أولى بالحذف، لأنها هى التى تسكن وتدغم فى قوله تعالى: ﴿فادارأتم﴾، و﴿ازَّيَّنَتْ﴾ وهى التى يفعل بها ذلك فى ﴿يذكرون﴾، فكما اعتلت هنا كذلك حذفت هناك.

أنها اعْتَلَّتْ هنا، كذلك[1] تحذف هناك، وتاء المضارعة لا تَعْتَلَّ[2]، و(تَسَاوَ)[3] فى موضع جزمٍ؛ لأنها وقعت جوابًا للشرط.

## انتهت المسائل المضافة من كتاب
## (التبيان فى شرح الديوان)
## والحمد لله رب العالمين

* * * * *

---

(١) كما . . كذلك، يخطئ بعضهم هذا الاستعمال، وانظر ما قلناه فى صفحة ١٥٩.

(٢) لم يرجح هنا، ورجح الأنبارى - على عادته - وجهة البصريين، وَرَدَّ حجة الكوفيين.

(٣) أى: فى بيت المتنبى السابق.

# «الفهارس الفنية»

## الآيات القرآنية



| الآية | السورة | الآية | الصفحة |
|---|---|---|---|
| * اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ........ | البقرة | ٣٥ | ١٢٣ |
| * فَادَّارَأْتُمْ ........ | البقرة | ٧٢ | ١٤٩ |
| * وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ ........ | البقرة | ٨٣ | ١٤٣ |
| * يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ........ | النساء | ٤٦ | ٤٣ |
| * فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ........ | المائدة | ٢٤ | ١٢٣ |
| * إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ........ | الأعراف | ٢٧ | ١٢٣ |
| * فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ........ | الأنعام | ٩٠ | ١٣٢ |
| * وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً ........ | الأنعام | ١١٥ | ٤٥ |
| * كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ........ | التوبة | ٤ | ٥٤ |
| * وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ | التوبة | ٦ | ٤٣ |
| * عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ........ | التوبة | ٣٠ | ١٣٧ |
| * وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ ........ | التوبة | ٧٥ | ٤٣ |
| * تَذَكَّرُونَ ........ | يونس | ٢٤ | ١٤٩ |
| * أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ........ | هود | ٨ | ٩٤ |
| * مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ........ | يوسف | ٤٠ | ٦٠ |
| * وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ........ | يوسف | ٨٢ | ٤٤ |
| * رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ........ | الحجر | ٢ | ١١٠ |
| * كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ........ | الكهف | ٥٠ | ٤٥ ـ ٧ |
| * كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ........ | الكهف | ٣٣ | ٩٨ |
| * جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ ........ | الكهف | ٧٧ | ٤٤ |
| * آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ........ | الكهف | ٩٩ | ١٠٦ |

| الآية | السورة | الآية | الصفحة |
|---|---|---|---|
| * يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ........................ | الحج | ٧٣ | ١٢٠ |
| * إِمَّا تُرِيَنِّى مَا يُوعَدُونَ ........................................ | المؤمنون | ٩٣ | ١٤٧ |
| * أَلَّا يَسْجُدُوا ........................................................ | النمل | ٢٥ | ١١٩ |
| * فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ................................ | الصافات | ١٤٣ | ١٠٠ |
| * لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ ................................................ | الشورى | ١١ | ١٤٧ |
| * يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ....................................... | الفتح | ١٥ | ٤٣ |
| * ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى .................................... | النجم | ٦، ٧ | ١٢٢ |
| * حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ .................................................. | القدر | ٥ | ١٤١ |

# الأشعار


| صدر البيت | قافيته | بحره | الصفحة |
|---|---|---|---|
| | الألف اللينة | | |
| على مثال | بكى | الطويل | ٨٦ |
| | الهمزة | | |
| فلا والله | دواء | الوافر | ١٣٩ |
| وحاتم | المِئِى | الرجز | ١٣٧ |
| | الباء | | |
| كلاهما | رابى | البسيط | ٩٨ |
| لك الخير | تذهب | الطويل | ١٠٣ |
| تهجر | تطيب | » | ١٠٨ |
| أيا عُرْوَ | فيجيب | » | ١٢٧ |
| فبيناه | نجيب | » | ١٣٥ |
| | الخاء | | |
| أما الرجال | طباخ | البسيط | ١١٥ |
| | الدال | | |
| فى كِلْتِ | واحده | الرجز | ٩٧ |
| كلتاهما | بزائده | » | ٩٧ |
| لا دَرُّكِ | بمحدود | البسيط | ١٠١ |
| وقائلة | هند | الطويل | ١٣٥ |
| | الراء | | |
| وأبيض | عساكره | » | ١١٦ |

| صدر البيت | قافيته | بحره | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ألا يا اسلمى | القطر | الطويل | ١١٩ |
| فيا الغلامان | شرا | الرجز | ١٢٦ |
| إذا قال | بزوبرا | الطويل | ١٣٤ |
| خذوا | يذكر | الطويل | ١٢٧ |
| أما ترين | ونحرى | الرجز | ١٢٨ |
| وقد رابنى | بشر | المتقارب | ١٣٠ |
| طلب الأزارق | غدور | الكامل | ١٣٣ |
| أؤمل | جبار | الوافر | ١٣٤ |
| | **السين** | | |
| وبلدة | أنيس | الرجز | ١١٢ |
| | **الضاد** | | |
| جارية | الفضفاض | » | ١١٥ |
| أبيض | أباض | » | ١١٥ : ١١٧ |
| أمسلم | الأرض | الطويل | ١٢٠ |
| | **العين** | | |
| أبا خراشة | الضبع | البسيط | ١٠٠ |
| فما كان | مجمع | المتقارب | ١٣٥ |
| | **الفاء** | | |
| وإلى ابن | ترجف | الكامل | ١٣٤ |
| | **القاف** | | |
| لواحق | كالمقق | الرجز | ١٤٧ |

| صدر البيت | قافيته | بحره | الصفحة |
| --- | --- | --- | --- |
| | اللام | | |
| فلم آر | أفعله | الطويل | ١٤٣ |
| قالت | كالمنصل | الكامل | ١٣٥ |
| نصروا | الأبطال | الكامل | ١٣٣ |
| ولما | مقتل | الطويل | ١١٦ |
| محمد | تبالا | الوافر | ٨٦ |
| قلت | رملا | الخفيف | ١٢٢ |
| ورجا | لينالا | الكامل | ١٢٢ |
| يا رب | أسل | الرجز | ١٣٠ |
| | الميم | | |
| كلا أخوينا | ضيغم | الطويل | ٩٨ |
| كلا يومى | لماما | الوافر | ٩٨ |
| ولست | أتقدما | الطويل | ١٠٢ |
| ألستم | مصر ما | » | ١١٨ |
| ألا يا اسلمى | دائما | » | ١١٩ |
| ألا أضحت | أماما | الوافر | ١٢٨ |
| ضخم | الأضخما | الرجز | ١٣١ |
| | النون | | |
| امتلأ | بطنى | الرجز | ٤٤ |
| فديتك | عنى | الوافر | ١٢٦ |
| فلو أنا | اليقين | الوافر | ١٢٩ |
| داويت | القعدان | الكامل | ١٤٢ |

# الأعلام


(الهمزة) الأخطل: ١٣٣
الأخفش: ٩٠ ـ ١٣٣ ـ ١٤٥
الأعرج: ١١٩
(الباء) ابن برهان: ١٣٣ ـ ١٣٥
أبو بكر بن السراج = ابن السراج
(الجيم) جرير: ١٢٨
ابن جنى: ١١٥ ـ ١١٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٧
(الحاء) حسان بن ثابت: ١١٨ ـ ١٣٣
الحسن: ١١٩
حمزة: ٩٩
(الخاء) الخطيب: ١١٦
(الذال) ابن ذكوان: ١٣٢
ذو الرمة: ١١٩
(الراء) رؤبة: ١٣١
الرمانى: ٦٢
(الزاى) زهير بن أبى سلمى: ١٢٧
أبو زيد: ١٣١ ـ ١٣٢
(السين) سيبويه: ٤٨ ـ ٥٩ ـ ٦٣ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ ١٤٩
ابن السراج: ٤٨ ـ ٥٠ ـ ٥٩ ـ ١٣٥
(الطاء) طرفة: ١١٥ ـ ١١٧
(العين) عاصم: ١١٠ ـ ١٣٧
عامر بن الطفيل: ١٤٣
العباس بن مرداس: ١٣٥
عبد الله بن مسعود: ١٤٣
عبد القاهر: ٥١
العجير السلولى: ١٠٣
العروضى: ١١٦
أبو على = الفارسى
على بن حمزة = الكسائى
عمر بن أبى ربيعة: ١٢٢
(الفاء) الفارسى: ٥٩ ـ ٩١ ـ ١٣٣ ـ ١٣٥
أبو الفتح = ابن جنى
الفراء: ٨٣ ـ ٨١ ـ ٩٥ ـ ١١٨
الفرزدق: ١٣٤
(القاف) أبو القاسم بن برهان = ابن برهان
ابن القطاع: ١٦
قطرب: ٧١ ـ ٧٥
(الكاف) الكسائى: ٩٩ ـ ١١٨ ـ ١١٩ ـ ١٢٩ ـ ١٣٧ ـ ١٤١
(الميم) المازنى: ١٠٨
المبرد: ١٠٨ ـ ١١٢
محمد بن المستنير = قطرب
المرقش: ١١٩
(النون) نافع: ١١٠
نافع الطائى: ١٠٢
(الهاء) هشام: ١٣٢
(الواو) الواحدى: ١١٦ ـ ١٢٧ ـ ١٣١
(الياء) يعقوب: ١١٩

# استعمالٌ للعكبرى معترَض على صحته لغةً

الصفحة


| | الصفحة |
|---|---|
| ١- الكلّ (إدخال الألف واللام على لفظة «كُلّ» ) ........................ | ٤٥ ـ ٤٧ |
| ٢- أكثر من ذلك (ولا معنى للتفضيل فيه) ................................ | ٦٢ ـ ٦٣ |
| ٣- الأنوثية (مصدراً) بالياء ولم يسمع ................................ | ٦٨ |
| ٤- نفس الفعل، ونفس الكلمة (إخراج لفظة «النفس» عن التوكيد) .. | ٧٠ ـ ٧٥ |
| ٥- قد لا يصح (دخول «قد» على المنفى) ................................ | ٧٢ |
| ٦- التنوين يفرق بين ما ينون وبين ما لا ينون (تكرير بيِّن مع الظاهر) ................................ | ٨٤ ـ ١٤٥ |
| ٧- كما . . فكذلك (زيادة الجار والمجرور) ................................ | ١٤٠ـ١٤٩<br>(هامش) ١٥٠ |
| ٨- بدون ................................ | ٧٦ ـ ١٠٠ |
| ٩- المعتبرة (بمعنى المعتدّ بها) من الفعل (اعتبر) ................................ | ١٤٨ |

# الكتب

الصفحة

١- الإغراب على الإعراب .............................. ١٠٧
٢- التبيين .............................................. ٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥
٣- الجمل، لعبد القاهر .................................. ٥١
٤- الحلبيات، للفارسىّ .................................. ٩١
٥- الروضة المزهرة فى شرح التذكرة .................... ١٣٢
٦- شرح الإيضاح، لعبد القاهر ......................... ٥١
٧- نزهة العين فى اختلاف المذهبين .................... ٩٩
٨- شرح الجمل لعبد القاهر ............................. ٥١

# الأمثلة النحوية المأثورة

الصفحة


أتت الناقة على مَنتِجها .......... ٥٠

أتيتك مَقْدِمَ الحاج، وخفوق النجم .......... ٥٠

أمّا أنت منطلقًا انطلقت .......... ١٠٠

انظر إلى كيف نصنع؟ .......... ٥٣

إنى لآتيه بالغدايا والعشايا .......... ٩٢

جُحْر ضبٍّ خرب .......... ٩٢

على كيف تبيع الأحمرين؟ .......... ٥٣

كَهَيَّن .......... ١٤٧

كيف تصنعون الأَقِطَ؟ .......... ١٤٧

كيمه؟ .......... ١٣٩

لا تأكل السمك وتشرب اللبن .......... ٦٩

لا يسعنى شىء ويعجز عنك .......... ٦٩

لَهْىَ أبوك .......... ٥٥

ما أسود شعره، وما أبيضه! .......... ١١٥

ما زيد بِنِعْمَ الرجل .......... ١١٨

نِعْمَ السَّيْرُ على بئس العَيْر .......... ١١٨

واللهِ ما هى بنعم الولد، نصرتها بكاء، وعِزّها سرقة .......... ١١٨

يا نِعْمَ المولى، ويا نِعْمَ النصير .......... ١١٩


* * *

# المراجع


١ - **الأشباه والنظائر فى النحو** - للسيوطى - تحقيق طه عبد الرءوف سعد - نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

٢- **الأعلام** - للزركلى - ط كوستاتسوماس وشركاه - الثانية.

٣- **الاقتراح فى أصول النحو** - للسيوطى - تحقيق د. أحمد قاسم - ط السعادة بمصر سنة ١٩٧٦.

٤- **إملاء ما منّ به الرحمن من وجه الإعراب** - المنسوب للعكبرى - تحقيق إبراهيم عطوة عوض.

٥- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** - للقفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٥٢م.

٦- **الإنصاف فى مسائل الخلاف** - للأنبارى - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - ط مكتبة صبيح سنة ١٩٥٣ - الثانية.

٧- **الإيضاح فى علل النحو** - للزجاجى - تحقيق د. مازن البندك - ط دار النفائس بيروت.

٨- **بغية الوعاة** - للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الحلبى - الأولى.

٩- **التبيان شرح الديوان** - للعكبرى - ط الشرفية سنة ١٣٠٨هـ الأولى.

١٠- **تصريف الأسماء** - للشيخ محمد الطنطاوى - ط وادى الملوك سنة ١٩٥٥م - الخامسة.

١١- **حاشية الصبان على الأشمونى** - ط دار إحياء الكتب العربية.

١٣- **درة الغواص فى أوهام الخواص** - للحريرى - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط نهضة مصر سنة ١٩٧٥م.

١٤- **روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات** - لميرزا محمد باقر الأصبهانى - ط الثانية.

١٥- **شذرات الذهب فى أخبار من ذهب** - لابن العماد الحنبلى - نشر مكتبة القدس سنة ١٣٥١هـ.

١٦- **شرح التصريح على التوضيح** - للشيخ خالد الأزهرى، ومعه حاشية الشيخ يس - ط الحلبى.

١٧- **شرح درة الغواص** - للشهاب الخفاجى - ط الجوائب سنة ١٢٩٩هـ - الأولى.

١٨- **شرح الكافية فى النحو** - لابن الحاجب - ط دار الكتب العلمية - لبنان.

١٩- **شرح المفصل** - لابن يعيش - ط عالم الكتب - بيروت.

٢٠- **الصاحبى فى فقه اللغة** - لابن فارس - ط المؤيد سنة ١٩١٠م.

٢١- **عنوان المسرة لشرح محاسن الدرة** - لزين المرصفى الصياد - مخطوط بدار الكتب المصرية (٨٤٨ لغة).

٢٢- **الفهرست** - لابن النديم - ط مكتبة خياط - بيروت.

٢٣- **كتاب سيبويه** - تحقيق عبد السلام محمد هارون - ط دار القلم سنة ١٩٦٦م وما بعدها.

٢٤- **كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون** - لحاجى خليفة - ط إستانبول سنة ١٩٤٣.

٢٥- **اللباب فى علل البناء والإعراب** - للعكبرى - مخطوط بدار الكتب المصرية (٤٢٣ نحو).

٢٦- **لغة الجرائد** - للشيخ إبراهيم اليازجى - ط التقدم.

٢٨- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان** - لليافعى - ط حيدر آبار سنة ١٣٣٨هـ.

٢٩- **معجم ألفاظ القرآن الكريم** - مجمع اللغة العربية - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٠- **معجم الشواهد العربية** - لعبد السلام محمد هارون - نشر مكتبة الخانجى - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢م.

٣١- **المعاجم اللغوية** (لسان العرب - أساس البلاغة - القاموس المحيط).

٣٢- **معجم المؤلفين** لرفعت رضا كحالة - ط الترقى بدمشق سنة ١٩٥٨م.

٣٣- **مغنى اللبيب** - لابن هشام الأنصارى - ط دار إحياء الكتب العربية.

٣٤- **نشأة النحو** - للشيخ محمد الطنطاوى - الطبعة الثانية سنة ١٩٦٩م.

٣٥- **نكت الهميان فى نكت العميان** - للصفدى - ط الجمالية بمصر سنة ١٣٢٩هـ.

٣٦- **همع الهوامع شرح جوامع الجوامع** - للسيوطى - ط السعادة بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـ.

٣٧- **وفيات الأعيان** - لابن خلكان - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - ط السعادة بمصر سنة ١٩٤٨م.

# محتويات الكتاب

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| * مقدمة الطبعة الثانية | ٣ |
| * مقدمة الطبعة الأولى | ٥ |
| * الدراسة | (٦ ـ ٤٠) |
| ١ـ مؤلف الكتاب | ٦ |
| اتجاهه الدينى | ٦ |
| شعره | ٧ |
| صفاته | ٧ |
| طريقته فى التأليف | ٨ |
| مؤلفاته | ٩ |
| شيوخه | ١٥ |
| منهجه النحوى | ١٩ |
| ٢ـ موضوع الكتاب «الخلاف بين البصريين والكوفيين» | ٢٥ |
| المذهب البصرى، وأسسه | ٢٦ |
| المذهب الكوفى، وأسسه | ٢٨ |
| مسائل خلافية للتوضيح | ٢٩ |
| مسائل ضعف فيها المذهب البصرى، ورجح المذهب الكوفى | ٣٠ |
| حصر مسائل الخلاف | ٣١ |
| حصر كتب الخلاف | ٣٢ |
| ٣ـ الكتاب «المحقق» | ٣٥ |
| منهج التحقيق | ٣٨ |
| * النص المحقق: مسائل خلافية فى النحو | (٤١ ـ ٨٨) |
| ١- حد الكلام | ٤١ |
| ٢- حد الاسم | ٤٨ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| ٣- وجه الاسمية فى «كيف» | ٥٣ |
| ٤- اشتقاق الاسم | ٥٥ |
| ٥- حد الفعل | ٥٩ |
| ٦- أصل الاشتقاق | ٦٢ |
| ٧- المضاف إلى ياء المتكلم: معرب أم مبنى | ٦٧ |
| ٨- أصل الإعراب للفعل أو الاسم | ٦٩ |
| ٩- سر الإعراب فى الكلام | ٧١ |
| ١٠- سر تعلق الإعراب بآخر الكلمة | ٧٥ |
| ١١- مفهوم الصرف | ٧٧ |
| ١٢- حقيقة الإعراب | ٧٩ |
| ١٣- حركات الإعراب والبناء: أيُّهما أسبق؟ | ٨١ |
| ١٤- سر دخول التنوين فى الكلام | ٨٣ |
| ١٥- فعل الأمر بين الإعراب والبناء | ٨٥ |
| *** زيادات وردت فى: الاقتراح، والأشباه والنظائر للسيوطى** | **(٨٩ـ٩٥)** |
| * المسائل المضافة من كتاب التبيان شرح الديوان | (٩٦ـ١٥٠) |
| ١- كلا وكلتا | ٩٧ |
| ٢- المرفوع بعد لولا | ١٠٠ |
| ٣- لام «لعل» الأولى بين الأصالة والزيادة | ١٠٢ |
| ٤- اسم «لا» النكرة بين الإعراب والبناء | ١٠٤ |
| ٥- التنازع فى العمل | ١٠٦ |
| ٦- تقديم التمييز على عامله | ١٠٨ |
| ٧- «ربّ» بين الحرفية والإسمية | ١١٠ |
| ٨- واو «ربّ» هل تعمل الجر؟ | ١١٢ |
| ٩- «مذ ومنذ» بين الاسمية والحرفية، والإفراد والتركيب | ١١٣ |
| ١٠- التعجب والتفضيل مما دل على الألوان | ١١٥ |
| ١١- «نعم وبئس» بين الاسمية والفعلية | ١١٨ |
| ١٢- العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل | ١٢٢ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| ١٣- المنادى المفرد العلم بين الإعراب والبناء | ١٢٤ |
| ١٤- نداء ما فيه الألف واللام | ١٢٦ |
| ١٥- ترخيم الاسم فى غير النداء | ١٢٧ |
| ١٦- ترخيم الاسم الثلاثى | ١٢٩ |
| ١٧- هاء السكت: إثباتها فى الوصل وتحريكها | ١٣٠ |
| ١٨- منع المصروف الصرف | ١٣٣ |
| ١٩- صرف الاسم الأعجمى الثلاثى | ١٣٧ |
| ٢٠- «كى» بين عمل الجر والنصب | ١٣٩ |
| ٢١- «حتى» بين العمل بنفسها وتقدير عامل بعدها | ١٤١ |
| ٢٢- النصب بأن مقدرة | ١٤٣ |
| ٢٣- رافع الاسم بعد إن الشرطية | ١٤٥ |
| ٢٤- كم بين الإفراد والتركيب | ١٤٧ |
| ٢٥- أىٍّ من التاءين المبدوء بهما المضارع هو المحذوف | ١٤٩ |
| * الفهارس الفنية | (١٥١ ـ ١٦٤) |
| الآيات القرآنية | ١٥١ |
| الأشعار | ١٥٣ |
| الأعلام | ١٥٦ |
| استعمالٌ للعكبرى معترضٌ عليه | ١٥٧ |
| الكتب | ١٥٨ |
| الأمثلة النحوية المشهورة | ١٥٩ |
| * المراجع | ١٦٠ |